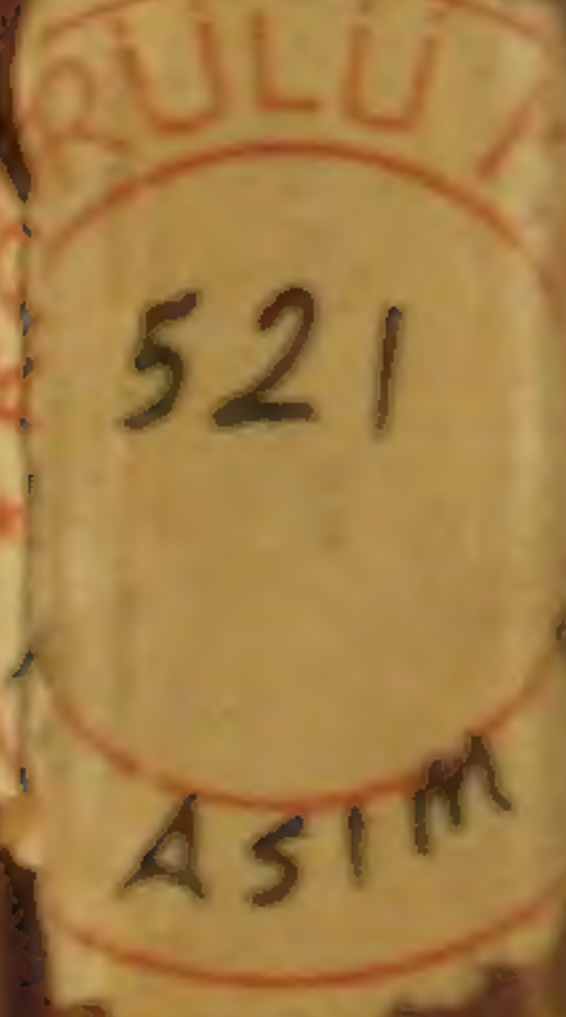




KOP
3
BY: IJ



RULU

521

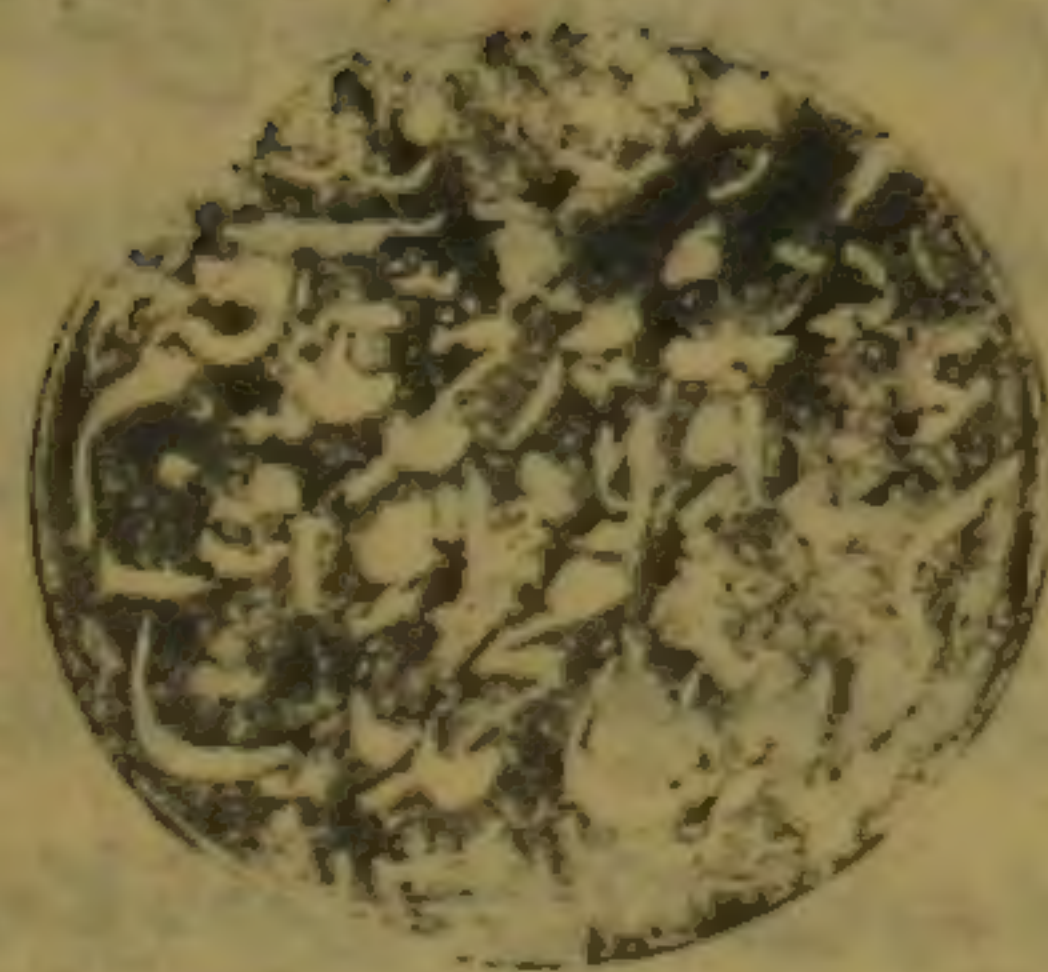
ASIM



حاشیه لغت قرآن

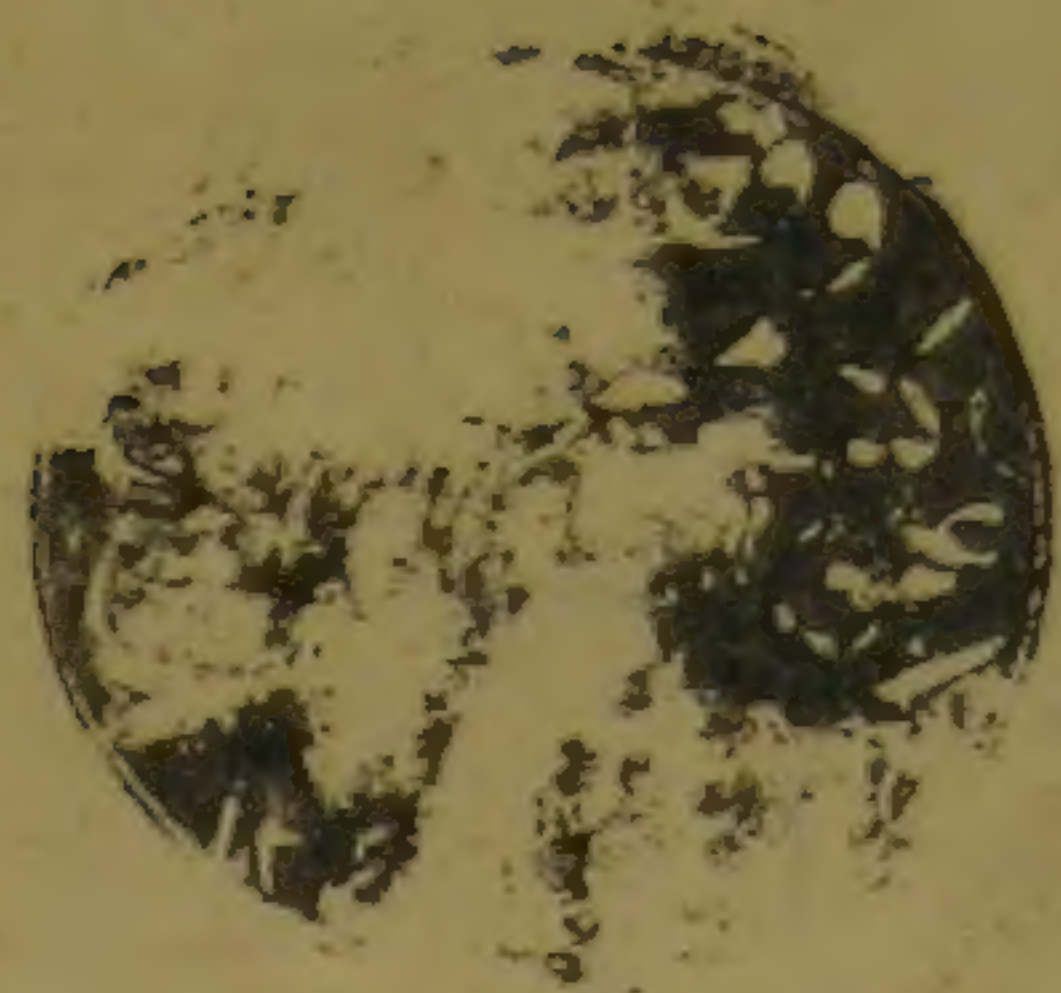
۲

اصول



۱۵۰

۱۵۰



بسم الله الرحمن الرحيم

سبحان الذي تقدس عن الظير والمناظر في ذاته الموصوف بالازلية والقدم
وتنزه عن المعارض والمناقض في صفاته المقدسة عن الحدود والعدم
جل عن المشاركة والمنازع في ملكه وتعالى عن المحاصم والمدافع في حكمه
لا اذ لما قضى ولا مانع لما مضى في كل شيء له اية تدل على وحدانية
وامارة ترشد الى وحدانية نسبه المخلص عن علة العصيان بالملازمة
على طاعته في السر والعلان ومتابعة نية خير من ان يقض بالزام كل
ناقض واخام كل فاهض من الذل والخضام عليه وعلى افضل الصلوة
واتم التسلام **وبعد** فيقول اقل الاصحاب اضعف لقوله تعالى وخلق
الانسان ضعيفا الطلاب حين الكمال وقف الله للعمل في يومه
لقد قبل ان يخرج الامر من يده لما رابت رغبة الطلاب الى الرسالة
الحسينية في علم الاداب فطففت اكرام ذكره العظماء مع بعض
الاخوان والاصحاب فاردت شرحها لطيبا للدماغ وتنشيطا
للفؤاد وتسهيلا للمدعي وذخرا للمعاد والمرجو من الناظرين
في نظره بالانصاف واطلاح ما اطلعوا عليه من القصود والاعتساف

والاعتساف فان الله لا يضيع اجر المحسنين بالجمل وما توفيق
الابانة وهو حسي ونعم الوكيل واسئله ان يوفق للاختصاص
انه مبسر كل صعب ومعطى كل مرام واعلم ان المصمم يصدر كتابه
هذا بحمد الله تعالى بان جعله جزء منه هضما لنفسه بتجليل ان كتابه هذا
من حيث ان كتاب ليس ككتب السلف حتى يصدره به على سبيلها
ولا يلزم من ذلك عدم المابتداه مطلقا لا قول ولا قلبا ولا كتابة
ولا فعلا حتى يكون بتركه اقطع لجواز اتيانه بالحمد لله من غير ان يجعله
جزء من كتابه على ان حقيقة الحمد عند المحققين اظهرها المصنفان الكمالية
لا خصوص الحمد له وما يشق منها كما صرح به السيد السند قدس سره
في مائتين شرح المطالع فقد اتى بالاظهار بوضعه تعالى بالتوفيق بل
بالرحمن الرحيم فليس الكلام خاليا عن الحمد حتى يكون مخالفا للحديث فان
قلت فما وجه العدول عما هو المشهور قلت لغاية الاستدلال
التي تجلب الطبايع اليه وللأشعار بانه لا يشترط في الحمد ان يكون
متمملا على لفظ الحمد وما يشق منه بل كل ما دل على صفة الكمال
فهو حمد وكذا الامر في الصلوة والسلام لان الوجوب المنفرد
من الالية الكريمة يقضي مطلق العمل لا العمل في هذا المقام
لخصوصه فيكون الذكر الثاني ومنه يعرف ترك ذكر السلام
مع انه تعالى قال ويسلمون ليما وذلك لانه لا دلالة للجمع
بينهما على وجه المعينة ويحصل ذكر السلام ببيان لانه الواو

المطلوع الجمع من غير دلالة على المعية ومجمل ذكر التلام بل ان المقال
او بلسان الحال ولما ذكرنا قال المص رحمه الله بسم الله الرحمن الرحيم
يا من وفقنا لوظايف البحث فيه بدء بما يفيد كمال الظراعة والبيان
باسلوب غريب واشارة الى ان الحمد عند المحققين اظهرها صفة
الكمال واتى في مقام الحمد بكلمة الخطاب اشارة الى كون حال الابتداء
في مرتبة الاحسان المعترضان تعبد الله كان ذلك تراه قيل انه صاحب
المتوسط ذكر في بحث المنادى انه لم يرد ان الشرح في اطلاق
المبرهات عليه تعالى واجيب بانه ورد في الدعاء يا من احسانك
في حق كل احسان وفي كلامه تعالى ايضا قال تعالى والسماء وما بينهما
اي والقادر الذي بناها وايضا قال من ربنا يا موسى قال ربنا
الذي اعطى كل شئ خلقه وفيه تجريد علم كلا المعنيين الايتي
فحاصل المعنى يا من جعل لنا الاسباب متوافقة نحو وظايف
البحث او يا من خلق لنا القدرة على وظايف البحث قوله وكلمة
بامشركة بين الاحوال الثلاث وهي حال البعد والقرب والمتوسط
فعلمنا يقال ان كلمة يا موضوع للنداء البعيد فكيف يصح ان
استعمالها ههنا في القرب اذ قال الله تعالى ونحن اقرب اليه
من جبل الوريد وحاصل ان كلمة يا موضوع للنداء البعيد فقط
فلا يصح استعمالها في القرب فدفعه الشارع بقوله وكلمة
بامشركة بين القريب والبعد والمتوسط فيصح استعمالها

استعمالها في القريب حقيقة لانه معناه المحقق ايضا وتوجيه العلامة
مبنى على كونها مجازا في القريب حيث قال انها وان كانت موضوعا
للنداء البعيد الا انها استعملت في القريب لاستقصاء الداعي
نفسه واستبعادا عن مرتبة المدعو فعلم تقدير الاشتراك لا حاجة
الى هذا التوجيه وهو فيل يمكن ان يقول الورود بان لما اخذ المص
كلمة بامشركة ولم يختار ما هو مخصوص بالقرب والمقام يقتضيه
وان يدفع بانه اختارها لايها مهاد ذلك الاستقصاء وحديث
الاشتراك لا يدفعه ويمكن حمل كلام العلامة على هذا باب
العناية اقول فيه نظر لانه على تقدير ذلك الحمل ان اراد بقوله
والمقام يقتضيه ان المقام يقتضيها هو المخصوص بالقرب ممنوع
واذا اراد ان المقام يقتضي القرب فلم لكنه لا يفيد لان الاشتراك
ارادة القريب علم ان هذا التقدير يوجب كون الاعتراض المذكور
من قبيل تعيين الطريق وهو ليس على قانون التوجيه لا يحتاج
الى توجيه العلامة ايضا ثم التحقيق ان كلاما من القريب والبعد
ههنا زمانا وليس بمكان وهو فيجوز حمل كلمة بامشركة
على القريب باعتبار مقتضى الآية الكريمة وعلى البعد باعتبار التقطع
والتباعد للحضرة المقدسة الا لهبة عن قريب الداعي المكثف
بالكدور ان البشرية كذا قيل ويمكن ان يقال لما كان للعباد
بالنسبة لله تعالى احوال ثلثة حال عصيانه له تعالى بارى كاج

المناهي وهي حال بعده وحال رجوعه اليه تعالى بالتوبة وهي حال توسطة
وحال معاملته تعالى بالغفران وهي حال قربه او رد كلمة مشتركة
بين البعد والمتوسط والقرب يستقيم على اي اعتبار العبد
ولا يذهب عليه انه ليس استعمال المشتركة في اكثر من معنى
اذا اعتبار قللك الاحوال لا يجمع ولا يعتبر مجمعة بل اي حال
اعتبر ففي محمول على معنى المناسب لها فلا يحتاج الى توجيه العلامة
يريد بالعلامة صاحب الكشف حيث قال في مفضله وقول الداعي
يا رب ويا الله استقصا منه لفظ وهضم واستبعاد
عن مظاهر القبول والاستماع وقيل المراد به علامة التفات الى
والمراد بها اي بكلمة ما غاية معناها لان النداء عبادة عن طلب
الاقبال اما بالقلب او بالوجه وكلاهما محال في حقيقة تعالى فيجمل
على الغاية الاجابة اي اجابة دعائه الذي يدعوا به بعده يعني انها
في مقام اجب دعائي اطلاق لا اسم السبب على السبب
وقيل لا يحل النداء في حقيقة تعالى الا على الدعاء في مستحالة
في لازم معناه بمعنى التضرع له اذ النداء من الى العالي يلزمه
التضرع وقيل فيه فظ لا ذ غاية الشيء ما يرتب عليه وما يرتب
على الدعاء هو الاجابة لا الدعاء التضرع يعرف وجهه بالتأمل
الصادق انتهى والترقيق لغة اللفظ ما يعتبر به كل قوم عن
اعراضهم جعل الاسباب متوافقة نحو السبب اي جعل

او جعل جملة من النواقص والتام متوافقة في الحصول والنادي
الى السبب وتوجيهها اليه سواء كان ذلك السبب من الخير
او الغير ويرد عليه ان الصواب ان يترك لفظ نحو ويقال
للسبب او يقال توجيه الاسباب نحو السبب وان الاقوال
اربعة الاول جعل الاسباب الكثيرة متوافقة للسبب
الواحد والثاني جعلها متوافقة للسببات الكثيرة والثالث
جعل السبب الواحد متوافقا للسبب الواحد والرابع جعله
متوافقا للسببات الكثيرة وهذا التعريف لا يصدق الا على
الاولين والجواب عن الاخير ان المراد بالاسباب السبب
بناء على ان الالف واللام يبطل معنى الجمعية فيكون جنس
يصدق على القليل والكثير فيصدق التعريف على الكل بلا ريب
فتأمل واصطلاحاً اي الترفيق على اصطلاح المتكلمين خلق
القدرة على الطاعة المراد بالقدرة هنا التامة الى مقعة مع الفعل
عند الاشعري وقيل عند المعتزلة فلا يرد ما يقال انه يلزم ان
يكون الكافر موقفاً بناء على حملها على المطلق والبحث لغة التفتيش
والتحقق واصطلاحاً اي في اصطلاح اهل الاداب اثبات
المدعى بالدليل وهو الذي يلزم من العلم به العلم بشئ اخر نفياً
واثباتاً الا ولى ان يقال نفياً واثباتاً والظن انه متعلق
بالمدعى لا الاثبات ولا الدليل كما يتوهم فحاصل المعنى

اثبات النسبة الايجابية او السلبية بالدليل ثم ان البحث
بالمعنى المذكور وظيفة مخصوصة فلاضافة من قبل الشارح
الارادة فيخص الوظائف وينع عن الشمول الى غير الاثبات
بالدليل وتخصيص المرفوع له ببعض الوظائف دون بعض ليس
بمختيار فالمناسب للمقام انما هو معنى المباحثة والمناظرة
فيكون الاضافة من قبل اضافة الاجزاء الى الكل فلا يلزم
ذلك التخصيص اي يشمل الوظائف الى كل من الوجهة اذا اراد
بها الوجهة والى كل من الوجهة وغير الوجهة اذا عجم وهو ان يكون
البحث بمعنى اثبات المدعى بالدليل نفيا او اثباتا هو الظاهر ومحمل
ان يكون المراد بالبحث المباحثة والمناظرة او حمل الشيء على
الشيء واثباته له سواء كان بدريتها او نظريا قوله والمراد بها
لوظائف مبتداء وقوله الوجهة خبره الى المقولة ههنا اشارة
الى الاثبات بمعنى في المقام الذي اورده فيه فلا يتناول القصب
وان كان مسموعا بعد اقامة الدليل على المقدمة اعني اي بالوظائف
المنوع الثلاثة والمراد بها المنع والنقص والمعارضة وامثالها
او امثال المنوع الثلاثة كالتميز والتغير وابطال السند وغيرها
وهو اي ارادة الوجهة بالوظائف هو الاظهر لشهرتها ولتبادرها
عند ذكر الوظائف الى الغرض لا لكونها انفع لان الانفعالية لا
لا يوجب الاظهرية بل الترجيح في الارادة ويحتمل ان يكون

ويحتمل ان يكون المراد بالوظائف اعم منها اي من الوجهة فح يكون غير
الوجهة موقفا له فوجهه ان كان المراد بالوظائف علمها فظ لا
العلم من حيث هو هو لا يحج عن نفع كما يقال علمت الشر لا الشر
الا لتوقيه ومن لم يعرف الشر من الخير يقع فيه واما ان كان اعمالها
فيه حفاء ضرورة ان اعمال الغير الوجهة لا نفع فيه والموفق له
يجب ان يكون فيه النفع الا ان يقال التوقي عنها من قبل الاعمال
واضافتها او اضافة الوظائف الى البحث سببية اما بان يكون
اضافة السبب الى المسبب او بالعكس ولكل منها وجه واما الثاني
فلكون البحث سببا ذهني لها لعل اختار هذه العبارة للاشارة
الى هذين الاحتمالين لكن تلك السببية انما تظهر اذا كان المراد
بالبحث المباحثة والمناظرة وهو ان يكون الاضافة سببية
الانصب ان المقام المحمد من كونها ظرفية اذ المعنى وفقتا
لجميع وظائف البحث في مرتبة او بعدها في جميع تحريرات الخصم
وتحقيقاته حتى يعجزه وعلى الاول وفقتا لا يراد الوظائف الموردة
في المرتبة الاولى على التحرير والتحقيق كاضر الخصم والسند
بدليل وفيه اي في قوله يامع وفقتا الوظائف البحث براءة الاستهلال
باعتبار لفظ الوظائف وباعتبار لفظ البحث اعلم ان البراعة مصدر
برع الرجل اذا فاج اصحابه في العلم او غيره والاستهلال قول صوت
الصبي اي صوته عقيب ولادته نعة وهذا الصوت دال على المقصود

وهو الحجة فاستعمل اول كل شئ يكون فيه دلالة على المقصود
فراغة الاستهلال بحسب المعنى اللغوي تفوق الابداء
وفي الاصطلاح كون الابداء مناسباً للمقصود وهو التحقيق
سبب لتفوق الابداء لكنه يستحق باسم السبب تبنيها
على كاله في السببية ولما كانت الخطبة التي تدل على المراتب اجمالاً
وتشير الى المقاصد من الكتاب متفوقة على الخطبة التي ليست
فيها تلك الدلالة والاشارة لم يسميت براءة الاستهلال
فلفظا الوطائف والبحث في هذه الرسالة المدونة في فن آداب
المناظرة من هذا القبيل **في التحرير** اي كاشية او كاشنة او كاشنا
في التحريرات والتحقيقات ويجوز ان يتعلق بوفقنا اي لم يحصل لنا
بحر عن الرضا الذي اوردناه او عن الوطائف مطلقاً كما حرر
الخصم الزايغ عن الطريق هذه الامور واحققها ويمكن التحل
على كونه موافقاً لتأليف الوطائف التي فيها ويجوز ان يتعلق بالوطائف
ويجوز ان يتعلق بنفس البحث ان اريد بالمعنى اللغوي والتحرير في اللغة
الافراز والعنق وفي الاصطلاح عبارة عن تعيين البحث وتخصيصه
ما حوز من التحرير بمعنى الافراز لان البحث يجتم على معان كثيرة عند
المحاطب فاذا حررت افردة من بين تلك المحتملات باحتمال كذا فامثل
اي في تحرير المدعى كاذب جواب المعارضة التقديرية والنقض الشبهية
والمنع المجاز اللغوي والتحقيق بلا سند او معه وكذا في جواب النقض

النقض والمعارضة والدليل كاذب جواب النقض التحقيق والمعارضة
التحقيقية والمقدمات كاذب جواب المنع الحقيقي قيل ذكر الدليل
يعني عن ذكر المقدمة لان تحرير الدليل عبارة عن تحرير المقدمات
الا ان يقال المراد بالمقدمات اجزائه وتحرير الدليل عبارة عن
شروطه لكنه خلاف الظاهر من وجهين ويجتمل ان يكون ذكر الدليل
استلزاماً ويجتمل ان يكون قوله ومقدمة بياناً بان المسألة
تحرير الدليل تحرير مقدمة ويمكن ان يراد بتحرير الدليل تحريره
بكونه اقتراناً او استثنائاً او شكلاً او لا او ثانياً او غير
ذلك بناء على ورود الدخل باعتبار منها ودفعه باعتبار اخر فيكون
عبارة عن تحرير المقدمات هذا هو الاوجه في المقام فتدبر والمعروف
بالفتح لا استغناء ذكر اجزاء التعريف عن الكسر وان لم يستغن
بان يراد بتحرير المعروف بكسر الراء تحرير كونه صديقاً او رسماً او غير ذلك
فما يماثله فان كان لا يكون عبارة عن تحرير ما هو اجزاء التعريف
فيحتمل الكسر والمادة او مادة النقض في التعريف ويجوز ان يراد
بها الاجزاء على ان يكون ما بعدها عطف تغير لها لكى الاول
اولى ويجوز ان يراد بالمادة مادة النقض في التعريفات والتقسيمات
وان كان ظاهر عبارة بشر بكونها مخصوصة بالتعريفات واجزاء
التعريف في التعريفات والتقسيمات او تحرير التقييم وتحرير المقسم
في التقييمات **والتحقيقات** عطف على التحريرات اي الدلائل

اي اراد الدلائل بقرينة قوله فيما سيأتي في تغيير المحققات اعني
الدلائل واللام يكون بين التحقيقات والمحققات فرق
عليه ان حجة العبارة ان يقال اي اراد الدلائل على المذكورات كما قدرنا
وهي بتقدير حذف المضاف يلزم تحصيل الحاصل الموردة اي
الموردة في اول الامر على المذكورات اي على المدعى والمقدمات
كما في جواب المتنوع بعد اقامة الدليل وعلى كون اجزاء التعريف جنسا
او فضلا كما في جواب المنع والمعارضة بعد اعتبار دعوى المعروف
وعلى كون القسم في كماله فسيمه مثلا كما في جواب المنع المجازي
اللفظي وينبغي ان يعلم ان كون الدليل على المقدمات تحققاتا انما هو
بالنسبة الى النفس المقدمة واقابا بالنسبة الى اصل المدعى
فهو معتبر من الترفعات ويحتمل ان يكون المراد اي مرادى او مرادى
للمصنف بالتحريات المحتررات اعني الدعاوى يعنى ان المراد من التحريات
تحريات الدعوى الذي هو من مبادئ البحث وهو تعبير الدعوى ابتداء
للاخبار الذي هو من الوظائف الدعاوى بفتح الواو لا غير جمع دعوى
وهو اسم على وزن فاعل والفعل الثانيث فلا تنوين وبالتحقيقات
اي المراد بالتحقيقات المحققات اعني الدلائل التي هي اصل الدعاوى
وهو اي كون المراد بالتحريات المحتررات وبالتحقيقات المحققات
هو الاظهر لفظا لان التحقيق اثبات الحكم بدليله في المرتبة الاولى
والدلائل الموردة على نحو مقامات الدليل ليست بواقعة في المرتبة

في المرتبة الاولى قيل في كونه اظهر لفظا خفاء لانها في الاول حقيقة
وفي الثاني مجاز لان يقال ان اظهرية لفظه باعتبار كونها
مصدرية بصيغة الجمع وان امكن التوجيه في الاول بارادة
الانواع والاول افيد معنى وافيدية لفادة كونه موفقا
للوظائف في جميع التحريات والتحقيقات واستعاره بكونه غالبا
فيها بخلاف الثاني ثم افيدية الاول كما معنى باعتبار عموميته
من الثاني هذا صحتي على تغيير المحتررات بالدعاوى كما فعلنا وانما اذا
فترت بالمذكورات مطلقا كما هو اللفظ فلا وجه لافيدية الاول
تدبره **ويامن يسترنا** اي لاجب يا من يسترنا **التميز** سمينها اي لتمييز
موجة الوظائف ومسوعها او اقومها وصحها المشبهة بالسمان
عن قيمها اي عن غير الوجه او عن ضعفها او فاسدها المشبهة
بالقيم فيه استعادة مكينة حيث شبه الوجهة بمن ينصف
بالشم اقامته بلا لها منزلة المحسوس فكان متميزتها يكون بالحر
اما بالبصر او باللسان كما يكون تميز التسميع والتشقيم ففيه
اشارة الى ان هذا التمييز على وجه الاكملية والابلغية وفي
المرغوبية وعدم المرغوبية واثبات السمع والتشم
لها استعادة تخيلية ويبعد ان يقال انه من قبل اضافة
المشبهة الى المشبه والظهير ان راجعان الى الموظايف
لكن التصحيح على تقدير العموم الا ان يحمل على الاستخدام

أو يرجع إلى العام في ضمن الخاص ويجوز أن يكون واجعا إلى التحريات
والتحقيقات في الكلام فيه أصلا لكن الفظ هو الأول هذا الفظ
هذه ثم الظان قوله هذا إشارة إلى مجموع الفقرتين ويجوز أن يكون
إشارة إلى العقل الأخير إشارة إلى سبب التأليف أو تأليف
المفسر هذه الرسالة من وجهين أحدهما أن التمييز نفعة من نعم الله
والنعم سبب الشكر والتأليف من أنواعه والثاني أن التمييز
علم والعلم سبب للعمل والتأليف من قبيل العمل هذا إذا كان الإشارة
إلى الفقرة الأخيرة وأما إذا كان الإشارة إلى المجموع فلا شبهة
في تمتشئ الوجه الأول في التوفيق وأما الوجه الثاني فأنما يتمشى
على تقدير العلم وأما على تقدير الأعمال فيحتاج إلى التكلف وقيل
المراد من الوجهين توفيقه تعالى لوظائف البحث ثم يميز سمينها
عن مذهبها وأما قرر من أن المراد من الوجهين التيسر والتمييز
بناء على ظهور كون لفظ هذا إشارة إلى الفقرة الأخيرة بحسب
اللفظ فلا يخفى قبيحه بحسب المعنى ونحضر الشارح من ذكر
هذا القول دفع ما يمكن أن يتوهم من أن هذا العقل مفهم من القول
الابوي والمفهم مستدرك تدبر كما لا يخفى كونه إشارة إلى
سبب التأليف على الوجهين الملتقيين والمتأملين في
التقديرات قبل في تعلقه احتمالات ستة تعلقه بالضميرين
المجوزين وبالتمييز أو التيسر بالاحتمالين الذين ذكرهما

ذكرهما الشارح في قوله التحريات ولا يخفى أن في تعلقه بالضميرين
المجوزين احتمالات أربعة تعلقه بهما على تقدير رجوعهما إلى
الوظائف بالمعنى الاختصاص بالمعنى الأعم على تقدير رجوعهما إلى
كل واحدة من التحريات والتحقيقات بالاحتمالين فيهما وتعلقه
بهما على التقديرين الأولين صحيح وعلى التقديرين الآخرين لا يتم
أن المتبادر من التعلوق بالضميرين التعلوق المخوي وهو غير جاز
ههنا بل لابد من الحمل على التعلوق المعنوي أي تقريرات المذكورات
أو تقرير المدعى والذليل إلى آخر ما قاله أو تقريرات الوظائف فيها
أي في المذكورات أو في الرسالة **والتوقيفات** عطف على
التقديرات والمراد من التوقيفات الدلائل الموردة على
الدلائل أي على صحة الدلائل فلا يرد ما يقال الفظ ترك الدلائل
أو الدلائل الموردة على مقدمات الدلائل فالظان أن قوله
ومقدماتها غير لها وقيل صرح بالدلائل بتبنيها على أن الدلائل
الموردة على المقدمات بأسرها دلائل بالنسبة إلى نفس
الدلائل وعلى هذا أيضا لا يرد ما قيل من أن الفظ ترك الدلائل
في المرتبة الثانية متعلق بالموردة والمراد بهما مع الدلائل
صل على صيغة الأمر دعاء بطلب الرحمة أي هذا القول دعاء
أو قيل كونه دعاء هنا من جهة الصيغة لا من جهة المادة ولا شك
أن الصلوة في حقه تعالى محمولة على غايتها التي هي الرحمة وهي على

فسمى ترك العقوبة لم يحسبها وأيضاً مطلق الاحسان
فطلب الاول له م غير مناسب لكون عصمته من الكفر وتعد
الكبار من الضرورات الدينية وعفوه تعالى عنه م ما تقدم وما
تأخر فقتل الثانية لكن لما ورد عليه ان اتصال الاحسان
عليه م متيقن من الشرع فلا فائدة في طلبه اشار الى جوابه
من ثلثة وجوه باعتبار ان الدعاء بها اي بالرحمة للبرايا يعني ان
الاحسان في الدنيا اعلا ذكره واظهار ردعوتها وابقا
شرعية وفي الاخر تشفيعة لامة ولحاجي شفاعته فلما كان
فائدة متعة بالينا وهي كوننا على الطريق المستقيم ودخولنا
دار النعيم فطلبه باعتبار الغاية مفيد لكن يرد عليه ايضا لما كان
الاحسان اليه م هذا المعنى وبهذه الغاية متيقن الوقوع ينبغي
ان لا يكون مفيداً ولهذا قيل انه من قبل التبيح والتجديد
وفائدة اظهار العبودية وامثال الاعراض ويمكن ان يقال
انه يرجع الى طلب زيادة اعداد الامة بشرعية والمظهر بشفاعة
او الى زيادة قوة شرعية ورفعة الدرجة بشفاعة البرايا
جمع برتبة وهي الخلق من الانس والجن والملك لانه عليه السلام
رحمة للعالمين كما قال تعالى وما ارسلناك الا رحمة للعالمين
او بطلب الرضا عطف على قوله بطلب الرحمة باعتبار الغاية
كانه قبل ان الصلوة من الله تعالى لم تجح بمعنى الرضا بل جازت

بل جازت بمعنى الرحمة بطريق الحمل على الغاية والرضا ليس
غايتها فاجاب بان الرضا وان لم يكن غاية الصلوة لكنه غاية
غايتها التي هي الرحمة فحملت عليها لكن في كون الرضا غاية للرحمة
فظهر بل الامر بالعكس فلا يصح حمل الصلوة على هذا المعنى بهذا
الاعتبار الا ان يكون المراد بالرضا الرضا الكامل ويمكن
باعتبار الغاية كون الرضا غاية للدعاء المدلول بمادة الصلوة
كما ان ارادة الرحمة مع الصلوة كذلك لا اشكال ويمكن ان يكون
المراد بالاحسان المخصوص وهو الرضا بشفاعته كما قال الله تعالى
لا تنفع الشفاعة الا لمن اذن له الرحمن ورضي له قولا فطلبه
لرجوع نفعه اليه او الاقتفاء بقوله تعالى عسى ان يعفوك
وتلك مقام محمودا على ما قيل ان المراد بالمقام المحمود مقام الشفاعة
او بطلب اعطاء مقام الوسيلة وهو على درجة من دار الخلد وهو
المراد عند البعض بالمقام المحمود في الآية المذكورة وانما اطلق
ولم يقيده باعتبار لانه عليه السلام كان يرجو ان يكون هو له كما
ورد في الحديث فالدعاء له م به موجه مطلقا والمقام هو الموضع
الذي يقوم فيه الانسان مجلا للامور كالمقامات بين يدي
الملوك والوسيلة ما يحصل به المطلوب من جهة التقرب
على م **الشرعية** والشرعية ما جاز به النبي م
والله تعالى فتناول الاحكام الشرعية الاعتقادية والعلمية

جميعاً وفي الفتح الشريعة مشرعة الماء وهي مورد الشريعة
والشريعة ما شرع الله لعباده من الدين أي افلحه وبينه
وحاصله الطريقة المعهودة الثابتة من النبي ءم وقوله الغراء
تأنيث لاغز من الغرة بالضم كالحجر مؤنث الاحمر وهولعة
البياض في جبهة الفرس ثم استعير لكل واضح معروف ولما كانت
الشريعة المصطفوية واضحة معروفة وصفها بالغراء وهو
أي المراد بمن محمد عليه الصلوة والسلام ولم يصحح باسمه العلني
أي لم يذكر اسمه ءم صريحاً اذ عا ومبالغة للدعاء قد يستعمل
فيما هو الواقع وهناك كذلك لكن الاولى ان يقال اشعاراً
اصراً زانحاً ابهام عدم وقوع الحصر بان من الصف بهذه
الصفات وهي تصحيح الشريعة الى اخر ما ذكره المص لا يطلق
على غيره عليه السلام او للتعظيم عطف على الادعاء التعظيم
مقبر ههنا اولاً وبالذات وفي الوجه الاول يعتبر اولاً ذلك
الادعاء ثم التعظيم بواسطة والتشريف عطف تفيد
للتعظيم في يكونان نكتة واحدة ويحتمل ان يكونا نكتتين على ان
كلمة الواو بمعنى اولان التعظيم يقابل التحقير والتشريف
بمعنى الترفع يقابل التثفل الا انه جمع بينهما على تقاربهما
في المعنى كأنها نكتة واحدة وانت خير بان لعدم التصريح
باسمه ءم وجوها آخر مثل زيادة التقرير والاياء الى وجه

الوجه الدعاء بالصلوة والاستقرب وكذا الحال في حق
الموفق حيث قال يامن وفقنا ولم يقل يا الله اشعاراً بان من
الصف بهذه الصفة لا يطلق على غيره تعالى والملك اللطيف
ناظر الى قوله ويامن يسترنا ولقد احسن من قال الموفق والمستر
اللطيف وقيل الواو للقسم زيد هذا الرعاية السبع والملك
بالفتح وكسر اللام هو السلطان والقادر والمتصرف واللطيف
من الله لعباده توفيقه ايهم ولذا قيل قوله والملك اللطيف عطف
تفيري وهما صفتان لله تعالى وفي عبارة الصحيح اي في قوله
المص عطف من صححه من البراعة ما لا يخفى على ذي الفطنة اي
على صاحب الزكي والبراعة فيها باعتبار ان يجب في هذا الكتاب
عن تصحيح النقل لا باعتبار تصحيح المعنى مدعاه بالدليل ولا باعتبار
تصحيح السائل نقصه بالشاهد كما فهم لان براعة الاستهلال
عبارة عن كون الابداء مناسباً لما يذكر في المقصود وهذا
التصحيح ليس كذلك نعم يشير الى ان التلايق للمناظرين
ان يصح المدعى وغيره اتباع الرسول ءم لكنه اين هذا واين ذاك
الا ان يعتبر الذكر الضمني **بفتح** متعلق بقوله صحيح
وابطل نقابش المكابرين عطف على صحح عطف السبب لتصحيح
الشريعة وفيه ابهام لطيف اذ معناه القريب ان النبي ءم
ابطل بالفتح الموضحات مناقضات المنكرين للحق واصنامهم

ومعناه البعيد ما يشير اليه هذا القول من ابطال المناظير والمباينة
مناقشات المكابريين في البحث الخارجيين عن طريقه وآدابه
وبراعة الاستهلال باعتبار هذا المعنى المشار اليه بهذا الطريق
اللطيف واليه اشار بقوله على احسن النظام بوضع البراهين
متعلقه بابطال التوضيحات فيه اشارة الى ان اللابيض للمناظير
ان يورد اوضح الدلائل بل ان يوضح جميع ما اورده اى العارفين
للحق المنكرين له اى للحق فيه ذم بليغ وتشيع عظم للمكابرين
في المباحث يعني ياتون بالصوت والمطابقة لما في نفس الامر في الدهن
ولم يأتوا بالفاظ تقيد ما بل اتوا بقال لا تقيد ما بل خلافتها
دفعالا لزوم الخصم عن نفسه واستحياء من غيرهم فيكون
هذا التفسير تفسيراً للمكابرين بمعنى المكابرة التي هي المنازعة
في المسئلة العلمية لا لاظهار الصواب بل لا لزوم الخصم واظهار
الفضل عناداً لتقليل الانتكار يقال عند اى خالف وردد الحق وهو
يعرف او استنكافاً عطف على عناد او الاستنكاف بالفارسية
تلك دانستن وبالعربية عار لمخول لكن استفاد من التقابل
ان المراد من العناد الانتكار بمقتضى الطبيعة الخسيسة مع العرفان
بغير انكاف والاستنكاف مجرد الانفة والحمية التي استنبقت
الانتكار لكن ينبغي ان يلاحظ التجريد في الاول او غير عارفين
كلام النبي صلى الله عليه وسلم لكن يقولون هكذا وجدنا اباؤنا كذلك

كذلك يفعلون يعني غير عالمين احوالهم فيكون المكابرين بمعنى
المعاندات التي هي المنازعة في المسئلة العلمية مع عدم العلم
بكلامه وكلام صاحبه دفعا لا لزوم الخصم عن نفسه ومحتمل ان يكونا
تفسيراً للمكابرين بمعنى المكابرة المذكورة فالظن ان كلمة او في قوله
او غير عارفين ليست لمعنى الجمع ومحتمل ان يكون من المكابرة
الكبرى في اللغوى النقايش محتمل ان يكون مشتقاً من المناقشة
بمعنى من الفتن الذي بمعنى النزاع الذي اشتق منه المناقشة
والا لا يشتق المجرى من المرید وهو اى كون النقايش من
المناقشة هو الظن بقرينة البراهين اذ المعروف ان البرهان
انما يبطل النزاع لا صورة الاجسام ولانه يلازم الابطال
والمكابرة باعتبار المعنى البعيد ولاضافة الى المكابرين وتعلقه
بابطل قوله والمراد بنقايشهم الكاسدة مبتداء مناقضاتهم
الفاسدة خبره وهو اى كون المراد بنقايشهم على تقدير كون
من المناقشات مناقضاتهم الفاسدة هو الظن اذ المناقشة
ظاهرة في المناقضة والمراد بها هنا المعنى الاخص لعله مستفاد
بقرينة لفظ الابطال اذ هو مستعمل في ابطال السند او المراد اى
مراد المصنوع الباطلة يعني المراد بنقايشهم الفاسدة المنوع
الباطلة والمراد من المنوع المعنى الاعم اعنى المناقضة والنقض

والمعادضة ليصح المقابلة بالمناقضة فمن اسند الخط للشارح
في هذا المقام فلم يرد من حيث لا يقال كيف يصح نسبة المناقضة
والممنوع الى المنكرين للحق في زمان النبي عليه السلام وهذه
الاصطلاحات لم يكن في ذلك الزمان لا نقول صحة نسبتها
اليهم باعتبار ان تخديمهم مع النبي عم لا يخ عن هذه الاصطلاحات
في الواقع وان لم يعلموها كان فضحاء العرب ينطوق كلامهم
على قواعد النحو والصرف وغيرهما من العلوم العربية ولا يعلموها
فلا يرد انه لا يصح نسبة المناقضة وسائر المنوع الى المنكرين
للحق في عهد النبي عم لعدم هذه الاصطلاحات في ذلك العهد
ويحتمل ان يكون النقابش مأخوذاً من الفتح والمراد بها
او بالنقابش الاصطلاح وقيل ويحتمل ان يكون من الفتح
فالمراد بها اشكالهم والوانهم في وجوههم فالمعنى غير اشكالهم
والوانهم باسكانهم بايراد اوضح البراهين ويحتمل ان يكون من الفتح
فالمراد بها ما يعلقون به باب الكعبة في كل سنة من الانبياء
والاشعار والمعنى ابطال ابياتهم باوضح البراهين وهو القرآن
والقصة المشهورة وهو اى كون النقابش من الفتح هو
الانساب للمقام اى مقام المدح لانه يلايم الابطال والمكابرة
باعتبار المعنى القريب ولكون المراد بالمكابرة المعابدين العابدين
للاسلام وقيل ان التصحيح يفيد ابطال المناقضة التي هي الاحتمال

لاحتمال الاول وايضا عمله على ابطال الاصنام ابلغ في معرفة عليه
السلام لكونه في مرتبة العمل بعد العلم وفيه اى قوله وابطاله براعة
الاستهلال باعتبار الابطال والنقايش والمكابرين والبراهين
على احسن النظام ووجه احسنة النظام كون البراعة في وظائف
كل من الخصمين على احسن ترتيب واسلوب برقع لانه اسند
الابطال الى نقابش المكابرين واخره عن التصحيح قوله والمراد
بالنقيشات الصحيحة مبتداء والفتيحة بالجر صفة للتصحيحات
فيه اشارة الى ان اضافة الاصح من قبل اضافة الصفة الى الموصوف
والبراهين الموضحة عطف على قوله بالتصحيحات والتقدير والمراد
بالبراهين الموضحة وفيه ايضا اشارة الى ان اضافة الاوضح
من قبل اضافة الصفة الى موصوفها قوله المعجزات الواضحة خبر
المبتداء والجمع الموضحة عطف على المعجزات تامل والظان قوله والمراد
بالتصحيحات مبتداء وقوله النصيحة خبره يعنى المراد بالتصحيحات
النصيحة لامتثالها الظاهرى وبالبراهين الموضحة المضاعف
اليها المعجزات الواضحات والدلائل الموضحة فعلى هذا يكون
قوله والتوضيحات عطف بغير هذا وامن قوله الثالث
لا كلام في عطفه على المعنيين الاوليين للصلوة
واما على معنى الاخير فمن قبل علفها تانياً وماءً بارداً فلا يرد
ان عطف قوله على من عرفوا على قوله من صحح لا يلايم الاخير

واعلم ان المصاحماد كلمة على رد اعلا شيعة فانهم لم يجوزوا والفضل
بعلی الحديث من فضل بيدي وبيدي الى بعلی لم ينل شفاعتي بانه
هذا الحديث موضوع او بانه ليس المراد من على عرق جزيل المراد
منها العلم لا بل الى طالب وحمل الباء على السببية والمعنى
من فضل بيدي وبيدي الى بسبب عداوته وخصومته بعلی
او بسبب فرط محبته بعلی مبنی او بسبب عداوته الى
بعلی او المعنى من فضل بيدي وبيدي الى الذي هو ما عدا العلى
بسبب عداوته بعلی او بسبب فرط محبته بعلی مبنی والى
او بسبب عداوته الى والى بعلی لم ينل شفاعتي ثم يحتمل
ان يكون المراد بآثاره التثنية مطلقا وهو الظاهر ويحتمل
ان يكون المراد الكتاب والتثنية واجماع الامة والقياس
وهو الا نسب للرام من العرفان اى لفظ عرفوا في قوله وعلى من
عرفوا من الثلاثي مشتقا من العرفان فالمعنى علم من حصل له العرفان
لاشارة عليه السلام من الاحكام بالتعريفات الصحيحة الواضحة
يعنى انهم عرفوا معاني الفاظها وفكرها فكم مستقيما حتى
حصل لهم المجهول التصوري باحسن الوجوه ثم بسببه
حصل لهم الحكم في الكلام فحصل لهم بسبب حصول التصور
المستقيم العلم بالاحكام الشرعية والاسرار الذقيقة
قيل العبارة المستحسنة المستغنية عن التكلف اذ يقول

اذ يقول وعلى من عرفوا اشارة العلية باشارة العرفان اذ تكون
المسافة قصيرة والعبارة صحيحة او يقول باقوى التعريفات
او ابيية لان لفظ اعرف انما يطلق على العارف لا على المعرف
ويحتمل ان يكون لفظ عرفوا مشتقا من التعريفات والحاصل
انه يحتمل ان يكون من الثلاثي مشتقا من العرفان او من
التفصيل بمعنى الثلاثي ويحتمل ان يكون من التفصيل مشتقا
من التعريف او من التفصيل بمعنى التفصيل وهو التعريف فالمعنى
على الاحتمال الثاني عرفوا وعلموا التثنية المطهرة
التي بها اشارة عليه السلام بابين التعريفات واوضحها
وهذا المعنى اظهر من الاول الا انه يحتاج فيه ايضا الى حمل لفظ
اعرف على معنى ابيح وانما اخره مع كونه اقرب معنى لكون
التعليم بعد التعلم والمجرد قبل المزيد وفيه اشارة الى ان مرتبة
الفهم اقدم من التفهيم وعلى كلا التقديرين اى على تقدير كون
عرفوا من العرفان وعلى تقدير كون من التعريف اشارة
يعنى الضمير المستتر في عرفوا راجع الى من وهو عبارة عن
الشايع الاربعة العظام لعل قوله العظام اشارة الى وجه
الاشارة يعنى ان العارف بوجه البالغ في الاستقامة
او المعرف بالظن الاوضح الا جلي هو ابو بكر وعمر وعثمان
وعلى عليهم رضوان الله العزيز السلام اى الغالب البالغ

في العلم وإنما انى بهذا الرعاية السبع ثم الانسب تجميع
 الصحابة لانهم ابلغ من في العرفان والتعريف بمراتب كثيرة
 ولعلنا نأخذ عليه للتصريح بالردة على الفروع الضالة والخروج
 به عن عمدة قوله ع اذا صليتم على فعمموا وايضا اى كافي
 قوله ع وايضا نقايش الكا برية اه فيه اى في قوله عرفوا براءة
 الاستهلال باعتبار احتمال الثاني في الذي هو كونه من
 التعريف المجو ث عنه في هذه الرسالة وفي تأخير البراعة
 بلفظ التعريف عن البراعة بالبراهين حسن لا يخفى وكذا
 في تأخيرها بلفظ القسمة اذ البحث الاول في الدعوى ثم
 التعريف ثم التقسيم ب اعرف التعريفات المراد بها هو التعريفات
 المصطلحات فلا يرد عدم التطبيق على تقدير كون عرفوا من
 العرفان فلا يحتاج الى ارتكاب التكلف بجعل التعريفات
 بمعنى التعريفات او بجعل الباء سببية وحمل عرف التعريفات
 على ما صدر من جانب النبي ع لا من جانب المشايخ الاربعة
 تدبر وقيل المراد بالتعريفات التوضيحات تصوريا كانت
 او تصديقا وبالا عرف التوضيح الذي يكون اجزاؤه
 بديهية جلية وقاسموها اى الاشارة العلية الاولى
 وعلى من قاسموها حتى يظهر ان المشار اليه ههنا غير من عرفوا
 والقول بان في تقديره وعلى من قاسموها وان صح ما هو المراد

هو المراد لكنه لا يدفع الاولوية وحاصل المعنى قاسموها ما صدر عنه
 ٢٠٠ اقا ما فقم كما منها اخذه ابو حنيفة للاستدلال على مسائل
 مذهبه وقسا اخذه الشافعي كذلك وكذا مالك واحمد بعد
ما استندوا بابا سنة سنة اى قواعد قديمة مستنبطة
 منها اى من تلك القواعد احكام الشريعة قوله سوية معناه
 منسوبة الى التسوية بمعنى الاستواء على ما صرح به صاحب الكشاف
 في قوله تعالى سواء عليهم واندزتهم ام لم تنذرهم او بمعنى الوسطة
 على ما في الصحاح من ان سواء وسطه وعلل تغير الشارح بحملها
 لان القومية من القوام بالكسر بمعنى النظام والعماد قوله وقاسموها
 اشارة الى الائمة الاربعة الكرام اى الامام الاعظم والشافعي
 ومالك واحمد رحمهم الله المفضل المنعام فكان اعتبار الاستخدام
 في رجوع ضمير قاسموها الى الموصول حيث اراد بالموصول المشايخ
 الاربعة وبضميره الائمة الاربعة لكن الاستخدام على ما بين
 ان يراد بلفظ له معنيان اخدهما وبضميره معناه الاخر او باحد
 ضميريه احدهما وبضميره الاخر الاخر سواء كان المعنى حقيقيا
 او مجازيا وههنا ليس للفظ الموصول معنيان بل معناه عام
 اريد به بعض افراده وبضميره بعض افراد الاخر اللهم الا ان
 يدعى كونها بمنزلة المعنيين قوله المفضل بكسر الميم على وزن
 المحزوم مبالغة اسم فاعل بمعنى كثير الفضل وكذا المنعام بكسر الميم

على وزن المدار بمعنى الانعام وفيها اشارة الى وجه الاشارة
والمراد على التقدير ^{التفصيلات} بما الحاصرة منها لكن اللفظ كونه
في مقابلة الاسفل كما في قولهم جنس عال مقابل الجنس السافل
اذ انقسام المجتهدين في الشرع الى مذهب الائمة الاربعة
والامن يسلك مسلكهم في ناسير القواعد في المرتبة العليا
بالنسبة الى انقسام كل واحد منها الى اقسام هو المجتهدون
في المذهب ثم المجتهدين في المسائل وقوله باعتبار التقييمات
اشارة الى انقراض الاجتهاد بالمذهب في مذهبنا وان وصلية
جازاى الاجتهاد في المذهب بمعنى اقسامهم جمع مصدر مذهب
للاستلزام يستلزم ان لا يبقى من ذلك القسم شئ خارج عما
اخذوا واعلم ان المجتهد فاما المجتهد بالمذهب ومجتهد في
المذهب كالنوى والرافع والمجتهد بالمذهب اقسام مجتهد
بالمذهب بمعنى انه اجتهد ابتداء فاجد مسائل كالائمة الاربعة
ومجتهد بالمذهب بمعنى انه اجتهد فوافق اجتهادهم كالفتن
لا على ما قيل في شأنه كذا قيل ومجتهد بالمذهب بمعنى انه اجتهد
فاوجد مسائل يوافق بعضها ويخالف بعضها او يوافق
ويرداد بعضها فالظن ان يكون معناه اللفظة اشارة الى
انقراض الاجتهاد بالمذهب بالمعنى الاخير وان جاز الاجتهاد
في المذهب او وان جاز الاجتهاد بالمذهب في مذهب آخر

آخر وفيه اشارة بقوله باعتبار التقييمات الم ايضا اذ كان قوله وعلى من عرفوا
براعة الاستدلال باعتبار التقييمات والاستناد بالاسانيد
التورية وباعتبار التقييمات المبحوث عنها في هذه الرسالة
وبعد لما فرغ من البسلة والحمد والصلوة واذا ان يتقل
الكلام آخر ملايم لما قبله صدر بكلمة بعد رعاية للملازمة وقصد
لربط هذا الكلام لما سبق عليه فكلية بعد هنا من الظروف
المبينة المقطوعة عن الاضافة اي بعد الحمد والصلوة او بعد
مما اذا ما وجب علينا يشمل البسلة ايضا ذهب العلامة
التفتازاني في شرح التلخيص الى انه جزء من الشرط وليس كذلك
بل هو جزء من الجزاء قدم على الفاء ليفضل بين اداني الشرط والجزاء
لكراهتهم تواليا واليه ذهب النخاعة وهو الوجه لان المقصود
هنا بيان ان التأليف المصدر بالحمد لازم لوقوع شئ ما لان التأليف
لازم لوقوع شئ ما بعد الحمد اذ لا يخفى ان التأليف انما يلازم
تعميم الشرط لا تخصيصه ولان المناسب بملاحظة قصد
التأليف بالحمد ان يجعل بعد ظرفا للجزاء ووجه ما ذهب اليه التفتازاني
ان نظرا الى ان الاتيان بكلمة انا انا وقع بعد الاتيان بالحمد
والصلوة والمناسب ان يجعل بعد جزء من الشرط والمقصود
من ذكر كلمة بعد تذكير ابتداء تأليفه بهذه الامور المتبركة ليكون
مع التبرك والتمتع والتبرك ان الشرع غير زاهل عنها

فزيد في التيمم والتبرك والفصل لان ما سبق انشأت وما
سبقت اخبارات ولزوم الفاء ظاهر على تقدير ذكر انا واما على
تقدير التوهم لهما او الظن بهما لان ما قبل كلمة انا مظنة لام
فالفاء لتزيل المظنة او المتوهم منزلة المحقق اذ لا يترك كلمة
لا يترك كلمة ولذا اورد الفاء فقال هذه اشارة الى الالفاظ
الموجودة في الخارج بناء على تقدير تأخير الديباجة عن التأليف
يعني ان الرسالة والكتاب يطلق تارة على الالفاظ كقولك قرأت
الرسالة والكتاب وعلى النقوش كقولك بعث الرسالة والكتاب
واشتريت وعلى المعاني كقوله الرسالة كذا حقيقة السيد
الشريف في بعض تصانيفه فان كان الاشارة الى الالفاظ
او النقوش الموجودة في الخارج يكون الاشارة بهذه حقيقة
لان اسم الاشارة موضوع للشار اليه بالاشارة الحسية
وهي محسوستان والحاصل ان الكتاب وجود في الذهن ووجود
في الخارج والثاني منقسم الى الوجود في اللفظ والوجود في الحفظ
وان اسم الاشارة موضوع للمحسوس المشاهد فهنا ان كانت
الاشارة الى الموجود في الذهن وهي الامور المستحصرة بالجموع
في الذهن فلا يكون الا مجازا والديباجة ان كانت قبل التأليف
لا يكون الاشارة الا اليها وان كانت الى الموجود في اللفظ
بان كان مقروا قبل الاشارة فان اعتبر كون جميعها محسوسا

محسوسا ولو تقابلا فالاشارة حقيقة وان اعتبر محسوسية
المحسوس حين الاشارة فقط واوردت الاشارة الى المجموع فجاز
لكون الاشارة الى المركب من المحسوس وغير المحسوس وان كانت
الى الخطوط الكلية ولم يعتبر كون الكلية الطبيعية موجودا في الخارج
فجاز وان اعتبر ذلك حقيقة وعلى تقدير كون الالفاظ موجودة في
اي في الخارج ولو وصيلة كانت موجودة تقابلا ببعض الاجزاء اي
لوجود بعض الاجزاء يعني بقدر جميع الالفاظ المسموعة موجودة
ولو تقابلا بسبب وجود بعض الاجزاء منها ثم قوله وتقدر
كون الالفاظ الخ يرى من ظاهر العبارة انه يكفي هذا التقدير
للاشارة الى الالفاظ لكن لا بد من ان تكون الاشارة الى
الالفاظ الكلية فلا بد من تقدير كون الكلية الطبيعية موجودا
في الخارج على هذا الاحتمال ايضا فالاسم كون قوله على تقدير وجود
الكل قيدا لاحتمالين وبيان ذلك ان الكتاب اما اسم للالفاظ
المؤلفة المخصوصة الكلية الذي لا يتغير بلفظ زيد وعمر وبل يشمل
لكل مؤلف هذا التأليف من اي شخص صدرت كلمة كاحقة التفاضل
في التلويح واما اسم للنقوش الكلية التي هي دالة على تلك الالفاظ
لا يتغير بكتابة زيد وعمر كما اشار اليه بعض الخول وبهذا ظهر
ايضا ان الشارح كما قيد النقوش بالكلية لا بد من ان يقيد
الالفاظ به ايضا او اشارة الى النقوش الكلية في صفة الجزئي

بناءً على تقدير وجود الكل الطبيعي وهو معروف من الكل المنطقي كالانسان
فإن اختلف في انه موجود في الخارج بعينه وجوداً شخصياً او بوجود
اخر وان غير موجود فيه فالمتوابع ان يقول على تقدير وجود الكل
الطبيعي في الخارج اذ اختلف فيه ومدار الاحساس هو وجوده
الخارجي بل نقول لا يلزم من وجوده كونه محسوساً على ما قيل ثم
الشراح اذ عي كونه حقيقة في هذين المعنيين على التقادير المذكورة
لا يدل عليه قوله والافجاز لكن كون الالفاظ موجودة خارجية
بطريق تقابل الاجزاء لا يستدعي كون هذه حقيقة فيها
ضرورية ان اسم الاشارة موضوع للمحسوس المبصر المشاهد
مع ان الالفاظ ليست كذلك وكذا الكلام في النقوش الكل
على تقدير وجود الكل الطبيعي وايضاً لا وجه لاختيار النقوش
الكلية بدون الجزئية مع ان كون الاشارة اليه حقيقة قبل الال
والاخر وان لم يعتبر هذه التقادير فاستعماله في هذين المعنيين
فجاز اذ لا وجود لهما في الخارج يعني اذا اعتبر الامور
المذكورة من تقدير تأخير الديباجة عن التأليف وتقدير
وجود الالفاظ في الخارج ولو بطريق تقابل الاجزاء او مع
تقدير وجود الكل الطبيعي فيه فلفظ هذه حقيقة وان لم يعتبر
شيئاً منها فهو مجاز تامل فيه فانه للافهام مجاز ولعل قوله
فتأمل اشارة الى ما ذكرناه ويحتمل ان يكون اشارة الى

الى استخراج النكتة من المجاز ويحتمل ان يكون اشارة الى
سؤال بعدم كفاية كون الالفاظ والنقوش موجودة في كون
الاشارة في الاحتمالين الاولين حقيقة والى جوابه بانه مبني
على ما قاله جمهور المتكلمين من انه علة صحة الروية الموجود حتى
جود واردة في الاصوات والروائح والطعوم وفيه بعد لا يخفى
او اشارة الى سؤال بان الحكم على ما عدا الاحتمالين الاولين
بالمجازية غير صحيح على اطلاقه لان النقوش الجزئية منه يمكن ان يشاهد
فيكون الاشارة اليه حقيقة والى جوابه بان المشار اليه اذا كانت
متفصل الاجزاء لا يمكن في كون الاشارة اليه حقيقة ان يكون
بعض اجزائه مثلاً كاجزاء العكر بخلاف ما اذا كانت
متصلاً واحداً كهذه الارض مثلاً او اشارة الى ان الاشارة
الى غير المشاهدات لا دعاء كالظهوره او للتشبيه على كمال
فطنة المتكلم او ات مع بان غير المشاهد عنه بمنزلة المتشاهد
او اشارة الى تفتيش ما قالوا في الكل الطبيعي وهو انه ما كان
معروضاً للكل المنطقي مثلاً الانسان وقد اختلف في وجوده
في الخارج بعينه وجوداً شخصياً او بوجود آخر وان غير موجود
كاذكر آتياً واحتمل انه موجود في الخارج يعني ان في الخارج شيئاً
يصدق عليه الماهية التي اذا اعتبر عروض الكلية لها او صلاحية
عروضها لها كانت طبيعة كذا يد وعمر وفالمراد بوجوده ان ذاته

موجود لأمع وصف كونها كلياً طبعياً لأن الحيوان الموجود في
الخارج ليس بمعرض للكل المنطقي ولا صالح لعروضه له فهو مع
عروضه له أو مع صلاحية عروضه له ليس بموجود واستدلوا
على وجوده بأن الحيوان جزء هذا الحيوان وهو موجود وجزء
الموجود موجود وأورد عليه أنه إن أراد بهذا الحيوان ما صدق
عليه كزيد مثلاً فلا يتم أن الحيوان جزء له بل يجوز أن يكون زيد قائماً
وسيلة لا جزء لها عقلاً ولم يعم دليل على تركبه في العقل فضلاً عن
أن يكون مركباً من الحيوان ولو سلم فهو جزء عقلي له والجزء
العقلي للموجود في الخارج لا يلزم أن يكون موجوداً في الخارج
وإن أراد المفهوم التركيبي أعني زيد الحيوان مثلاً فلا يتم أنه موجود
في الخارج بل هو قول البحث ثم على تقدير وجوده في الخارج فما
فلا احتمالات ثلثة أحدها أن الوجود اثنان في الخارج والموجود
اثنان فيه فزيد عليه أنه يستلزم عدم صحة الحمل وثانيها أن الوجود
واحد في الخارج والموجود اثنان فيه ويرد عليه أنه إن كان كل
منها موجوداً بذاته لكان الوجود يلزم قيام معنى واحد محال مختلفة
وإن كان الموجود به مجموعها فقط يلزم وجود الكل بدون جزء
وكلا اللازمين محال وثالثها أن الوجود واحد في الخارج والموجود
واحد فيه وإن كان اثنين في العقل ولا يلزم محذور وهو المختار
عند المحققين وأما أطبنا الكلام لبيّض المقام ولزجج الحافيه

الحافيه المرام فحاصل الكلام في هذا المقام أن أسماء الاشارة
انما صنعت لأن يشار بها إلى المحسوس شاهد كما ذكر غير مرة فلو
اشير بها إلى غير المشاهد لكان مجازاً أو يتوقف معرفته على معرفة
المراد بالرسالة والكتاب فنقول المراد بها أننا النقوش المخصوصة
أو الالفاظ المخصوصة أو المعاني المدلولة لهذه الالفاظ أو
أو المركب من اثنين أو المركب من الثلثة فالجميع سبقه هذا هو المشهور
ولو اعتبر ادراكات المعاني والمملكة الحاصلة من تكرار تلك
الادراكات كما اعتبر بعض الأفاضل لكان الاحتمالات إحدى
وثلاثين خمسة آحادية وعشرة ثنائية وعشرة ثلاثية
وخمسة رباعية وواحد خماسي وعلى جميع التقادير المشار إليه
باسم الاشارة الموضوع للاشارة إلى المحسوس المبصر غير المحسوس
المبصر سواء وضع اليتباجة قبل التصنيف أو بعده إذ لا حضور
لشيء منها في الخارج فالاشارة إلى الموجود الحاضر المرتب في الذهن
فاستعمال لفظة هذه على سبيل المجاز تزيد للمعقول منزلة
المحسوس الحاضر المشاهد في الخارج تنبيهها على كمال فطنة السامع
وتنشيطه في طلبه والمختار عند السيد السند كون الكتاب
عبارة عن الفاظ معينة فانه قلت إذا كان الكتاب عبارة عن النقوش
وكانت الخطبة متأخرة عن التأليف كانت لفظة هذه حقيقة
لأنها حاضرة بعد التصنيف مشاهدة بحيث تستحق الاشارة

ههنا مبني على هذا المذهب واما مذهب التلف ومذهب الخطيب
الذي مستحق في بيانها في علم البيان فكانه الثاني اختاره وان
اسقطه اهل البيان عن درجة الاعتبار والحاصل انه شبه
الكلام النفس لشخص اني واثبت ملائمة وهو الوظام
اليه تخيلية واما المصرحة فالمراد بها ههنا بالمراد الاستعارة
التخيلية على مذهب السكاكي لان التخيلية عنده من اقسام
المصرحة فليس شئ منها ناظرا الى قوله لوسائل التلخيص
فالاو ان يقال وفي قوله لوظايف الكلام آه بترك لوسائل
التلخيص وفي قوله لوسائل مبالغة لطيفة في مدح الرسالة
لانه اورد بصيغة الجمع الكثرة بل بصيغة منتهى الجموع
المفيدة كفاية هذه الرسالة العجالة لجمع الوسائل والوسيلة
ما يتقرب به المعطى لوظايف من القرابة او الهداية فكانه تخيل
لكونه كتابه مما يتقرب به الى المقصود وادعى كونه كتابه من جنس
اسباب التقرب الى معطى لوظايف الرزقية ويجوز ان يكون وجه
اللفظة اثبات الكفاية الى الوسائل مع ان القياس اثباتها الى
التلخيص وفيه ايضا رعاية الى الجنس الخطي بل فيه اي في قوله
لوسائل استعارة مصرحة حيث شبه الرسالة بالوسائل
فغير عن المشبة بالمشبه به او وجه الاستعارة اطلاق الوسائل
على الوسائل لثبوتها بها في كونها سببا للوصول الى اجزاء الوظائف

الوظايف كما ان الوسيلة سبب للوصول الى الغير او استعمال
الكم المشبه به الذي هو الوسيلة في المشبة الذي هو ما به التقرب
وهذا هو استعارة ترشيحية معدودة عند السكاكي من المصروفة
فقوله فوجه ولا توجه على خلاف الاوجه اشارة الى احتسار
مذهبه او معناه توجه الى قولنا لا خبر لا توجه على خلاف الاوجه
المحملة من هذا القول او توجه الى هذا القول ولا توجه على خلاف
الاوجه المحملة من قول المص وعلاوة عطف على محالة شافية
لعلل المعللين على صحة المقال والمرام وفيه استعارة لطيفة من وجوه
مستحقة الفلانة الماء الجاري شبه الرسالة بها في كثرة النفع
واحتياج كل احد اليه وعبر عنها بها استعارة مصرحة وفي قوله
شافية لعلل المعللين ان اريد بالعلل الدلائل وبالمعللين
المستدلين في المراد ففيه استعارة مكينة وتخيلية حيث
شبه المستدلين في الذهن بالمرض ودلائلهم بالاعراض
مكينة واثبت لها الشفاء تخيلية وان بالمعللين المرض
بمعنى المعللين اي المتمرضين حيث شبه الاسئلة والاجوبة
بالاعراض والمناظريين بالمرضى ففيه قوله شافية استعارة
تبعية وفي قوله لعلل المعللين استعارة ثان مصروفة
حيث شبه تقوية الرسالة الدلائل والمستدلين بالشفاء
فغير عنها استعارة مصرحة اصلية ثم اشتق من ذلك شافية

استعارة نبعية وشبه الدلائل بالامراض والمستدلين بالمرض
وعبر عنها بها استعارة مصرحة وبما قررنا ظهور وجه قوله
من جوه مستحسنة وفيه براعة الاستهلال على الحمل وجوه
مستحسنة فتأمل فيها اي في الوجوه وكن على بصيرة وبراعة
الاستهلال باعتبار كون العلل بمعنى الدلائل والمعللين
بمعنى المستدلين وباعتبار لفظ الصحة وفي قوله على صحة المقال
والمراد مناسبة ظاهرة كثيرة تفتن ويظهر من ايضا وجه
قوله مستحسنة وقوله فتأمل اشارة الى تيسر ما قررنا في
هذا المقام **وجامعة للفرايد المنظومة** الفرايد جمع فريدة وهي
الدرة الثمينة التي تحفظ في ظرف على حدة ولا تخلط باللالى
لبشر فيها وفيها هنا استعارة حيث شبرها بالفرايد المنظومة
في المرغوبة والمقبولة او في انما لا يتيسر ثلها لاحد الا
لمن لها اهل وفي التوصيف بالمنظومة بمعنى المجتمعة في سلك الخيل
اشارة الى خلوه هذه الرسالة عن الخلل والاضطراب والى
التناسب بين مباحثها والى حسن ترتيبها وطلاقة اسلوبها
وسهولة فهمها وفي قوله المنظومة استعارة ترشيحية مع
ما حفظت من العلماء الاعلام قوله مع اما متعلق بمقدرة حال
من الفرايد المنظومة والمعنى مشتملة عليها مقرونة مع ما حفظت
واما متعلق بجامعة فالمعنى وجامعة بين الفرايد المنظومة و

وبين ما حفظت الخ وقوله الاعلام جمع علم بفتح السين اما بمعنى العلامة
كناية عن كونهم مرشدين او بمعنى الجبال فيكون المعنى من العلماء
الذين هم كالجبال في العظمة والمتانة لعدم مقاومة سائر الناس
اليهم وفيه اي في قوله جامعة آه اللطافة المشهورة كالا يحق
على من يتبع خطب المؤلفين ولعل قوله وفيه اللطافة المشهورة
الخ اشارة الى ما ذكرناه في التوصيف بالمنظومة وفي الاعلام
تأمل والمراد من اللطافة ههنا النكتة الغريبة **غير مقصرة**
على ما هو المشهور فيما بين المحققين من الامام **اي الخلايف**
مع اني رقتها اي كتبت هذه الرسالة ملاسبا لبنائية
الاشتغال حتى لا اجد وقتا فيه انام او اشتغال المذاكرة والمباحث
مع المستفدين عندنا فيه الاشتغال بالاشتغال المذاكرة و
المباحثه رفقا لما يتبادر من اشتغال امر المعاش الى اوهام الانا
يرشدك اليه قوله لا اجد وقتا فيه انام كما يدل عليه قوله تعالى وجعلنا
نومكم سباتا وجعلنا الليل لباسا وجعلنا النهار معاشا
غير مجتبى عن السرفين اي الايجاز والاطناج قوله غير مجتبى
حال من فاعل رقتها والمراد بالاجاز اداء المقصود باقل
من عبارة المتعارفة وبالاطناج اداة باكثر منها كذا بين
في موضع يعنى يريد به الى اجزته في مقام سيد على الايجاز واطنت
في مقام يقتضى الاطناب الاول من المقامين مقام لواو اجز

لهم الثالث والثاني مقام لواو جز لفهم الزكي فقط او غير الغبي
فقط ففيه اشارة الى اخراج الكلام على مقتضى الحال بقدر
الطاقة فافهم **ليعم** **نفعه** الظانة تقليل لعدم الاجتناب
والصبر راجع اليه وقيل الظاهر نفعها للاختلال التاب
ولكن ذكرنا ويل الرسالة بالمرقوم **لكل من تسلم بالسيف**
والسهم من الزكي والغبي والمتوسط قوله لكل من تسلم
اي كل من اضرت تسلم وكلمة من في قوله من الزكي تبعية او بانية
يعني ان التسلم بالسيف يقرب من اراد ضربه ويصيب
في حربه غالبا فهو مناسب للزكي الذي يقرب المقام من حيث
الفهم ويناله سريعا **والتسلم** بالسهام يضرب من بعيد
واصابته في الضرب دون الاقول وهو مناسب للغبي الذي
يفهم بطيئا ومجوم حوله بعيدا فاذا ذكر الطرفان يفهم
المتوسط والمراد من التسلم ان يتقيد المباحث بقواعد الادب
بحيث يغلب على خصمه عليه ولا يغلب خصمه عليه بسبب علمه
لانواع حيله اي البحث وضايعة من الوضاييف بيان للحيل
الموجهة اي المقبولة جدا او غير الموجهة خلاف المقبولة الظان
الاستعداد معنى التسلم والمباحث مقبولة المحذوف وللقواعد
الادب معنى السيف والسهام وبحيث يغلب على خصمه ولا
يغلب عليه خصمه معنى الثقل وسبب علمه اشارة الى البناء

22
الى البناء بسببته والمضاد محذوف وفيه اي في قوله كل من تسلم
آه استعارات مع وجوه ان يمكن في استعارات مع وجوه متخالفة
واعلم ان الاستعارة المصروفة هي لفظ المشبه به المستعمل
في المشبه والاستعارة بالكناية لفظ المشبه به المتعار للمثبه
في النفس المرموز اليه بذكر لانه عند السلف والاستعارة
التخييلية الامر الذي اثبت للمثبه من خواص المشبه به مستعمل
في معناه الحقيقي وانما المجاز في الاشارة عند السلف والاستعارة
التشبيهية لفظ يلازم المشبه به تمام الاستعارة والاستعارة
التجريدية لفظ يلازم المشبه به بعد تمامها الاول تشبيه المص
المباحث المناظر باشباع الحاضين من الحوض وهو الشروع
بالحروب جمع حرب استعارة مكينة وفي بحث لان المستفاد
من كلام اهل البيان ان ذكر المشبه به واجب في المكينة على اي مذهب
كان وهو هنا ليس كذلك الا ان يحمل الذكر على ما هو الاعم من الحقيقي
والحكمي لكنه خلاف الظاهر ويحكم ان يكون المرصول عبارة عن المناظر
فيكون المشبه به مذكورا فيسند فع البحث فائق والسيف
والسهام استعارة تخيلية لرازمهم ضرب بعد الخبر او لرازم
الشجاع الحاضين في الحرب الذين هم المشبه به والوجه الثاني
تشبيه المصنف لقواعد الادب متعلق بالتشبيه بل تشبيه
لهذه الرسالة بالسيف والسهام استعارة مصروفة يعني

استعمال لفظ التيف والسهام وهو اسم المشبهة في المشبه الذي
هو قواعد الادب بعلاقة المشابهة مصرحة بالتحليل ترشيحية
فظهر هذا ان في عبارة مساحمة اذ المصروفة هي ذلك الاستعمال
لا التشبيه وانما لم يذكر كون التحليل ترشيحية اعتمادا على ظهوره
في نفس الامر او بمقارنة ذكره في الوجه الثالث والوجه الثالث
تشبيه المض المباحثة والمناظرة التي استغندت من المناظر
المعبر عنه بمح الموصول بالقتال في المجادلة في نفس استعادة
مكنية واثبات ما لا يميز من التحليل والتيف والسهام بلفظه
الناظرة تخيلية والتحليل ترشيحية وتقرير المكنية والتخيلية
ههنا على مذهب الخطيب لظهوره من حمل الشارح لفظ التشبيه
على الاول والثالث مع وجوه الاستعادة لان كون التشبيه
استعادة انما هو مذهب الخطيب ووجوه التشبهات غير حقيقة
حقيقة علم له فطرة سليمة الفطرة الحلقة اما وجه التشبيه
في الاول ارادة كل واحد منهما دفع الخصم وغلبه واقامة الثاني
فالآلية واقامة الثالث فكون كل منهما سببا لدفع الخصم وارجو
من ان يبين اي في هذه الرسالة **السلام والمآثر من الكرام**
اي العارفين بقواعد الادب تفسيرا للماهرير والحق من الباطل
عظما في المجرور وهو القواعد فلا يرد ما قيل فالظن بالحق
والقدير والعارفين بالحق من الباطل وتعلق من بالعارفين

بالعارفين باعتبار تفتت معنى التمييز المضيف عطف على العارفين
العارفين الرجال بالا قاييل ولا يبعد ان يكون الاول ناظرا
الى الاول والثاني والثالث **ان ينظر ابعين الوداد** بالفتح
بمعنى المجبة وان وصليته ردها **اهل العناد** بالسر من العوام
اي وان وصليته ردها اي هذه الرسالة بعض القاصرين
العارفين الاقوال بالرجال الراجين به اي ردت الرسالة ارتقام
بين الجهال ولا ابالي مضارع متكلم بردهم اي برده القاصرين هذه
الرسالة لانهم من العوام والعوام مبتداء بين الخواص كالعوام
خبره الرهوام حشرات الارض **وسئل الله تعالى ان ينفع على**
صيغة الفاعل متعة من قولهم نفعه بكذا اي بهذه العجلة او
بعلما او اعمالها يشير الى ان المضاف مخذوف بآثار العلوم
من تناول مفعول ينفع بالاهتمام متعلق بتناول اي تشبث
غير المتناول بها اي بهذه الرسالة يشير الى ان مفعول تناول
مخذوف بالجهد بالفتح بمعنى السعي والمشقة متعلق بتشبيث
والاعتقاد بمساثلها والايقان بها قاله من تناول بالاهتمام
اشارة الى كلفة دقيقة وهي ان الدعاء بالعلم والاعمال انما يكون
لدوى العقول فكان من لم يتم ليس منهم فكيف يدرك في ذلك
الدعاء فيه ترغيب للطالبين الى المجدة والاهتمام وهو القصد
والله لا يخفى ذو الهداية اي خالق الاهتداء الى الحق وهي

اي الهداية الدلالة الموصلة على المطلوب على بعض والدلالة
على ما يوصل الى المطلوب على بعض آخر واخرها هو الانطباق
لما وقع الاختلاف بين العلماء في ان تعرف اهل السنة هو الاول
والثاني للمعتزلة او بالعكس ولم يظفر الشارح بوجه
ترجيح احدهما لم يصريح فقال على بعض وعلى بعض ولذا ايضا
احال الى ذهن السامع اختيار ما هو الانسب في نفس الامر
الا انه لما كان الدافع في كلام عامة الاشاعرة حمل الهداية
على خلق الاهتداء قد تم التعريف الاول لتقريب منه ويمكن ان يحمل
الانطباق على الانسب في المقام ليكون اشارة الى اشتراكه
بين المعنيين لكنه منسوب الى بعض اهل الاعتزال والتوفيق
عطف على الهداية وقد سبق في اول الديباجة معنى التوفيق
وهو جعل الاسباب متوافقة نحو السبب لغة وخلق القدرة
على الطاعة اصطلاحا وفي الحتم بالتوفيق بعد البدء به مالا يخفى
حسنة اي فائدة العجز على الصمد ومن الصفة البديعية وهو
في الشرح ان يجعل احد اللفظين المكثريا او المتجاسين او
او المحققين بها في اول الفقرة والاخر في اخرها او في الانتهاء
اذا نتم بما بدأ من جنس الانتهاء الذي هو من لواحق المحسنة
البديعية وبه العون في فتح مغلقات الابواب والاعصام
من كل مكره ونشر الدوام قوله وبه العون اي من المدة القصيرة

النصرة وقوله في فتح مغلقات الابواب من قبيل اضافة
الصفة الى الموصوف اي في فتح الابواب المغلقات والاعصام
المراد به ههنا الالتجاء والاعتماد ثم اعلم انه لا بد لكل طالب علم
ان يتصوره او لا يتعريف مأخوذ من جهة واحدة حتى يحصل له
علم اجمالي فيصح توجهه عليه بخصوصه ويكون على بصيرة في طلبه
ولا يكون ضالا في طريقة والاركان متقن عميا وخطا خبطا عشواء
فعلم المناظرة الى قانونية تقصم مرعاتها المناظر عن الخطأ
في المناظرات فان من تصور هذا الفن بهذا التعريف حصل له علم اجمالي حتى اذا اورد عليه مسألة منه علم صح
انها منه سبب مقدمة كلية حاصلة من اطراف ذلك التعريف
او كلاما وجدلته وجد المحذور بان يضم اليها صغرى سهلة الحصول
هكذا هذه المسئلة لها مدخل في تلك العصمة وكل مسألة لها
مدخل في تلك العصمة مسألة من علم المناظرة ليست منه سبب
واذا اورد عليه مسألة ليست منه علم انها ليست منه سبب مقدمة
كلية حاصلة من انكسار اي كلاما وجد المحذور وجد المحذور بان يضم اليها
صغرى كذلك هكذا ان هذه المسئلة ليست لها مدخل في تلك
العصمة وكل مسألة من علم المناظرة لها مدخل في تلك العصمة هذا
من الشكل الثاني واما اذا اخذ المقدمة من لازم الانكسار اي
كلما انتفى الحد انتفى المحذور ويكون الدليل من الشكل الاول الذي
يكون مقدمة موجبتين سالتى المحمول هكذا هذه المسئلة

ليست لها مدخل في تلك العصمة ليست ممنوعة وكل مسئلة ليست
لها مدخل في تلك العصمة ليست من علم المناظرة وايضا لا بد لذلك
الطالب ان يعرف موضوعه حتى يتميز عنه كمال الامتياز وفائدة
ليزداد جده فيه اذا كانت مرقة له ولا يصرف فيه وقته اذا وافق
غرضه موضوعه الوظائف الكلية اذ يبحث فيه عن اعراضها الذاتية
من حيث كونها موجبة وغير موجبة وفائدة معرفة احوال الابحاث
اعني اعتراضات السائل واجوبة الممثل ومن الجريئة من ليس
له بضاعة من هذا الفن لا يكا ويفهم ابحاث العلوم سيما الكلام
واصول الفقه والميزان اذا قلت بكلام ان قصد من ذلك كلام
فائدة هذا التفسير ان القول اذا استعمل بالباء يكون بمعنى الحكم
فلا يشمل وظائف التعريفات والتقييمات مع انها من المجوزات
عنها في هذه الرسالة الا انه لا حكم فيها على ما ستطلع عليه
ان شاء الله تعالى قيل ان حديث كون القول بمعنى الحكم اذا استعمل
بالباء ياتي من كون الكلام لغويا ولذا قيد الشارع الاداب
العصدي الكلام بقوله تام خبري اقول فيه بحث من وجوه
اما اولها فذلك الحديث مبني على الاغلب فيقول عنه كثير بالقرائن
واما ثانيا فذلك الالباء يظهر وجهه مما ذكرناه في الوجه الثالث
وعند قول المصنف لذلك الالباء بل لما ذكرناه فائدة هذا
التفسير واما ثالث ففقيه الشارع الحنفى الكلام بذلك لعدم

لعدم احتمال الاداب العصرية على وضائف غير الكلام الخبري
لا لكون القول بمعنى الحكم كيف ان لا يصح هناك ايضا حيث
ان الباء المتعلق بالحكم يدخل على المحكوم به لا على نفس الكلام
الخبري تدبر والمراد من الكلام لغوي وهو ما يتكلم الان قليلا
كان او كثيرا عام يتناول اللفظ الذي اعتبر فيه النسبة الخبرية
وما لم يعتبر لان هذه الرسالة مشتملة على وظائف التعريفات
والتقييمات هذا الدليل مبني على حمل الضمير في مباحث
التعريفات والتقييمات على الالفاظ المتبادر وما قاله في الحاشية
في وجه التأمل من حمل الضمير على الاستخدام مبني على خلاف
الظن من الضمير فلا يرد عدم اقتضائه المدعى بناء على حمل الكلام
على الاصطلاح وحمل الضمير على الاستخدام والحال ان بعضها
باعتبار النسب التعييدية وان وصليته كان اكثرها باعتبار
النسب الخبرية والضمير قوله وبعضها يحتمل ان يرجع الى
الوظائف وهو الظن من سجع الدليل وهو ما يرد على التعريف
الحقيقي والاسمي وما يرد على التقييم الحقيقي والاعتباري
بغير اعتبار الحكم ويحتمل ان يرجع الى التعريفات والتقييمات
وهو اقرب في اثبات تقييم الكلام فيكون من ذلك البعض
هو نفس التعريف الحقيقي والاسمي ونفس التقييم الحقيقي
والاعتباري لانها من قبيل المقصورات معتبر فيها الحكم

علم التحقيق فان قلت ان المؤاخذة لما تنقلج بالكلام الخبري
فكيف يكون مفردة ههنا عاتما لما يعتبر في النسبة التقييدية
قلنا ان تعلقها بها باعتبار التزامها النسبة الخبرية ان كان
في الظاهر باعتبار التقييدية او نقول ان قولهم ان المؤاخذة لا
لا تنوجه الا الى الكلام الخبري غايه في المؤاخذة الحقيقية وما
اعتبره غيره مؤاخذة مجازية او تشبيهية وقوله باعتبار النسب
التقييدية هذا من قبيل التصورات والحكم من قبيل التصديقات
فاذا لم يفتر بصفة لا يشمل الكلام على التصورات والرسالة
مشتملة عليها والمراد من اكثر الوظائف الجارية فيها الترتيبية
والتقييمات باعتبار النسب الخبرية المناقضة فانها تجري
في الترتيبات مطلقا ودرا او دسوما حقيقية او اسمية
قائمة او ناقصة مستقلة او معتبرة في ضمن التقييمات
الحقيقية او الاعتبارية وفي التقييمات باعتبار الدعوى
التضمنية وكذا المنوع الثلثة تجري في التقييمات على رأى
التفان في بلا احتياج الى اعتبار الدعوى وكلمة اذا
للاهمال قائل يرى من ظاهره انه عطف على لفظ اكثرها يعني
ان المراد هكذا او ان صح المعنى على كون اكثرها باعتبار النسبة
الخبرية وكلمة اذا اداة اهمال غير مقتضى للكلمة واثار
بقوله قائل الى ان كلمة اذا انما تفيد عدم كلية لزوم التالي

التالي للمقدم لا عموم تحقيق التالي من المقدم واما التقريب بالقبول هو
انه جواب سؤال مقدر تقديده ان ورود هذه الوظائف ليس
بكلية اذا لا تنوجه في صورة ههنا بداهة الكلام ونحو كونه نظريا معلوما
للخاطب ونحو كونه من النظريات المطلوبة بالعلم المناسب للمطلب
او من الانيات او من القضايا المستفراة او المسئلة
او من القضايا الغير المسئلة فلا يصح هذا الكلام على اطلاقه
فاجاب بقوله وكلمة اذا للاهمال فالقضية مبهمة وقوله قائل
اشارة الى هذا السؤال واثارة ههنا الى ما في هذا الجواب من ان
ما نل العلوم كلية فلا وجه للاهمال والجواب بان ذلك في العلوم
الحكيمة وفي المسائل المتقلة كاثار اليه في الها مشر او اشارة
الى ما ورد على هذا الجواب من المسئلة قضية كلية يعرف بها احكام
جزئياتها بضم صغرى سهلة الحصول اليها فلا وجه لجعل
المهمات جزئية في العلوم مطلقا حكيمة او لا لعدم حصول
معرفه الاحكام من الجزئيات في لابة من التقييد بقوله اذا
لم يكن من البديهيات الخ او اشارة الى ان التفسير بالصدور
وان كان لدفع سؤال سبق تقريره لكنه مستجلب السؤال
اخر وهو انه شامل لكلام صدر من المجنون والشاقي والتائم
مع ان الوظائف غير جارية فيه والجواب بان المراد اذا صدر
منك كلام بالاختيار يرشدك الى هذا اعتبار الخطاب

أو إشادة المكون المهملات كلية إنما هو إذا وقعت اجزاء من الفن
وكلام المص هنا ليس من اجزاء الفن أو إشادة إلى إمكان حمل الكلام
على الاصطلاح في مجمل الضمير في مباحث التعريفات على الاستخدام
كذا ذكره في الهامش تأمل أو إشادة إلى ما في قوله وكلمة إذا اللاهال
من أنها غير موضوعة له والجواب بان المراد أنها ليست من السور الكلية
ولما من السور الجزئية من قبيل ذكر الملزوم وإرادة اللازم أو إشادة
إلى إمكان حمل الكلام على الاصطلاح بناء على أن أكثر الوظائف باعتبار
النسب الجزئية أو إشادة إلى السؤال بان المتبادر من قوله إذا
قلت بكلام قام القول بطريق الاذعان فيكون قبال القول بطريق
النقل وقد جعله قمامته إلى الجواب بان المتبادر منه القول بطريق
الادعاء أو النقل فلا يلزم كون الشيء قمامته فان كنت ناقلا في
الظمعاه ان كنت ناقلا في الكلام بان نقول هذا منقول من فلان
مثلا فموضوعه من نفس النقل لا من نفس المنقول كما يدل عليه قوله
ناقلا فيه دون ان يقول ناقلا له فلا يتوهم ان هذا مناف لعوله
ولا يتعلو مواخذة آه الضمير في قوله فيه راجع إلى الكلام التام الجزئي
الغير المدلل كما يظهر من اللاحق وإنما قال كذا ولم يقل ناقلا له لئلا يلزم
كون المدعى نفس الكلام وقصر المنقول عليه اعم من نفس الكلام ومعناه
والمدعى ليس بنفسه بل بمعناه فان قيل يلزم أيضا على قوله المص أن يكون
المدعى نفس الكلام بل النقل كذلك قلنا لا نعم الملزوم فان الظروف

الظروف ههنا من قبيل ظرفية الكلام لمعناه فيكون كل منهما معنى الكلام
لا نفسه تدبر وهو أي الناقل الحاكى للكلام من الغير بلا التزام أي بلا
التزام صحة المنقول لا بالتزام صحة النقل لانه يوجه إليه المواخذة
بأن وجهه كان متعلقا بالحاكى لا الكلام المحكى اذ هو منقول ولا كلام
فيه قوله سواء كان النقل بالسلب أو بالإيجاب أو سواء كانت
النقل بالسمع أو من الكتاب قوله أو سواء كان آه ولو قال وسواء
كان آه بالواو لكان أولى وان كان التردد راجعا إلى الإرادة لكون
أفنيده والانفصال بين السلب والإيجاب حقيقى ولا انفصال
بين السلب وكل من السمع والكتاب وكذا بين الإيجاب وكل واحد
من السمع والكتاب فالأقسام اربعة الأول ما كان بالسلب
وبالسمع والثاني ما كان بالسلب وبالكتاب والثالث ما كان
بالإيجاب وبالسمع والرابع ما كان بالإيجاب وبالكتاب مثال الأول
قولك لم يقل المتكلم باليهوى والصورة لو كان بالسمع ومثال الثاني
هذا القول أيضا لو كان من الكتاب ومثال الثالث مد الرابع قوله كما
نقول قال الأستاذ كذا فإنه لو كان بالسمع يكون مثلا الثالث
ولو كان من الكتاب يكون مثلا الرابع واقصر على مثال الإيجاب
لكونه أكثر مدعى عطف على قوله ناقلا وهو أي المدعى الناصب
لنفسه لبيان الحكم لا يخفى ان التقابل بينه وبين قوله ناقلا من قبيل
تقابل العام بالخاص اذ كل ناقلا مدعى لانه نفس لبيان الحكم

الذي هو صحة النقل وحاصله انه مدعى على وجه النقل وليس كل مدعى
ناقلا وهو ظاهر والمراد بالمدعى ههنا المدعى الغير الناقل بناء على ما
اشتهر فيما بينهم من ان العام اذا قيل بالخاص يراد به ما وراؤه
الخاص وبما تقررنا ظهر انه لا حاجة في تصحيح التقابل الى ما ذكره في
الحاشية من ان التقابل باعتبار حكم خاص في الناقل وهو عدم التزام
صحة منقوله وعدم تعلوق المواخضة له بخلاف المدعى لانه ملتزم
صحة الدعوى يتعلوق به المواخضة والمنع الا ان يقال ان ما ذكره في
الحاشية بيان لوجه ترجيح التقابل على ادراج النقل في المدعى بدون
اعتبار التقابل لبيان صحة التقابل فعليه ان يكون محتاجا اليه
ومحجوزا ان يكون ما ذكره في الحاشية بيانا للتفاير بحسب المفهوم
على ان يراد بالتقابل الاعتباري فيحتاج الى التأويل بما قيل
من ان العام اذا قيل آه وقوله وهو الناصب نفسه وان لم يثبت
ولفظ البيان عام لاثبات النظرى والبيس على ابديهم الحق كما نقول
ذاي العالم كذا اي حادث مثلا فالوظائف الموضحة هذا جوابا لشرط
او المستحقة المقبولة المسبوبة احترز بهذا التفسير عن المكاررة
فان الوظائف الموضحة في عرف اهل المناظر ان يوجه المناظر كلامه
الكلام خصمه بان جعله مقابلا له ومدافعا فاذ لم يكن مقابلا فلا يكون
موجها كما اذا قلت الشيء جسم لانه حيوان وقال التائل لانهم ان
انسان فهذا المنع ليس في مقابلة الصغرى واما اذا قال لا نسهم

لانهم ان حساس فيكون في المقابلة لاستلزام انتفاء الحساس
انتفاء الحيوان كما ثبت دليل ما يستلزم نقيض مدعى الخصم فهو في
المقابلة وكذا لا يكون موجها اذا كان مقابلا لكن لم يكن مدافعا كما في
منع البديهي الجلي مثلا واذ ابطال الشيء بلا دليل فان كلامها
مكابرة غير مسبوقة فهذا يظهر ان المدافعة يستلزم المقابلة بدون
العكس من الخصم اي محث ثمة الخصومة وفي هذا التفسير اشارة
الى ان اعتبار الوظائف الموجهة لا يلزم ان يكون بالنسبة الى من هو
خصم بالفعل بل يكفي فيه ان يكون بالنسبة الى من يصلح للخصومة
وفيه اشارة ايضا الى كون الوظيفة مقدما على كون الخصم خصما
معتبرا بما بالفعل ولو ذاتا فانما يكون الخصم خصما معتبرا بالفعل
بعد اخذ الوظيفة المعتبرة له فالوظيفة المحث كان محث ثمة الخصومة
فلا يرد ما قاله الفردى من ان الفرض من هذا الفرض بيان احوال المباحنة
فالمناسب ان يعتبر تلك الوظائف بالنسبة الى من شرع في المباحنة
والصيف بالخصومة بالفعل فمثل مناقضة مجازا لغويا مطلقا
سواء كان بلا سند او مفعلة المجاز الكلاسيكية الكلمة المستعملة في غير ما
وضعت له في اصطلاح به التخطيب بعلامة وبقابلة المجاز العقلي
وهو عن المجاز في النسبة كما سياتى فالمعنى الحقيقي للمنع في اصطلاح
اهل الادب هو طلب الدليل على مقدمة معينة فاطلاقه على طلب تصحيح
النقل في قوله نقلك ممنوع او على طلب الدليل على المدعى في قوله مدعاك

منوع المستعمل في غير ما وصفت له لعلاقة الاشتراك في طلب البيان
فيكون مجازاً لغوياً إلا إذا كانت الدعوى استقرائية الاستثناء
راجع إلى القيد فقط وهو قوله مطلقاً فلا تغفل يعني لو كان المدعى
حكماً استقرائياً فلا يصح منعه إلا بسند دال على عدم اطراد ذلك
الاستقراء للواقع لأن الحكم الاستقرائي مبني على تتبع الموجودات
الخارجية لا على الحكم العقلي فيكون منعه بدون وجود ما ينافيه
تقليطاً للحكم وهو ليس بجائز كما تقول الوجود اعرف الاشياء فإذا
قال المانع لتلك القضية كيف والحال ان فوقية السماء اعرف من
الوجود فهذا المنع جائز والوجود كونه الشيء في الخارج ووجه
كونه اعرف ان العقلاء والبلغاء والصبيا يعرف كونه في الخارج
بغير احتياج إلى كسب او تبيين البتة او بديهية عطف على قوله
استقرائية يعني بديهية حقيقة خفية لأن البديهية الجلية
لا يتعلو به مؤاخذة اصلاً سواء كان بشاهد اولاً فلو لم يكن منوع
البديهي لبسده يكون مكابرة لأن طلب الدليل على البديهي سيما
إذا كان بديهياً جلياً لا يجوز واما إذا كان مقيناً واستند سنده
يكون مقبولاً لظهور عدم بدهيته بالنسبة اليه كما تقول الكل
اعظم من الجزء فمنعه انما يكون بقوله لا نعم كيف والحال ان راس القيل
حيث مرضه المخصوص اعظم من كله مثلاً فحينئذ اي حين اذا كان الدعوى
استقرائية او بديهية خفية لا بد في المنع من شاهد حتى يكون

حتى يكون المنع مسموحاً والاى وان لم يكن فيه شاهد فيكون المنع
مدعياً وانما قال من ذلك شاهد اشارة الى ان المنع مسموع في صورة
ايراد السند فقط اذا كان قوتاً كالدليل على ما استطاع عليه راجع الى
ما عن قريب الا انه قوله الا اذا كان متعلقاً بدعوى او مقدمة
بديهيتين او استقرائيتين بل ان شاهد آه بان يقول نظراً في محل
الرفع بانه خبر لمبتدأ مخذوف والتقدير المناقضة مجازاً لغوياً
مطلقاً مثله بان يقول الخصم قوله اي قول المنقول عنه الذال عليه
النقل هو مبتدأ وقوله لهذا صلة القول و اشارة الى المنقول
منوع خبر لمبتدأ والجملة في محل نصب على المعقولة لقوله بان
يقول هذا بمعنى مطلوب البيان فهو مثال للمناقضة مجازاً لغوياً في
مقابلة النقل وكون ذلك المنوع الكون مبتدأ مضاف الى ذا
اشارة الى موضوع المدعى وقوله كذا خبر لكون و اشارة الى محموله
وقوله منوع خبر لمبتدأ والجملة في محل نصب عطف على الجملة
التابعة وهذا ايضا بمعنى مطلوب البيان فهو مثال للمناقضة
مجازاً لغوياً في مقابلة المدعى وقوله او لا نسلم قوله لهذا مثال
لمنع النقل وقوله او لا نعم كون ذلك مثال لمنع المدعى وقوله
او اطلب منك بيان هذا اوبين هذا كلامهما مجتمعا فكلما قلنا
كل من النقل والمدعى اربعة امثلة كل منها بلا سند والمناسب
لقوله مطلقاً ان يورد تمثيل ما هو مع السند اي بيان صحة النقل

او بيان المدعى وايضا لكون تركه محلا على المقابلة فتأمل وما لالك
ومرجع ان هذا مطلوب البيان اعلم انه لا خفاء في كون لفظ المنع مجازا
لغويا ههنا كما في لفظ المناقضة واما ثل الالفاظ المذكورة فلا
شبهة في كونها حقيقة في طلب البيان فليس فيها مجاز لغوي الا ان
يقال ان تعبر المناقضة المجاز اللغوي ههنا لا باعتبار كون هذه
الالفاظ مجازا لغويا في طلب البيان بل باعتبار كون المناقضة
مجازا لغويا فيما يطلع عليه هذه الالفاظ من طلب البيان تدبر
والنقض الاجمالي **الشبهى** عطف على قوله المناقضة آه النقص
لغة الكسر ويسمى اجماليا لانه راجع الى منع شئ من مقتضات الدليل
على الاجمال فحاصل المنع دعوى فساد الدليل بلا تعيين جهة الفساد
وتقيده بالشبهى لكونه منسوبا الى المشابهة للنقض الاصطلاحي
اذ هو ابطال الدليل بالتخلف او بخصوص الفاد فابطال النقل
او المدعى **بخصوص الفاد** يكون متبها له اى الفاد المحصور
يعنى ان الاضافة من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف والحاصل ان لفظ
النقض الاجمالي يطلق على ابطال الدليل بالتخلف او باستلزام خصوص
الفساد وعلى ابطال الحكم بخصوص الفساد بعلاقة ابطال بخصوص
الفساد والاول حقيقة والثاني مجاز وقد قوله بخصوص الفساد
اشارة الى ان النقص الشبهى انما يكون باستلزام خصوص
الفساد لا بالتخلف لعدم وجود الدليل ههنا كالنقض في مذهب

لمذهب اى مذهب كل واحد من قائل المنقول والمدعى انما الناقل
فلا يلزم من النسخ في مذهب بطلان النقل وهو ظاهر اما مثال الثاني
في صورة النقل فكما اذا نقل الناقل حدوث العالم عن الحكماء
فيقول اتأثله هذا النقل غير صحيح لانه مناف لمذهبهم وكل
نقل شانه كذا فهو غير صحيح واما مثاله في صورة المدعى فكما اذا ادعى
احد من الاشعة خلق العباد افعالهم فيقول اتأثله هذا المدعى
باطل لانه مناف لمذهبك وكل مدعى شانه كذا فهو باطل والتخالف
للاجماع عطف على الثاني والتخالف بخصوص بصورة المدعى لانه
التخالف لا يستلزم بطلان النقل وان استلزم بطلان المنقول
ومن عظم فاشبهة النقل بالمنقول فتأمل فلا تجتنب مثال التخالف
في صورة الادعاء فكما اذا حكم المدعى بانه لا يصح اطلاق الموجود
والواجب والقديم على الله تعالى فيقول اتأثله هذا الحكم غير صحيح
لانه مخالف للاجماع المتفق على صحته اطلاقه **والمعاصرة التقديرية**
بأشياء خلا والمعاد عطف على النقص الاجمالي قال في الحاشية اعلم ان
النقض والمعارضة ايضا من قبيل المجاز لكثرتهم عبروا عنها بهذه
الوصفين **لكمال الكمال** لا متبها لانه يعنى عبروا عن هذه المعارضة
بالمعاصرة التقديرية لكونها بملاحظة الدليل التقديرية يعنى لفظ
المعارضة يطلق على ابطال الدليل بمقابلة الدليل او ابطال مدعى
الدليل بدليل الخلاف وعلى ابطال الحكم بواسطة اثبات نقيضه بعلاقة

الابطال بالخلاف الاول حقيقة والثاني مجاز وعبروا ايضا
عن هذا النقص بالنقض الشبيهي لحصول المشابهة بينه وبين
النقض الحقيقي كما عرفت ليمتاز عنها كمال الامتياز اقول يشتر
التوصيف بالشبيهي ان المجاز من قبيل الاستعارة محققة ان
النقض معناه الحقيقي ابطال الدليل اما بالتخلف او بخصوص الفساد
فلا يشبه ابطال النقل والمدعى بخصوص الفساد بذلك الا بطلان
في كونها بواسطة خصوص الفساد استعمال لفظ النقص في هذا
الابطال استعارة مصرحة وفسر على هذا المعارضة ومثال
المعارضة التقديرية في صورة النقل كما اذا نقل الناقل عن
الاشاعرة انهم قالوا ان رؤية الله تعالى مستعنة فيقول
المتكلم ان نقلك هذا وان فرض عندكم دليل يدل عليه لكن عندنا
دليل قائم على خلافه وهو انهم صرحوا في عامة كتبهم بان رؤية الله
جائزة وكل نقل شانه كذا فهو فاسد وفي صورة الادعاء كما اذا ادعى
المدعى ان العالم قديم فيقول المتكلم ان مدعى هذا وان فرض
عندكم دليل يدل عليه لكن عندنا دليل قائم على خلافه وهو انه
مؤلف آه وكل مدعى شانه كذا فهو فاسد وفيه تجريد قال في
الحاشية الاولى فيها تجريد اقول يجوز ارجاعه باعتبار كل واحد
او باعتبار ما ذكر اى فيما ذكر من النقص الشبيهي بخصوص الفساد
والمعارضة التقديرية باثبات خلاف المراد تجريد وهو استعمال

استعمال اللفظ في جزء المعنى وذلك لان الفساد المخصوص وخلاف
المراد ما اخذ ان في تعريفهما فلو لم يحرر يلزم التكرار كذا ذكره في
الحاشية وقيل الظاهر ان معناه في قوله باثبات خلاف المراد تجريد
لان الفرق بيناه ويجوز ان يكون ابتداء كلام النثرى تاملا ولما
كان بين النقص الشبيهي والمعارضة التقديرية مشابهة في
كونها ابطال النقل والمدعى بطريق الاستدلال بخلاف تحقيقهما
اذ المعارضة الحقيقية يتعلق المدعى عند الجمهور والنقض الحقيقي
يتعلق بالدليل فالفرق بينهما اوضح اثار الفرق فقال والفرق
بين النقص الشبيهي والمعارضة التقديرية هو ان الفرق ان
الثاني او المعارضة التقديرية هي هنا هو ان الثاني ابطال النقل والمدعى
بواسطة اثبات نقيضها اى نقيض النقل والمدعى وبملاحظة الدليل
الفرضي المفروض دلالة على عينيها اى عين النقل والمدعى والاول
اى النقص الشبيهي هي هنا هو ابطالها اى ابطال النقل والمدعى
بدون تلك الملاحظة والواسطة اى بدون اثبات بل باستدلال
على فساد النقل والمدعى باستلزامه الفساد المخصوص بدون
التعرض الى اثبات شئى وانما قيد الثاني وكذا الاول بهما لانه
النقص الشبيهي والمعارضة اللذين يردان التعريف والتقسيم
بمعنى ابطال النقل والمدعى ظاهرا ويجوز ان يكون اشارة الى مقام
الشبه والحاصل ان الفرق بين المناقضة المجازية اذا ذكر سندا

وبملاحظة مع

والنقض الشبهى والمعارضة القديرية ان الاول طلب صحة النقل
او الدليل بذكر السند على النقل والمدعى من غير تعرض لاثبات فادها
وان مال الخصم عليه والثاني اثبات فادها بالثابته من غير ملاحظة
دليل المدعى والناقل والثالث اثبات نقيضها بالدليل بملاحظة
دليلها المفروض ونصديريهما استعلم مفصلاً في تحقيقهما اى في باب
النقض التحقيقى والمعارضة الحقيقية ولا يخفى لطفه اقول بشكل
ما استعلم بتقرير تحقيقها على ما يشير اليه قوله قوله في تحقيقها وما لا بد
منه ههنا مقصود الشبهى والتقديرى ولذا لم نلتفت ههنا الى
التصوير الا فى صورنا على الانفراد في دليلهما كما دلت الكلى انفا
واما المعارضة الحقيقية والنقض التحقيقى والمعنى المجازى
العقلى والمعنى المجازى الحذفى والمنع الحقيقى فلا اى فلا يتعلق بهما
اى بالنقل والمدعى الغير المدلىين ذكرهما او طناً بالاتفاق بخلاف النقل
والمدعى الغير المدلىين ذكرهما بل طناً فان المعارضة الحقيقية والنقض
او يتعلق بهما بالاتفاق فنامل لان المعارضة الحقيقية ابطال
الدليل كالنقض التحقيقى او ابطال المدعى المدلل هذا الشارة الى ما
ذهب اليه الجمهور ومن كون المعارضة ابطال المدعى المدلل كما ان قوله
ابطال الدليل اشارة الى ما فتر به بعض المحققين من كونها ابطال دليل
المعلل بمقابلة دليل مانع لذلك الدليل كما سياتى والمنع المجازى
العقلى والحذفى مطالبة المدعى المدلل والمنع الحقيقى مطالبة مقدمة

مقدمة الدليل قوله المنع المجازى العقلى والحذفى لان الغرض من هذين
المنعين في الحقيقة هو طلب الدليل على مقدمة دليل المدعى الا انها شبيهاً
الى غير المقدمة ليكون ابلغ في معنى المراد فلا بد لهما من وجود دليل حتى يرد
الايراد على مقدمة اللفظ ان هذا الدليل وهو قوله لان المعارضة الحقيقية
اه من الشكل لا قول فقوله لان المعارضة صفراء والكبرى مطوية
وهى وكل ابطال الدليل وابطال المدعى المدلل ومطالبة المدعى المدلل ومطالبة
مقدمة الدليل لا يتعلق بهما وقوله فالكل يعنى الدليل وهو غير موجود
ههنا دليل الكبرى او تنبيهها ووجود الترتيب كثيرة تظهر بالتأمل
وما يجب ان يعلم ههنا ان كلام الحقيقة والمجاز انما وجب هذا ليجعل
كامل العلم بوجه تعلق الوطائى الثالث وعدم تعلق الباقي بالنقل والمدعى
اقال لغوى وعقلى او بنفس كل منهما الى لغوى وعقلى بتأويل العموم
المشترك والافليس لهما مفهوم كل شامل للغوى والعقلى
ووجوب العلم بقسم المجاز ههنا مبني على انه صرح فيما سبق بانها قد
تكون لغوية او عقلية اذ لا يتعلق بالنقل والمدعى الغير المدلىين المنع
الحقيقى لا على وجه الحقيقة اللغوية ولا على وجه الحقيقة العقلية
فينبغي للمصنف ان يقول فيما سبق والحقيقى لغوياً كاذ او عقلياً تدبر
فالحقيقة اللغوية قيد باللغوية لتمييز عن العقلية التى في الاسناد
واختير هذه وان حصل الامياز بالغير لانها وقعت في اللفظ باعتبار
معناه الذى وضع له بحسب اللغة لالا انها من اصطلاح أهل اللغة

كما يتبادر إلى بعض الأوهام كيف وهي من اصطلاح أهل البيان وكذا
الكلام في المجاز اللغوي وقد يقيدان بالشرعي والعرف الخاص أو
العام فالتيقيد باللغوية يرفع مقابليتها بالشرعي والعرفي فلهذا
ولا كثر ترك هذا القيد وإنما قدمها على المجاز وإن كان مقتضى المقام
تقديم المجاز إذا عرف به في هذا المقام بتسمية هو المجاز قوله يرجب
انتقاض التعريف به وكذا يوجب انتقاضه بالمجاز اللغوي كالصلوة
إذا استعملها المخاطب لعرف اللغة في الأركان المحصورة وكذا
بالمجاز العرفي الخاص أو العام وتخصيص الانتقاض بالمجاز شرعي
لحصول المقصود ههنا به وهو بيان عدم تعلق الظرف بالمستعملة
هو المجاز لا الحقيقة فكان بيان أهم بالنظر إلى المقام لكن قدمه لأن الحقيقة
أصل والمجاز فرع تدبر وجه التسمية أن اللغويين باعتبار الوضع
وعدمه وهو دائر إلى اللغة عاليا كما أن العقليين باعتبار ما هو له وغير
وهو دائر إلى العقل والخاص أن اللغوي له معنيان أحدهما مقابل
للعقلي والآخر مقابل للشرعي والعرفي والمراد ههنا هو الأول هو
أي الحقيقة اللغوية الكلمة المستعملة احتراز عن الكلمة قبل الاستعمال
فإنها لا تسمى حقيقة ولا مجازاً وقوله فيما أي في معنى الذي وضعت
أي الكلمة له أي لهذا المعنى احتراز عن الغلط نحو هذا الفرس مثلاً
إلى كتاب وعن المجاز المستعمل فيما لم يوضع في اصطلاح به المخاطب
ولا غيره كالاسد في الشجاع فإن المراد بالوضع ههنا هو الوضع

الوضع بالتحقيق دون التأويل في اصطلاح به المخاطب متعلق بقوله وضعت
أي كان الاستعمال في معنى وضعت تلك الكلمة لذلك المعنى في اصطلاح
الذي وقع عليه المخاطب والمكاملة بين المنكبين كاللغة والشرع والعرف
لكن ينبغي أن يحمل لفظ الاصطلاح ههنا على مطلق الاتفاق على
تسمية لفظ بشي ويخرج عن معنى نقل الاسم عن معنى أصلي وعن معنى
اتفاق القوم المخصوص إذ لا نقل في اللغة ولا نقل القوم المخصوص
في عرف العام لكن لا بد من اعتبار الاتفاق في الشرع ولا غير في اتفاق
مستعملة والتعلق بالمستعملة يوجب انتقاض التعريف بالمجاز الشرعي
كالصلوة إذا استعملها المخاطب بعرف الشرع في الدعاء فإنها تكون
مجازاً لا استعمالها في غيرها وضعت له في الشرع وإن كانت مستعملة
فيما وضعت له في اللغة فاحتزبه عن المجاز المستعمل فيما وضع له في
اصطلاح آخر غير اصطلاح به المخاطب كالصلوة إذا استعملها المخاطب
بعرف الشرع في الدعاء مجازاً كما قال في الحاشية كلفظ الانبات في آية
الله البقل الأولى أن يقال كلفظ انبت والقول بأنه أراد الانبات
الدال عليه لفظ انبت لا يدفع الأولوية والحقيقة العقلية قيدت
بها لأنها وقعت في الأسناد الذي يدرك بالعقل وكذا الكلام
في المجاز العقلي هو أسناد الفعل أو معناه كالمصدر واسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل والظرف إلى ما أي الفاعل
فيما ينشأ له أو المفعول فيما ينشأ له هو أي الفعل ومعناه له أي للفاعل

او المفعول ومعرفة كونه له ان معناه قائم ووصفه له وحققه ان يسند اليه
سواء حكم بانه مخلوق لله تعالى كما هو عند اهل السنة او اعتبر كونه مخلوقا
لغيره تعالى كما هو عند اهل المعتزلة في افعال العباد وسواء كان صادرا
عنه باختيار كضرب او بلا اختيار كحرث وحات وبهذا لا يرد ان التعريف
ينتقض بكون جميع الافعال المسندة الى العباد مجازا عند اهل السنة
حقيقة عند المعتزلة عند المتكلم في الظاهر ان اللازم كونه له في
ظاهر حال المتكلم سواء طابق الاعتقاد والواقع كما في المثال او
طابق الاعتقاد فقط كقول الجاهل انت الربيع البقل او طابق
الواقع فقط كقول الرجل الخفي اعتراله خلق الله الافعال كلها
او لم يطابق الواقع والاعتقاد كقولك جاء الامير وانت تعلم انه
لم يجئ دون الخاطب اذ لو علم الخاطب عدم المجيئة لا يتحقق كونه حقيقة
لجواز ان يجعل المتكلم علم السامع بانه لم يجئ قرينة على انه لم يرد ظاهره
كتب في الحاشية ان قوله عند المتكلم متعلق بانه ليدخل فيه ما يطابق
الاعتقاد دون الواقع وقوله في اللفظ متعلق بانه ايضا فيكون المعنى
اسناده الى ما يكون العقل او معناه له عند المتكلم فيما يفهم من ظاهر
كلامه ويدرك من ظاهر حاله وذلك بان لا ينصب قرينة ان غير ما
هو له في اعتقاده فينزع في التعريف بقوله في اللفظ ما لا يطابق الا
سواء طابق الواقع او لا انتهى وفيه بحث ذكر في محله وهذه
اربعة كلها حقيقة عقلية على ما يشملها تعريفها واقتصر على احدها

احدها اذ غرضه التمثيل دون الاستيفاء الا كما لا سناد في هذا
الكلام وهو انبت العقل ان كان القائل معتقدا او مخفيا دهرية
والجواز للفقهاء هو الكلمة المستعملة في غيرها وضعت له في غير محله
وضعت تلك الكلمة لذلك المعنى في اصطلاح به الخطاب متعلق
بوضعت وتعلقه بالمستعملة بوجوب استفاض التعريف بالحقيقة
الشرعية كالصلوة اذا استعملها الخطاب بكراطا وبغير الشرعي
في الاركان المخصوصة على وجه يصح متعلق بالمستعملة اي يصح
ذلك الاستعمال يعني بعد اهل الاستعمال صحيحا فيما بينهم
احتزبه عن اللفظ الذي هو استعمال في غير ما وضع له على وجه
لا يصح نحوه هذا الفرس مشيرا الى الكتاب كما مر مع قرينة
عدم ارادته متعلق بالمستعملة ايضا اي مع قرينة عدم اداة
الموضوع له بحيث يمنع تلك الارادة بسببها احتزبه هذا القيد
عن الكناية ان يجوز فيها ارادة الموضوع له كلفظ الرمي والبد
في ردي بد فان لفظ ردي ولفظ بد غير متعلتين في معناها
الحيثي بل الاولى في معنى النظر والثاني في معنى المستوفى واجدهما
قرينة للاخر في عدم الارادة معناها الحقيقي وعلاقة المتأينة
والكلام في الرمي كالكلام في الانبات ويقال لهذه المجاز
ايضا كما يقال المجاز للفقهاء المجاز في السطوف والمجاز العقلي
هو اسناد الفعل ومعناه الى ملا بغيره اي للفعل ومعناه

غير ما هو أي الفعل أو المعناه له راجع إلى ما كالمصدر والزمان
والمكان والسبب للفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول وكالمفعول
للمبني للفاعل أي غير ما هو عند المتكلم في الظاهر على الوجه الذي سبق
بقرينة متعلق بالاسناد أي ملائكة بقرينة صادرة عما أي عن
معنى هو أي الفعل موضوع له أي لذلك المعنى الذي كالمصدر
متعلق بصادرة كالاسناد في أحيى الأرض شباب الزمان فان
أحياء الأرض مجاز عن فهم قوتها النباتية وأحداث نظارتها
بالنبات فاسناده إلى شباب الزمان الذي هو مجاز عن زمان
ازدياد قوتها النباتية وهو وقت الربيع مجاز عقلي من قبل
اسناد الفعل إلى سببه والفاعل الحقيقي هو الله تعالى وهذا
إذا صدر عن الموحدين ليكون هذا الصور قرينة معنوية على
الاسناد أحيى الأرض إلى شباب الزمان مجاز وكذا الحال في أنبت
الربيع البقل كإثارة إليه بقوله صادر عن الموحدين إذ لو صدر
هذان القولان عن الدهري المبطل لم يكن الاسناد فيها مجاز
لأنه يعتقد الماهولة بخلاف الموحدة فإنه يعتقد أنه إله ما هو
فيكون مجازاً وقس على هذين القولين المثال الخامس والسابع
والتابع ويسمى هذا أيضاً أي كما يسمى مجازاً عقلياً مجازاً
حكما لتعلقه بالحكم ويسمى مجازاً من الإثبات لتعلقه بإثبات
الفعل لمعنى هو ليس له ويسمى أيضاً اسناداً مجازياً لأن اسناد

لأن اسناد الفعل فيه إلى ما ليس هو له وهذا أي أقام المجاز
العقلي أربعة أضاف باعتبار الأطراف أي باعتبار حقيقتها
ومجازيتها وقد عرفت من هذا التقسيم أن الاسناد المجازي
لا يخرج الطرف عما هو له بل هاله كإثارة اللفاظ المستعملة فإنه
أما حقيقة أو مجاز كما أن كون الأطراف مجازاً لغوياً لا ينافي
كون الاسناد حقيقة عقلية كذا قال في الحاشية ثم أعلم أن التقسيم
إلى الأربعة ثلثي إذا أقام الأولية ههنا ثلثة يندرج
في ثلثها قسمان والتقسيم إلى الأربعة بهذا الاعتبار يعني أن
المسند والمسند إليه أما حقيقيان لغويان نحو أنبت الربيع
البقل صادر عن الموحدين أو المسند والمسند إليه مجازيات
لغويان نحو أحيى الأرض شباب الزمان أو المسند والمسند إليه
مختلفان أما المسند حقيقة والمسند إليه مجاز نحو أنبت البقل
شباب الزمان فلفظ أنبت حقيقة اسند إلى شباب الزمان
الذي يريد به زمان ازدياد القوى النامية للأرض مجازاً وأما
المسند إليه حقيقة والمسند مجاز نحو أحيى الأرض الربيع فلفظ
أحيى يريد به أحداث نضارة الأرض مجاز فاسند إلى الربيع
الذي هو سبب للفعل أو زمان له اسناداً مجازياً فالربيع
مستعمل في معناه الحقيقي وقد يطلق المجاز على كلمة تعبر
أعربها بحرف اللفظ أو زيادة أي زيادة اللفظ كالقرينة

مثال لل حذف والمثل مثال للزيادة في قوله تعالى واستل القرية وقوله
تعالى ليس كذلك شي لا اول للاول والثاني للثاني قوله وقد يطلق
المجاز على كلمة آه هذا صريح في ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هي
الكلمة التي تغير اعرابها كذا قال صاحب التلخيص وقال العاقبة
وظاهر عبارة المفتاح ان الموصوف بهذا النوع من المجاز هو الاعراب
وهذا ظاهر في الحذف كالنصب في القرية والرفع في ربك لانه قد
نقل عن محله اعني المضاف واما في المجاز بالزيادة فلا يتحقق ذلك
الانتقال وقد صرح بان الجز في ليس كذلك مجاز اقول هذا ناشئ
من عدم تفحص عبارة المفتاح حيث قال عرف هذا النوع من المجاز
بان يكون الكلام منقولاً عن حكم لها اصيل الى غيره ثم قال كافي
قوله تعالى وجاء ربك والاصل وجاء امر ربك فالحكم الاصيل
في الكلام لقوله ربك هو الجرح والرفع في مجاز انتهى فهذا التعريف
مع قوله فالحكم الاصيل في الكلام لقوله ربك هو الجرح صريح في الموصوف
بهذا النوع من المجاز هي الكلمة التي تغير اعرابها لا الاعراب فهذا
قرينة واضحة على قوله واما الرفع في مجاز وقوله ان الجز في ليس
كذلك مجاز محمول على المجاز في النسبة او على التامخ في العبارة
ثم قوله او زيادة كما لا يجب علمه ههنا اذ لا بحث في المتن عن المجاز
في الزيادة الا ان يحل على الاستطراد كذا افاده بعض الافاضل
وشنع عليه بعض آخرياء على توهم ان ما اريد متعلق بقوله وقد

وقد يطلق المجاز آه ويقال له اي لهذا المجاز المجاز في الحذف
والمجاز في الاعراب الاول للاول والثاني للثاني الاول في وراء
اي صاحب المفتاح انه ملحوظ بالمجاز ومشتبه به اي بالمجاز يعني ان
المجاز عنده يطلق على ذلك لما يشبهها المجاز المصطلح وعند
الجمهور يطلق عليها بالاشتراك لاشتراكهما في التقدي عن الاصل
لانه معدود من المجاز فليست امل فيه قال في المفتاح ورأى في هذا النوع
ان يعد ملحوقاً بالمجاز ومشتبه به لما بينهما من شبه وهو اشتراكهما
في التقدي عن الاصل المغير الاصل لانه تعد مجازاً او سبب هذا
لم اذكر الحاشية ملاله لا يعني ان التقدي عن الاصل مستحق على
الرأى الاول في صورة الحذف واما في صورة الزيادة فيغير
محقق فلا يتم الاشتراك ولعل قوله فليست امل اشارة الى هذا
او يجمل ان يكون اشارة الى ان قوله لا انه معدود من المجاز
يستفاد منه ان الشلف بعدونه من المجاز وليس كذلك كيف
وهم متفقون على وجوب كون المجاز مستعملاً في غير ما وضع له
وهذا النوع مستعمل في معناه الاصيل تدبر او اشارة الى السؤال
والجواب تقرير السؤال هكذا التقريب ليس بتمام لانه قوله لاشتراكهما
في التقدي عن الاصل لرسلم يقتضيه الله ولا يقتضيه اللسان وتقرير الجواب
ان المراد بالاصل الاصل مطلقاً لا الكلمة المستعملة فيما وصفت
له على ان العلة مصححة لا موجبة او اشارة الى ان مبنى الاختلاف

ان صاحب المفتاح اطلق المجاز على نفس الاعراب لا الكلمة المغيرة اعرابها
 فقولنا انه ملحق بالمجاز يشعر بخلافه او شارة الى ما اورد عليه في الشرح
 للمفتاح من انه ليس بين الشكاكي وبين السلف عهدة وخلاف في الادل
 حتى يتبين عليه هذا الان تفرق الشكاكي في المجاز موافق للسلف
 وغير شاطله فليس هذا الا مجرد اختلاف في الاطلاق وقيل
 وجهه انه عرّف المجاز بالتعدي عن الاصل فيعده منه انتهى لكن
 الشكاكي لم يعرف له مطلقا المجاز بل عرّف مجازا راجع الى معنى
 الكلمة الذي هو قسم الراجع الى حكم الكلمة تدبر والنسبة بين
 الاقسام الى اقسام الاربعة التي اولها الحقيقة اللغوية
 وثانيها الحقيقة العقلية وثالثها المجاز اللغوي ورابعها المجاز
 العقلي تصدق ستة اوجه الاول بين الحقيقة اللغوية والحقيقة
 العقلية والثاني بين الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي والثالث
 بين الحقيقة اللغوية والمجاز العقلي والرابع بين الحقيقة العقلية
 والمجاز اللغوي والخامس بين الحقيقة العقلية والمجاز العقلي
 والسادس بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي كل منها او من الوجه
 الستة تبين كل محجب الحمل بصدق التبيين الكليتين في كل
 واحدة منها على ما صرح جوابه من ان هو جيب التباين الكلي الى التباين
 كليتين مثلا نقول في الاول لا شيء من الحقيقة اللغوية بحقيقة عقلية
 ولا شيء من الحقيقة العقلية الحقيقة لغوية والبواقي على هذا

هذا القياس والموجب التحقق فعموم وخصوص من وجه في الكل اما بين
 الحقيقة اللغوية والحقيقة العقلية فلتحققهما فيما يكون الطرفان او طرف
 واحد وكذا النسبة حقيقة نحو انبت الله البقل او احب الله الارض ولتحقق
 اللغوية فقط في اطراف المجاز العقلي نحو انبت الربيع البقل او انبت البقل
 شباب الزمان ولتحقق العقلية فقط فيما يكون الطرفان مجازين
 نحو رمي بدر واما بين الحقيقة اللغوية والمجاز اللغوي فلتحققهما
 فيما يكون احد الطرفين حقيقة والاخر مجازا نحو نظر بدر ولتحقق
 الحقيقة اللغوية فقط فيما يكون الطرفان في حقيقة نحو انبت الله البقل
 ولتحقق المجاز اللغوي فقط فيما يكون الطرفان نحو رمي بدر لهما بين
 الحقيقة اللغوية والمجاز العقلي فلتحققهما فيما يكون النسبة
 مجازا والطرفان او احدهما حقيقة نحو انبت الربيع البقل وانبت
 البقل شباب الزمان ولتحقق الحقيقة اللغوية فيما يكون النسبة
 ايضا حقيقة نحو انبت الله البقل ولتحقق المجاز العقلي فقط فيما يكون
 الطرفان مجازا ايضا نحو احب الارض شباب الزمان واما بين الحقيقة
 العقلية والمجاز اللغوي فلتحققهما فيما يكون النسبة حقيقة والطرفان
 او الطرف الواحد مجازا نحو رمي بدر ونظر بدر ولتحقق الحقيقة نحو
 انبت الله البقل ولتحقق المجاز اللغوي فقط فيما تكون النسبة والطرفان
 حقيقة او احدهما مجازا نحو احب الارض شباب الزمان وانبت البقل
 شباب الزمان واما بين المجاز اللغوي والمجاز العقلي فلتحققهما فيما

العقلية فقط فيما يكون النسبة
 والطرفان حقيقة صح

تكون النسبة والظرفان او احد الطرفين مجازاً نحو احبى الارض شباك
الزمان او اثبت البقل شباب الزمان ولتحقق المجاز اللغوي فقط في طرفي
النسبة الحقيقية مخور في بدر ولتحقق المجاز العقلي فقط فيما تكون
النسبة او الظرفان حقيقة نحو اثبت الربيع البقل سوى ما بين الثاني
الي الثاني من الالف م الاربعة وهو الحقيقة العقلية والرابع ايضا
منها وهو المجاز العقلي فانما اى النسبة بينهما يتاين كل هذا الوجه
اي يجب التحقق ايضا اى كما يجب الحمل والالزم الصافي الواحد بالصفين
المضادتين معاً في حالة واحدة وهو محال تقول ليس البتة اذا تحققت
الحقيقة العقلية تحقق المجاز العقلي وليس البتة اذا تحققت المجاز
العقلي تحقق الحقيقة العقلية لصدق التاليتين الكلتين هذا اى
كون البتة بحسب التحقق عموماً وخصوصاً من وجه في الكل سوى الثاني
والرابع اذا اعتبر مواد التحقق بالكلام في الكل بان يصرف الكلمة
في التعريف الى ما يعنى الكلام فما يتكلم به الانسان قليلا كاذ او كثيرا واما
اذا اعتبرت اى مواد التحقق في الاول وهو الحقيقة اللغوية والثالث
وهو المجاز اللغوي بالكلمة وفي الثاني وهو الحقيقة العقلية والرابع
وهو المجاز العقلي بالكلام كما هو الظاهر فالنسبة بين اللغويين او حقيقة
اللغوية والمجاز اللغوي والعقليين او الحقيقة العقلية والمجاز العقلي
تبان كل في الاربعة الباقية وهي بين الحقيقة اللغوية والحقيقة
العقلية وبين الحقيقة اللغوية والمجاز العقلي وبين الحقيقة

الحقيقة العقلية والمجاز اللغوي وبين المجاز اللغوي والمجاز العقلي
عموم وخصوص من وجه فيصراى كن ذا بصيرة فاستخرج مادة الاجتماع
والافتراق مثال مثال مادة الاجتماع للاول اثبت الربيع البقل
صاد راغن غير الموحدين ومادة الافتراق للحقيقة اللغوية كلفظ
اثبت ومادة الافتراق للحقيقة العقلية روى بدر ومثال مادة
الاجتماع للثاني اثبت الربيع البقل صاد راغن الموحدين ومادة الافتراق
للحقيقة اللغوية كلفظ اثبت ومادة الافتراق للمجاز العقلي
احبى الارض شباب الزمان ومثال مادة الاجتماع للثالث روى بدر
ومادة الافتراق للحقيقة العقلية اثبت الله البقل ومادة الافتراق
للمجاز اللغوي كاحبى الارض شباب الزمان ومثال مادة الافتراق
الاجتماع للرابع احبى الارض شباب الزمان ومادة الافتراق للمجاز
اللغوي روى بدر ومادة الافتراق للمجاز العقلي اثبت الربيع البقل
واذا عرفت هذا اى ما يجب معرفته لمعرفة هذا المقام فاعلم انك اذا
قلت العالم حادث لانه متغير وكل متغير حادث يعنى ان قول والمنع
الحقيقي يحتمل كون لفظ المنع والاسناد كليهما حقيقيين وكون لفظ
المنع فقط حقيقيا فلذلك تقدم بقاء الحقيقى بالعقل او اللغويين
وقوله والمنع المجاز العقلي يكون الاسناد مجازاً سواء كان لفظ حقيقة
او مجازاً واما الحد في فكونه في الحقيقة او المجاز سواء فاذا قال الخصم
ان صفى دليلك هذا ثم مثال لما يفهم من ظاهر قوله والحقيقى من كون

لفظ المنع والمادة حقيقين فالمنع حقيقة لغوية لكونه مستعمل فيما وضعت
له في اصطلاح به الخطاب واسناده او اسناد المنع الى الضمير حقيقة
عقلية لاسناد معنى الفعل الى ما هو له عند المتكلم في اللفظ واذا قال اي
الخصم ان مدعاك هذا ثم اراد من المدعي دليله او مقدمة دليله او دليل
المدعي لعلاقة هي بالفتح واما بالكسر ففي الامور الحسبية قال الصحاح
هي بالكسر علاقة المسوط ونحوها وبالفتح علاقة الحث ونحوها كعلاقة
المجاز والخاصل انهما بالفتح تستعمل في المعاني وبالكسر في الاعيان
يعني اراد من منع المدعي منع دليل او منع مقدمة دليله فيه اشارة
الى جواز تعلق المناقضة بالدليل نفسه كما يجزى في بحث المناقضة
فيل المناسب للشارح ههنا ان يقدم المقدمة ويقول واداد
من المدعي مقدمة دليله كما ستطلع عليه وامر العلاقة بين المدعي
وبين الدليل او المقدمة ظاهر لمن له ادنى علاقة في الضيقة القديمة
فالمنع حقيقة لغوية ولا يتوهم المناقضة بينه وبين ما سبق من قوله
والحقيقى مطالبه مقدمة الدليل لان هذا القول ناظر الى المقدمة في
قوله او مقدمة دليله ولو كان ناظرا الى الدليل فكونه حقيقة لغوية
على راي من حوز تعلق المناقضة بالدليل نفسه ولو كان ناظرا اليهما
جمعاً فالامر ظاهر واسناده او المنع الى المدعي مجاز عقلي لان هذا
الاسناد اسناد معنى الفعل الى ملابسه على ما قدنا المضاف لانه
مضمون الجملة عبارة في الحقيقة عن اسناد المحكوم به الى المحكوم

الى المحكوم عليه فلا غبار تأمل واذا قال او الخصم هذا ثم وقد رفوت
المدعي دليله او مقدمة دليله بان قال دليل مدعاك او بان يقول
مقدمة دليل مدعاك ممنوع فالمنع حقيقة لغوية واسناده المنع
حقيقة عقلية او اسناد المنع في هذه الصورة حقيقة لانه اسناد
معنى الفعل الى ما هو له وهو المقدمة المقدرة او الدليل المقدر فوق
المدعي ومجاز في الحدق والاعراب اما ان يكون معطوفاً على قوله
حقيقة لغوية ولا معنى له واما ان يكون معطوفاً على قوله حقيقة
عقلية فيكون التقدير واسناده مجاز في الحدق والاعراب فيجبه
ان الاسناد لا يتصف بالمجاز في الحدق والاعراب وانما يتصف بهما
الكلمة والاعراب على ما سبق فالاولى ان يقول مجاز في الحدق والاعراب
وحق العبارة والمدعي مجاز في الحدق والاعراب وان منع او الخصم
المدعي الغير المدلل يعني اذا قلت مثلاً العالم حادث ولم تستدل عليه
بشيء فقال السائل مدعاك هذا ممنوع فالمنع مجاز لغوي لانه بمعنى
مطلوب البيان وهو ظاهر واسناده او الاسناد المنع الى المدعي حقيقة
عقلية لانه المنع اذا كان بمعنى طلب البيان كان المدعي ما هو للمنوع فيكون
اسناده الى المدعي اسناد معنى الفعل الى ما هو له عند المتكلم فيكون حقيقة
عقلية ولا يتعلق بما حدة لمقول اصلاً قال رحمه الله في الحاشية لا
كأنعم بعض المحققين من ان المنقول يمنع مجازاً انتهى اقول ان كان
قوله اصلاً متعلقاً بالمواحدة كما هو الظاهر ولذا قد مر ما يكون المراد من هذه

او اسناد

الحاشية الشريف ما قاله بعض المحققين ويؤيده التعبير بالزعم وتأكيد
قال المصنف وان كان متعلقاً بالمنقول يكون المراد منها التزيم ورفع
توهم جواز تعلق المواخذة المجازية به والمراد من المواخذة مأخذة
نافعة في مقام المناظرة لجواز ان يؤخذ على المنقول الصرف لكنه
غير نافع في مقام المناظرة لانه لا يضر الناقل بل نافع نظراً الى محل
المنقول تدبر يعني لا مناقضة مجازية او حقيقية ولا انقضا
حقيقيا او شبيها لوقال كذا لكان مناسباً للتبعية واللاحق
ولا معارضة تقديرية او حقيقية الا ان معناه ولا مناقضة
مجازية لغوية وعقلية وحدفية ولا انقضا ولا معارضة مطلقاً
سواء كان نافعاً ومفيداً حقيقة او غير نافع تدبر لانه اذا المنقول محكي
لالتزام فيه اي في المنقول بنسبة خبرية وتقييدية اي لا التزام في كل
منقول خبرياً كان او تقييداً بنسبة خبرية او تقييدية والمواخذة انما
يتوجه بالتزام تلك النسبتين اذ لا التزام ولا تردد وازددة وزدوخ
قوله او تقييداً اشارة الى ان المنقول لا يختص في الكلام التام الخبرية
بل يجوز ان يكون تقييداً كاجاز ان يكون مفرداً او انشاء الا اذا
نقد اي المنقول **لنايد بعض المقالة** حينئذ يتوجه اليه المواخذة
لان فعل الشيء لنايد بعض المقالة يستدعي التزام ذلك الشيء
ثم ان اريد ان يتوجه الى جميع المنقول جميع المواخذة فهو ظاهر النافية
اذ من المنقول ما هو مفرد وتقييدى وان شئت ولا يتوجه اليها جميع المواخذة

المواخذة وايضاً من المواخذة ما يقتضيه متعلقاً مدلاً ولا يتعلق
المنقول غير مدلل وان اريد ان يح يتوجه الى بعض المنقول بعض
المواخذة فلا يتقين ذلك البعض فلاحسن ان يقال في ان كان نافعاً
خبرياً يتوجه اليه ما هو المناسب له من المواخذة والظا جميع المواخذة
المذكورة اما تعلق المناقضة المجاز العقلية والحذفي والنقض
الحقيقي والمعارضة الحقيقية فظاهر واما تعلق المناقضة المجاز
اللفظي والنقض الشبهي والمعارضة التقديرية فاعتبار المدعى
الغير المدلل لا باعتبار مقدمته من مقدمات دليل المقالة في لا حاجة
الى حمل المواخذة الى ما سوى المناقضة المجاز اللفظي والنقض
الشبهي والمعارضة التقديرية هذا اي التفسير يعني اذا تعلق الال
او قوله اصلاً بالمواخذة والاولى ان يذكر عقيب ذلك التفسير الا ان
يقال انه اخبر عن الاستثناء اشارة الى ان ذلك الاستثناء والرحينة
العموم المواخذة كانه اذا تعلق بالمنقول داراً الى عمومه ولقابلاً ان
يقول ان النكرة الواقعة تحت التقى بقيد العموم فلا شيء مستت
الحاجة الى ذكر اصلاً ومن وجهه بان تأكيد للعموم المستفاد من النكر المذكورة
فمثل كمثل ليطاير يدان يصلح ما افسده الدهر فانه عنوان قوله هذا اذا
تعلق الاصل بالمواخذة واما اذا تعلق بالمنقول آه يستدعي انه لو لم
يذكر اصلاً لا يثبت بغير العموم فيحتاج الى ذكره واما اذا تعلق بالمنقول
او اذا تعلق قوله اصلاً بالمنقول فيكون المعنى المحصول سواء كانت

21
المنقول غير الدليل او عينه او جزء عطف على المنقول اي وسواء كان جزء
منه اي من المنقول الدليل خبر كان او جزء اما عطف على غير الدليل
او على الدليل الثاني فعلى كلا التقديرين يكون الصدور الاخرى متروكة
الا ان يعتبر دخولها في غير الدليل فتدبر والحاصل كانه اعتبر النقل بعد
اعتبار الدليل فالمنقول ما غيره مطلقا او عينه مطلقا او مضمنا له
او لجزءه او جزؤه فكان انما الفرد قوله لا يتعلق بمواخذة للمنقول اه
بالذكر لتعظيم لفظ المواخذة عن كل منقول وان كان المقام في النقل
في ابتداء الكلام ومختصا بالاجراء ولعل غير الدليل بعم الدليل
والتعريف والتقديم والا قرب الى السباق لتعظيم المنقول الى
الخبري والتقديم تعريفيا كان او تقريبا لتبادر الفهم لتغير الحكم
بتغير الخبرية والتقديمية وينبغي ان يعلم ان قيد الحاشية معتبرة في الثلاثة
اي النقل والمدعى والمنقول مثلا اذا قلت قال رسول الله عليه السلام
البيتة للمدعى واليمين على من انكر بتوجه عليك الوظائف الثلاثة انت
فقط واذا قلت البيتة الحديث قول حق لانه قول رسول الله عليه
السلام وكل ما هو قول رسول الله فقول حق يتوجه عليك المناقضة
الحقيقية فقط لكن من حيث انك استدلت لامر حيث انك ناقلا
وقر عليه المدعى والمنقول كما قال في الحاشية بغير توجه الوظائف
الثلاثة الاول وعدم توجه الوظائف الخمس الاواخر الى النقل
والمدعى وعدم توجه المواخذة بمنقول اصلا انما هي من حيث كون

كون النقل نقلًا والمدعى مدعى والمنقول منقولًا واما من حيث
كون كل واحد منها مقدمة دليل يتوجه اليها ماعد المناقضة المجازية
اللفظية تدبر وما اوضحنا في الوجهة مرثا اي من الناقل والمدعى في
الاجزاء او المعارضة التقديمية والفض الشبهى كاسيات
في جواب **النقض الحقيقي** اي النقص الحقيقي والمعارضة الحقيقية
فيه او في قوله **التفويض** تغليب **النقض الحقيقي** اما يختلف
الحكم عن الدليل او بالزام حصول الفساد والاول لا يجري ههنا
لابتناله على الدليل ولادليل ههنا فتعين الثاني وجوابه اما تحرير المدعى
او الدليل او تغيير الدليل او النقص الحقيقي او المعارضة الحقيقية
او منع الصغرى قارة والكبرى اخرى بالترديد في الصغرى وجواب
المعارضة الحقيقية اما منع المقدمة على التبيين كلاً او بعضاً مطلقاً
او النقص الحقيقي او المعارضة الحقيقية او تحرير المدعى او الدليل
او تغيير الدليل فكذلك هنا بازدياد تحرير النقل في الصورتين وينقض
تغير الدليل وتحريره كذلك كما ان اريد بقوله **سوى التغير** او تغيير
الدليل وبعض التحرير او تحرير الدليل لان التحرير والتغير يقتضيان وجود
التغير والتحيز بالفتح بينهما وهما او التغير والتحرير من الدليل غير موجودا
ههنا واما المحرر من المدعى او النقل فوجود ههنا كما اشرفنا اليه انفاً
وه الاول او المناقضة مجازاً لفظياً اثباتها اي الناقل والمدعى
انما هما في هذه التغير لانه الاول كون قولنا الناقل والمدعى

تغيراً للضمير فيكون المصدر مضافاً إلى الفاعل والمفعول محذوف
ويكون قوله أياها إثارة إلى المفعول المحذوف والضمير فيه ولجماً
إلى النقل والمدعى الذان عليهما التناقل والمدعى والثاني كونه تغيراً
للفاعل المحذوف ويكون قوله أياها بياناً للمفعول ليهما أما باقاة
الدليل على صحة ما أو صحة النقل والمدعى وبخبريهما أي بخبر النقل
والمدعى وأما بابطال السند لو وجد أي السند مساوياً لنفيض
المنوع يعني يكون السند بحيث كلما تحقق نفيض النقل والمدعى
تحقق السند وبالعكس كما إذا قلت هذا البرهان فقال
لخصم لا نعم كيف والحال أنه ضاحك في بين هذا إن كان وهذا ضاحكاً
مساوات وسيأتي الاستدلال والتحصيل والتفصيل من الشارح إن شاء الله
وقوله لو وجد مساوياً فيه أن يجوز إبطاله لو وجد أعم مطلقاً ولو
في بعض الصور فلا وجه للقصر إلى المساوي إلا أن يقال إن التقييد
بالمساوي بالنظر إلى إخص لكنه خلاف الظاهر في قوله لنفيض المنوع
أيضاً نظراً لأنه يشترط عدم جواز إبطال المساوي لخصاء أعم عند المانع
مع أن المير الفخري جوزه بناءً على أن إبطاله يستلزم ثبوت العلم عند
المانع تدبر وجوز البعض في الكل التغيير أو في جواب كل من انقضى
الشبهة والمعارضة التقديرية والمنع المجازي في تغير النقل
والمدعى لكنه أو التجوز والتغير عندي من التفسير أي من تفسير المجوز
أو من تفسير المعنى إذ هو من البحث إلى ما لا يلتزم حقيقة ولم يكن

ولم يكن مقصوداً إذا التغيير أما بتفسير الموضوع أو المحمول وأياً ما كان
بتغير الحكم ومجتملاً أن يكون قوله تدبر إثارة إلى هذا ومجتملاً أن يكون
إثارة إلى ضعفه بتفسير المسببات من تجوزهم الانتقال من بحث
إلى بحث آخر لغرض من الأغراض ومجتملاً أن يكون إثارة إلى أنه في التفسير
لا غنى عن المزومها أو إلى غير المزوم واللازم وأما إذا غنى عن المزومها
فليس من التفسير لأن نفي المزوم لا يستلزم نفي اللازم نقل
عنه لعل وجه التدبر إثارة إلى وجه التفسير وهو الالتزام انتهى
وقيل إثارة إلى أن وجه التفسير عدم صدق تعريف المناظرة على
هذا التغيير لأن المناظرة هي المدافعة من الجانبين وحالها عدم
أحد المتخاصمين كلام الآخر ولا يوجد الردهم في هذا التغيير فإن
قلت ما السبب يجوز تغيير الدليل ولا يجوز هذا التغيير قلت أن
الغرض من الدليل إثبات المدعى فيحصل الغرض بأي طريق كان فح
يوجد الردهم وإن كان ضمناً وأما النقل والمدعى فالغرض منهما
ولو غير لغات الغرض فيلزم الإحكام وتفسير وتأنيب هذا المنع موجهة
كانت تلك الرغبات مثل إثبات المقيدة المنوعة والتحرير وإثبات
السند المساوي ومنع السند والتقرير الذي في صرورة الدليل
وإبطال منع المقيدة البديهة أو الاستقرائية أو المسئلة
أو غير المستلزمة أو كانت تلك الرغبات غير موجهة مثل إبطال
السند الاحترار أو الأعم ومنع السند ومنع التثوير إذا لم يكونا

في صورة الدليل ومنع نفس المنع وابطال الكائن تلك الوظائف مثل
ابطال السند الماوى والاعم او الاخضر وابطال نفس المنع
فكانت عدة غواشات المقدمة والتحريض ايضا من الابطال يتم التعميم
الثاني او مطالبة عطف على قوله ابطالا نحو منع السند ومنع
توير ومنع المنع وسنده اي سند هذا المنع عطف على وظائف
هذا المنع سند في بيان وظائف منع المقدمة اي مستند المنع
اذا عرفت ان النقل والمدعى الغير المدللين يطلب عليهما الدليل
وان وظيفتهما اي وظيفته الناقل والمدعى فيهما اذ في النقل والمدعى
الاثبات بالاقامة او بالتحريض او بابطال السند فأعرف اشارة الى ان
الغاء فصيحة علم مذهب صاحب الكشاف او جزائية على مذهب
الشكاكي قال في الحاشية المناسب في هذا المقام ان يقال اذا عرفت
ان النقل والمدعى الغير المدللين يطلب عليهما الدليل او يناقض
بنقض شيرقي او يعارض بمعارضة تديرية وان وظيفتهما
في النوع الثلاثة كذا وكذا فاعرفه لكن حمل على المقايسة اذ لم يعلم
في الاخيرين وظيفتهما ولم يذكر ويمكن ان يقال لعدم ظهور
مدخلية ما لا يذكر في معرفتنا الاشتغال بالدليل لم يذكر المص
انك اذا اشتغلت بالدليل اي باقامة الدليل يشير الى ان الضأ
خذوف على صحة النقل وكان ولو وصليته اقامة الدليل على
النقل فاداسوا كان الدليل فاداسوا مستطاب مثل ان تقول

ان تقول قال الاستاذ الله تعالى متكلم بكلام ان لي لان هذا الكلام
مستطوب في المقاصد وكل كلام مستطوب فيه فهو قول الاستاذ هذا
مثال للدليل المصريح به على صحة النقل من صاحب الكتاب واما المثال
على صحة النقل من الكتاب فهو ان تقول هذا الكلام مستطوع الوجود
في المقاصد من الاستاذ وكل كلام شاذ هذا فهو مستطوب فيه
فهذا الكلام مستطوب في المقاصد او مثلا الله عطف على قوله مصححا
به كاحضار كتاب على النقل منه اي من ذلك الكتاب او من صاحبه اي
صاحب ذلك الكتاب يعني مستند لا بذلك الاحضار على نقله من ذلك
الكتاب او على نقله من صاحب ذلك الكتاب قوله كاحضار كتاب
قبل ان تعلم انه ليس بشار اليه بل هو مشير اليه اقول انه تمثيل للدليل
المشار اليه على حذف المضاف اي كدليل احضار الكتاب او كدليل
المشار اليه لا احضار الكتاب ويحتمل ان يكون تمثيلا لمشير ذلك الدليل
المشار اليه والاول اولي لانه يدعى اليه ما يقابله من قوله مثل ان تقول
وعلى التقدير لا يرد عليه ما قاله ذلك القائل فان الاحضار لمنزلة
ان يقال ان هذا الكلام مستطوب في هذا الكلام وكل كلام مستطوب
فيه او في هذا الكتاب فهو كلام الاستاذ لان هذا الكتاب تأليفه هذا
مثال للدليل المشار اليه على صحة النقل من صاحب الكتاب واما المثال
على صحة النقل من الكتاب فمثل ان تقول هذا الكتاب مستطوب في كتاب
المقاصد لانه مستطوب في هذا الكتاب وهذا الكتاب كتاب المقاصد

قبل هذا الدليل لا يلام السابح اقول عدم الملازمة اما لانه يفهم منه
ان الاحضار مشير اليه والحال انة مثال للدليل المشار اليه واما
لانه دليل بالنسبة الى كونه دليلا على صحة النقل من صاحب الكتاب
لامن الكتاب والحال انة مأخوذ في المدعى واكمل منطوقه في اما الاول
فيما عرفت من انة تمثيل للدليل المشار اليه على حذف المضاف فالاحضار
مشير اليه واما الثاني فلان كونه دليل صحة النقل من الكتاب يفهم
منه بدهة فاحاله على المقايضة او على المدعى عطف على صحة النقل
ان واذا اشتغلت بالدليل على المدعى فالوظائف الموجهة من
لخصم جارية فيهما وقوله اما تفصيلية بقرينة دخول الفا في خبره
هكذا في امثاله على نفسه اي على نفس النقل والمدعى المدللين
فالمنافضة مجازا عقليا او حذفيا صرح لفظ المناقضة او لا
لحصول التنبيه في اول الامر على ان الوظيفة ههنا ليس النقل
والمعارضة على ما يفهمه قوله لا غير ثانيا ثم انة لا احتمال ههنا
لان يكون المراد من المناقضة مجازا لغويا لان النقل والمدعى
ههنا مدلان مبيتان فتعين كونها حقيقة لغوية كما سبق
الاشارة اليه من الشارح فيما سبق ثم ان اسنادها الى النقل
والمدعى لا يحتمل الا حقيقة عقلية لان النقل والمدعى ليسا بمقتبة
الدليل فتعين كونه مجازا عقليا ولذا قيدها بقوله مجازا عقليا
اشارة اليه وهو قوة ان يقال من جهة اسنادها الى الملاين

لها غير ما هي لها فلا مجال ههنا ان يقال فيه مساهلة يعرف بانه
تأمل فيما سبق والا فاحسن العبارة فاسناد المناقضة مجازا
عقليا لا المناقضة مجازا عقليا اي منعها او المنع النقل والمدعى
باعتبار الارجاع او ارجاع المنع الى دليلها او دليل النقل والمدعى
بالارادة او بارادة الدليل من المدعى والنقل لعلاقة يعنى ان يرد
بالحكم بالمنوعية على المدعى الحكم بها على الدليل او مقدمته كما هو
شان المجاز في النسبة فلا يرد ما قيل من ان ارادة الدليل من المدعى
والنقل يكون مجازا في الطرף ولا يكون مثالا للمجاز العقلي وهو
نظر ما سبق في بحث المنع المجازي قبل الاشتغال بالدليل او لتقرير
الاول ناظر الى المجاز العقلي والثاني ناظر الى المجاز الحذفى لكن
اسند راك دفع توهم ناشى من تغير المناقضة بقوله اي منعها او
فان المنع قد يطلو على الاعم كما عرفت في المطولات بشرط تعيين
مقدمة او مقدمات الدليل على رأى اي غير رأى من يجوز مطالبة
نفس الدليل واما على رامن جردتها فلا يشترط في ارجاع المطالبة
الى الدليل بتعين المقدمات وفي اختياره الرأى الاول ههنا اشارة
الى ترجيح علم الرأى الثاني كما ينصرح به بعد ورقتين مطلقا اي سواء
كان بلا سند او مع السند المساوى او مع الغير المساوى الظاهر
ومع الاخر فانه يشترط جواز الاعم مطلقا كان او من وجه بل
جواز المباني ايضا فانه غير ساو اللهم الا ان يحمل اللام على العهد

ان رجب بقرينة المقام ويمكن ان يقال ان التردد بالنظر الى الواقع
لا يلزم المانع وشروطية احقية السند او مساواة بالنظر الى
دعم المانع لا الى الواقع لا غير اي غير المناقضة من النقص مطلقا
او سواء كان اجماليا او تفصيليا والمعارضة مطلقا اي سواء
كانت حقيقية او تقديرية لكن في اي قوله من النقص مطلقا
والمعارضة مطلقا فنظر وجواب فتدبر قال في الحاشية ان توجيه
النظر ان يقال لانهم لا يتوجه المعارضة الحقيقية فانتهى
ابطال المدعى وتقرير الجواب ان هذا التعميم على مذهب قوى وهو
ابطال الدليل ويحتمل ان وجه النظر لانهم عدم توجه النقص والمعارضة
لم لا يجوز ان يكون كل منهما مجازا عقليا او خذ فينا فتوجه وتقرير
الجواب ان المجاز العقلي والخذ في من النقص والمعارضة لم يوجد
في جوارهم ويكون وجه التدبير على كلا الاحتمالين بمعنى الذكر
والحاصل ان وجه النظر هو ان المعارضة على مذهب الجمهور ابطال
المدعى المدلل فينبغي ان يرد على المدعى اما الجواب فهو انها وان كانت
في الظاهر ابطالاً للمدعى لكنها في الحقيقة متعلقة بالدليل لا بالمقصود
بها ابطال حكم الدليل يقال في تصويرها ان مدعى عليك فتكلم
على نقيضه دليل وكل مدعى دليل هذا شأنه ففاسد ولعل قوله
فتدبر اشارة الى الاستفادة من ذلك السؤال والجواب من بحث المعارضة
واما على دليلها عطف على قوله اما على نفسها او دليل النقل والمدعى
وهو اي الدليل ان يكون عنه قول آخر القيم المجرور راجع الى الاقوال

الى الاقوال باعتبار المجموع اشارة الى ان الرتبة التركيبية مقبولة
في الدليل المنطقي كما يشهد به الشارح واخر الاقوال على قولان فصاعدا
كما قال ابن الحاجب في محقق الاصول روميا للاختصار او يشمل القولين
بناء على ان عمله على ما فوق القول احمد مستفيض وهو ان فتدبر
بالقضايا يخرج به اقوال من المركبات التقييدية او منها ومن الثامنة
وبقوله يكون عنه قول آخر اقوال من الثامنة لا يكون عنه قول آخر
كما اذا لم يشترط في حد او وسط وان فتدبر بالمركبات يخرج الكل بقوله
يكون عنه قول آخر والمراد به اما الاقوال المملوطة او المعقولة
وعلى التدبير ان يكون المراد من القول لاخر المعقولة لانه لازم
من الاقوال واللفظ لا يلزم لامن المملوطة ولا من المعقول
بل اللازم هو المعقول سواء كاذبا بالاستلزام او لا ويستلزم
نفسه وقيل اقوال تستلزم بنفسه قولاً آخر في هذا التغيير اشارة
الى ان او التقييم الحذف لا التقييم المحدود فيكون تقريرا مستقلا
مغايرا للاقول وقوله يستلزم لاخراج ما يستلزم مثل التمثيل
والاستقراء الناقص وقوله بنفسه لاخراج ما يستلزم لانه
بل بواسطة شئ آخر مثل قياس المساوات وسائر ما ينتج بخصوص
المادة فان قيل ان غير شكل الاول من الاشكال لا ينتج لذاته بل
بواسطة شئ آخر كالعكس الافتراض وغيرهما قلنا ان قوله بنفسه
ههنا قيد لنفس الاستلزام والواسطة في الاشكال الثلاثة واسطة

للعلم بالاستلزام لا لنفس الاستلزام لأنها يستلزم نتائجها لذاتها
لكن لكون استلزامها غير متين محتاج الى واسطة في العلم بذلك الاستلزام
مختلف قياس المساوات فانه ان صدقت مقدمة الأجنبية يستلزم
النتيجة بواسطة تلك المقدمة والا فلا استلزام غير اصلا وكذا
شأن ما ينتج بواسطة خصوص المادة فانه ينتج في مادة دون
مادة اخرى وانما وصف القول بالآخر في قوله قولاً آخر لا خارج
مجموع اي قضيتين اتفاقاً فانه يستلزم احدهما لا القول الآخر لكن
خروجه بهذا الوصف مختص بهذا التعريف لان خروجه عن التعريف
الاول بتوله يكون عنه تدبر وقيل اي في تعريف الدليل هو ما يمكن القول
بصحيح النظر فيه وبالنظر الصحيح فهو من قبيل اضافة النصفة الى الموصوف
متعلق بالتوصل جزى علمياً كان ذلك المطلوب او ضيقاً او العلم
وانما ذكر الامكان تنبيهاً على ان الدليل لا يخرج عن كونه دليلاً لعدم
التوصل بالفعل بل يكفي مكانه ويحتمل ان يكون للاعتراض عن مذهب
الاعداد والتوليد لكن انما يصح هذا لو حمل الامكان على الامكان
الخاص وقيد النظر بالتصحيح وهو المشتمل على جميع الشرائط
مادة وصورة يخرج ما يمكن التوصل بالنظر الفاسد فانه ليس
بدليل عند الاصوليين وقيل لان الفاسد لا يتوصل به اليه وان كان
قد يفني اليه اتفاقاً ورد بان الحكم بكون الافضاء اتفاقاً في الفاسد
انما يصح ان لم يكن بين الكواذب ارتباط عقلي او محض بقاء الصورة

الشبهة او بوضع ما ليس بدليل مكانه تدبر ثم ان البناء في قوله بصحيح
النظر متعلق بالتوصل لا بالامكان لانه لا معنى لكون الامكان
بسبب شيء فلا حاجة الى حمل الامكان على المعنى اللغوي اي التمكن
والاقتدار كما توهم بعض الناس وقيد المطلوب بالجبري ليخرج قول
الشراح عن التعريف بالتوصل فيه الى المطلوب بقدرى قال
في الحاشية والمراد بصحيح النظر فيه ان يفكر على الوجه الذي يكون
ذلك الشيء دليلاً عليه اي علم ذلك الشيء فالعالم مثلاً ذلك لا على
وجود الصانع اذ كان النظر فيه على وجه حدوثه واما على وجه انه
عزى او جوهر فلا يكون دليلاً على وجود الصانع او قيل ما يمكن
التوصل بصحيح النظر فيه الضمير المجرور راجع الى ما او في احواله عطف
على الضمير المجرور في فيه الى العلم بمطلوب خبري يشير الى ان قوله
الى العلم به عطف على قوله الى المطلوب والضمير المجرور في قوله به
راجع الى المطلق وان اول تقسيم الحد لا التقسيم المحدود فيكون
تقريباً مستقلاً مغايراً للاول تدبر والتعريفان الاولان وهما
قوله وهما قولان يكون عنه قول آخر وقوله او يستلزم لنفسه
تفريق لاهل المعقول والتعريفان الاخران وهما قوله وقيل
ما يمكن التوصل به وقوله او الى العلم به تجدير لاهل المنقول
لكن ربحت المعقول على الاصول او حكماً بجهان التعريف
المعقول على التعريف الاصولي متقدمة عليه نقد يكتسب

وكذا استفاد الترجيح من التقديم في ترجيح التعريف الاول من المعقولات
على الثاني منه في ترجيح الاول من الاصول على الثاني منه بناء
تقليل للترجح على ان تطبيق ^{الكم} الوظائف المتعلقة بالدليل بعضا و
كلها على مذهب الاصولي متعلق بالتطبيق يحتاج الى التكلف
بخلافه على المعقولات او بخلاف التطبيق على المعقولات اذ الكلية
والبعضة ما خوذان في اكثر وظائف المنوع الثلاثة المتعلقة
بالدليل وذلك انما يسهل في المركب لانه المفرد ودليل المعقولات
كله مركب بخلاف الاصولي اذ فيه مفرد واعتبار الكلية والجزئية
فيه غير سهل والحاصل ان المنع يتعلق بمقدمة معينة والنقض
يتعلق في الحقيقة بمقدمة غير معينة وهذا يقتضيه التركيب
فحتاج عند تعلقها به بالدليل المفرد الى التاويل بان يقال
لان تعلقها به باعتبار التركيب في احواله وكذا المعارضة
تحتاج الى هذا التاويل باعتبار اقسامها واما ترجيح التعريف
الاول من المعقولات اعني يكون الآه على الثاني منه او من المعقولات
اعني تستلزم بنفسه فلان الثاني او من المعقولات يخرج عنه
او عن التعريف الثاني للمعقولات ما عدا البرهانيات قبل هذا
ممنوع بل يخرج عنه ما عدا الدليل الذي استلزامه قطعي فيمثل
التعريف على بعض الامارات وهو ما يكون استلزامه قطعيا
دون مقدامة والتحقيق ان الامادة لا يكون قطعيا مقدما

المقدّمات والاستلزام معا والا فلا فاد قطعيا فيكون برهاننا
لكن يجوز كون مقدامة قطعية دون الاستلزام كما في الاستقراء
الناقض والبرهان هو القياس المركب من المشهورات والمسلّمات
ويستحق جدلا ومن المعقولات والمظنونان ويستحق خطابة
ومن الاختلاف ويستحق شعرا ومن الوهميات ويستحق معالطة
بناء على ان المباد ومن اللزوم البين منه بل الاخر قوله البين
منه خبران والضمير المحرور راجع الى اللزوم يعني ان المتبادر
من مطلق اللزوم وهو المفرد الكامل منه وهو اللزوم البين وهو
الذي يلزم من تصور طرفيهما مع تصور النسبة بينهما الجزم
باللزوم وهو اللزوم البين بالمعنى الاعم واللزوم البين بالمعنى
الاخصر هو الذي يلزم من تصور ملزومه تصور اللازم هذا البناء
يعتبر في خروج ما عدا الاقضية البينة الانتاج مطلقا سواء كان
او الظن من البرهاني لا خروج ما عدا البرهانيات او الظن مطلقا
كان من الاجبة البينة الانتاج او غيرها ولهذا احتج الى دعوى
ان المتبادر من الاستلزام القول الاخر استلزامه علمه كما اشار
اليه في الحاشية ههنا او لا ولو بنى خروج ما عدا البرهانيات
علمه لانه لا علاقة بين الظن وبين شيء يستفاد هو منه كما بينته
ابن الحاجب في مختصر المنتهى واثار اليه في الحاشية ثانيا لم يحتج
الى تلك الدعوى مع انها محل تأمل تدبر فيلزم ترك الوظائف

المعلقة بما عداها ما عدا البرهانيات وهو أي ذلك الترك ليس
بحيد بخلاف التعريف الأول من المعقولي فإنه لا يخرج عنه ما عدا
البرهانيات بل البرهاني وغيره داخل فيه فلذا أرجحناه على الثاني
وأما ترجيح التعريف الأول من الأصولي أعني المطلوب خبري
على الثاني متعلق بالترجيح منه أي من الأصولي أعني بالثاني قوله
إلى العلم به فلما مر من خروج ما عدا البرهانيات بناء على أن الشهر
اطلاقات العلم على التصديق اليقيني بخلاف التعريف الأول
فأنه لا يخرج ما عدا البرهانيات بل البرهاني وغيره داخل فيه فلذا
رجحناه على الثاني وكلمة أو في قوله فيه أو في أحواله لتقسيم الحد
والمحدود يعني أن كلمة أو الواقعة في التعريفات قد يكون لتقسيم
المحدود وهو فيما إذا كان المحدود واحدًا لكنه يكون له نوعان
أو أكثر وقد يكون لتقسيم المحدود وهو فيما إذا كان المحدود متعددًا
أو تعريفًا متعددًا يكون متعددًا لا محالة أو واحدًا تكون له تعريفات
أو أكثر وفيما نحن فيه كونها لتقسيم الحد مبني على الاعتداد بالذيل
المشهور في الأصولي وعلى ما ارتكبه في سياق قوله بمعناه لكن
التحقيق أن الذيل المشهور لهم سقط عن وجه الاعتداد فيكون
المحدود هو التحقيق فقط وهو واحد له نوعان مفرد ومركب
فيكون التقسيم للمحدود لا للحد إذ حد الواحد يكون واحدًا لا أنه
إلى التزديد ليناوالتنوعين لكنه أي أو بمعنى أن ما بعده أو ما بعده

ما بعده كلمة أو إشارة إلى المذهب المشهور وهو أي ما بعده أو ما قبله
معًا إشارة إلى المذهب التحقيق كما صدر عن بعض الفضائل خول
العلماء يعني أن التعريف على المذهب التحقيق ما يمكن التوصل بصحيح
النظر فيه أو في أحواله آه لكن مشنع بعض الفضلاء على الترهام منه
الإشارة من لفظ أولاد هذا مبني على أخذ أو مرة بمعناه الأصلي
وأخرى بمعنى الواو يعني قاعدة لتقسيم الحد وأخرى لتقسيم المحدود
وهو قريب من استعمال المشترك في مضيئه ونحن نقول أيضًا أن
النظر فيه يعنى النظر في نفسه وفي صفاته وأحواله كما زعم السيد الشريف
في حاشيته المختصر المنزه في التعريف المقصور على لفظ فيه فلا حاجة
إلى هذا التكلف لكن الشارح نسبة من لا جدر في حاشيته على السيد
المختار شرح محقق الأصول في بيان قول ابن الحاجب ولا بد من
اللزوم عقلاً أو عرفاً ولعل سنده تجوز الشافعي استعمال
المشترك في المعنيين ته تبرر والهاصل أن قوله وهو مع ما قبله معاً
إلى مذهب التحقيق على سبيل اعتبار ما بعده فيما قبله بطريق عموم
المجاز فيكون فيه اعم من أن يكون في نفسه أو في أحواله لا أن صريح ما بعده
وما قبله إشارة إلى التحقيق والالزام أن يكون أو لتقسيم الحد
والمحدود معاً وهو ليس بجائز إلا أن يحمل أو على عموم المشترك
وقبل أن ما ارتكبه في سياق قوله لكنه مخالف لما صدر عن بعض الفضلاء
فإن ما صدر عنه إنما هو جعل المعطوف عليه بإشارة إلى المذهب

آخر بخلاف ما ذكره فانه جعل فيه المعطوف اشارة اليه فمرهنا اوفى
تعريف الدليل ستة مذاهب اثنا منها اوصى الشئ لاهل المعقول
واربعة منها لاهل المنقول احدها التوصل بصحيح النظر في احواله
المطلوب خبري وثانيها التوصل بصحيح النظر في اوفى احواله
للعلم بمطلوب خبري وثالثها التوصل بصحيح النظر في اوفى احواله
المطلوب خبري ورابعها التوصل بصحيح النظر في اوفى احواله
للعلم بمطلوب خبري الاولان مستهوران والاخيران
تحقيقان فينبغي ان يعلم بين الدليلين المعقول والاصولي
وهو اى الفرق من وجهين الفرق الاول بحسب الاجزاء
والفرق الثاني بحسب التوصل الى المدلول اما بيان الفرق
الاول وهو الفرق بحسب الاجزاء فهو اى بيان الفرق الاول
ان الدليل الاصولي المشهور مفرد فقط والمراد من الدليل
الاصولي المشهور ما يمكن التوصل بصحيح النظر في احواله والمراد
بالنظر هو ترتيب الامور المعلومة وهو ان يقتضى التركيب لكنه
في هذا التعريف يتعلق باحوال الدليل لا بنفس الدليل فالموصوف
الذي هو الدليل فقط عبارة عن معروض الاحوال التي هي متعلق
التركيب فالاحوال وترتيبها خارجة عن نفس الدليل فيكون مفردا
والدليل الحقيقي من الاصول ثلثة انواع احدها مفرد وثانيها
مقدمان منفردة وثالثها مقدمة ممرتبة والمراد من الحقيقي هو

29
هو ما يمكن التوصل بصحيح النظر في اوفى احواله فقول ما يمكن التوصل
بصحيح النظر في يستدعي كونه مركبا اذ النظر الذي هو ترتيب الامور
يتعلق ح بالدليل فلا بد من ان يكون مرتبا سواء كان بالترتيب المعروف
اولم يكن وقوله اوفى احواله لا يستدعي ذلك اذ النظم يتعلق باحوال
الدليل التي هي خارجة عنه فيكون مفردا لكنه تعريف شرح مختصر الاصول
يلزم على هذا ان يكون خارجا من الوجهين ان يفرض في علم قوله بصحيح النظر
في لكن الهيئة خارجة عن تعريف دليل الاصولي وسبب خارجية
الهيئة ان الهيئة اثر لصحيح النظر والاثر لا يتصور بدون الموقش واذا
كانت الهيئة داخلية فيها لزم تحصيل الحاصل وهو لا يفيد كذا نقل عنه
والتعريف المعقول هو المقدمات المترتبة فقط لكن الهيئة داخلية
كما بينى عنه اذ عن كون الهيئة داخلية لفظ عنه قال في الحاشية اى كما
يشعر عن دخول الهيئة في الدليل المعقول تذكير الضمير الراجع
الى الاقوال في كلمة عند الواقعة في تعريفهم وانما قال يبنى ولم يقل
يدل لاحتمال ان يكون التذكير باعتبار عروضة الهيئة لا اقوال
لان عروضا لها يوضحها كما استفاد من تقريرات الجلال الدواني
في رسالة اثبات الواجب وخلاصة ما قال في الحاشية اى كما بينى
لفظ عنه عن دخول الهيئة لان توحيد الضمير وتذكيره يقتضيه وحدة
المرجع اعني الاقوال وهي ههنا اما باعتبار دخول الهيئة او عروضا
وان كان الاول ارجح فلهذا قال يبنى دون بدل ومن قال في توجيه

لخاصية ان توحيد الضمير وتذكيره بشعر وحده المرجع وما هي التي
بدخول الهيئة فقد سمي هو كفاحتا هذا الذي ذكرنا في التعريف
الاقول للمعقول واما ما ينبغي عزه دخول الهيئة في التعريف الثاني فذكر
الضمير المستكن في استلزامه الرجوع الى الاقوال وكذا الضمير
المجور في نفسه واما الضمير المنسوب المتصل له فراجع الى القول
الآخر فالنسبة بين التعريف الاصولي والتعريف المعقول اما
بفتح الهجزة بحسب الصدق او بحسب حمل احداهما على الآخر فتباين
كل لانه يصدق التاليفان الكليان ررا متمايزا حول لا شيء من
المعقول بدليل اصولي ولا شيء من الدليل الاصولي بدليل معقول
بناء على اعتبار الهيئة في المعقول دون الاصولي ودون ان الاصولي
لا يصدق على مجموع المقدمات والترتيب وكذا المعقول لا يصدق
على المقدمات الغير المقبولة معها الترتيب لا يقال ان التعريف
الحقيقي للاصولي لشموله على المركب يصدق على بعض الدليل المنطوق
اذا اعتبر الامكان الخاص ويصدق على كل منه اذا اعتبر منه المصاع
الجامع للفعل والرجوب لا نأفقول ان النظر لا يتعلق على الشيء
الداخل فيه الهيئة تدبر وهذه النسبة بالنظر الى المذهب الستة
في التعريفين تنصور على ثمانية اوجه ففسر واما النسبة بينهما
بحسب التحقيق فقابل الصاد بالصاد واجعل الصاد وهو دليل
الاصول مقابل بالصاد وهو المخصوص وكونه مقابل لانه انما

انما يكون ياخذ بالعين وهو العموم وكذلك اجعل العين وهو دليل
المعقول مقابل بالعين وهو العموم وجعله مقابل لانه انما يكون ياخذ
بالصاد وهو المخصوص يعني ان بين الدليل الاصولي والمعقول عموم
وخصوص مطلق اذ كلما تحقق الاستدلال بالا قول المرتبة تحقق
الاستدلال بالمفرد او بالمركب الذي لم يعتبر فيه الترتيب بدون العكس
مقيدا بالطرفين او طرفي عين المعقول وهما الهم والقاف
والمراد المطلق وقوله مقيد على صيغة اسم الفاعل او حال تقييد
المخصوص والعموم بالمطلق واما النسبة بين المشهور والتحقيق
من الاصول فهو بحسب الحمل عموم وخصوص مطلقا فقابل الميم
بالميم او فاعتبر العموم في التحقيق والخصوص في المشهور في لانت
التحقيق يصدق على كل ما صدق عليه المشهور بدون العكس
اذا المشهور لا يصدق الا على المفرد وبحسب التحقيق فصحف الشين
فاعتبره بالسين اي اطرح نقاط السين من المشهور واعتبره
بالسين من المساوي يعني ان بينهما تساوي بحسب التحقيق لانه كلما
تحقق المشهور وتحقق التحقيق مع العكس الكلي فالاول ظاهر
واما الثاني فانه اذا كان التحقيق مفردا فالمشهور في تحقيق البتة
واما ان كان مركبا فيتحقق في ضمنه فان قلت لم يتعزز لبيان النسبة
بين الدليلين للمعقول كما تعرض لبيانها بين الدليلين للاصولي
قلت اما لانه لم يتبينه للدليل المعقول فسميه في مقام بيان الفرق

بجسب الاجزاء كما بينا للدليل الاصولي واما لاكتفائه بقوله فيما
سبق فلان الثاني يخرج عنه ما عدا البرهانيات بخلاف الاول
فانه يفهم منه لان الاول اعم من الثاني واما بيان الوجه الثاني من الاربعة
وهو جسب التوصل الى المدلول فباستار الامكان الخاص في الاصول
وهو سبب الضرورة عن طرفي العدم والوجود معا واعتبار ضرورة
الوجود في المعقولات يريد به امتناع الانفكاك مطلقا او سواء كان
عقلا او عادة والا لا يتم التعميم المذكور وهو قوله سواء كان عاديا
او بطريق جرى العادة من الله تعالى على خلق ذلك المدلول كلما وجد الدليل
كاهو منه هب اهل السنة من الاشعري والماتريدي بناء على ان خلق
الله تعالى الافعال عند وجود الاسباب عندهم بطريق جرى العادة
لكون اسناد المحركات اليه تعالى بلا واسطة ابتداء او اعدادا يكا
بطريق وجوب التوصل الى المدلول بالضرورة عند وجود الدليل
لتعلم التعداد عنده كاهو منه هب الفلاسفة بناء على ان وجود الحوادث
منه تعالى عند الاستعداد التام في القابل واجب عندهم فالخلق منه
تعالى والاسباب مقدمات اولو وميتا اي بطريق الزوم العقلي
يعني اذا تعقل الدليل الصحيح يجب المدلول وجوبا عقليا كاهو مختار
الامام الرازي لكن قيل هذا اما راجع الى منه هب الفلاسفة او الى
منه هب التوليد فدار الفرق على ما قالوا لو كان لكان يكون تعقل
الدليل علة قامة موجبة لتعقل المدلول اولديكا او بطريق المعيد

المعيد التوصل الى الذات بل بواسطة خلقه الدليل ثم ايجاد الدليل اياه كما
هو منه هب المعتزلة بناء على ان افعال العباد عندهم قد يوجد العبد بخلق
اسبابا يحصل منها ذلك الافعال والحاصل ان هذا المذهب
الاربعة في كيفية افادة النظر العلم وهذه المذاهب على ما بين في موضع
مبين على اصول مختلفة فانه ذهب الشيخ ابو الحسن الاشعري
الى ان حصول العلم عقيب النظر بالعادة بناء على ان جميع المحركات
مستندة عنده الى الله تعالى ابتداء وانها قادرة مختارة فلا
عنده صدق وبشيء منها ولا يجب عليه ولا علاقة بين الحوادث المبدئية
المتعاقبة الا باجزاء العادة بخلق بعضها عقيب بعض كالحراق
عقيب ستم النار والرى عقيب شرب الماء فليس المماسمة
والشرب مدخل في وجود الحراق والرى بل الكل واقعة بقدرة
تعالى واختياره تعالى فله ان يوجد الشرب بدون الرى والرى بدون
الشرب وكذا الحال في سائر الافعال وذهب المعتزلة الى انه بالتوليد
فان عندهم صدق والفعل عن العبد اما بالباشرة اي بلا واسطة
فعل آخر منه او بالتوليد اي ان يوجد الفعل لفاعله فعلا اخر كحركة
اليه والمفتاح فالنظر فعل للعبد واقع لمباشرة والعلم بالنتيجة
فعل اخر يتولد منه وذهب الحكماء الى ان سبيل الاعداد فان المبتداء
الذي يستند اليه الحوادث في عالمنا هذا مرجع عندهم عالم الفيض
ويتوقف حصول الفيض منه على استعداد خاص يستدعي ذلك

الفيض والاختلاف في الفيض إنما هو بحسب القوابل فالنظر بقدر الذهن
أعداداً قائماً والنتيجة تفيض عليه من ذلك المبدأ وجوباً عقلياً
وذهب الامام الرازي إلى أنه لازم حصوله عقبيه لازم عقلاً غير
متولد منه لكن هذا مخالف لأصله لأنه يعترف باستناد الجميع إلى الله
تعالى ابتداءً وكونه قادراً مختاراً أو بانه لا وجوب عز الله تعالى كما زعم
الحكام ولا عليه كما زعم المعتزلة والخاص ان أصله موافق لأصل
الشيخ أبي الحسن الأشعري وفروعه قريب من فرع الحكماء الا ان يحمل
اللزوم على اللزوم العادي لكن وجه التقابل بالقاري فتدبر هذا
او اعتبار امكان الخاص في الاصول عند بعض المحققين يريد بالمير
الفتحي كما قال في الحاشية للغير لانا مبرأ من الفتح انتهى لكن هذا ليس
بموضع للمير الفتحي فانه ذكره هناك على طريق الاحتمال المرجوح لدفع
سؤال متبادر في ذلك السؤال بجواب حجة على تقدير المعنى العام الجامع
للفعل والوجوب كما يشعر عنوان عبارة هناك لا يخفى على من
تتبع وعند بعض المذهب فقهاء ان المعبر في الدليل الاصولي المعنى العام
الجامع للفعل والوجوب وفي الدليل المعقولي ضرورة الوجوب ايضاً
او كما عند بعض المحققين قال في الحاشية والحق مع التدقيق لا مع
التحقيق لان ثبوت الكل دليل على ثبوت الجزء عند الاصوليين مع ان
العلم بالكل تفصيلاً يستلزم العلم بالجزء انتهى ويمكن ان يقال
ايضاً يخرج عن تعريف المقدمات المرتبة المعروضة للرئيسة فانه

فانه يجب بها التوصل على اختلاف المذاهب الاربعة مع انها امكان
الخاص بنا فيه تدبر فالنسبة على بعض الاول من البين ان بين الضرورة
والامكان الخاص مباينة كلية لا اعتبار بعدم ضرورة الجانبين
في ذلك الامكان وفي لفظ البين ابهام للمباينة ايضاً كما قال
في الحاشية فيه من اللطافة ما لا يخفى على ذري الفطنة وعلى الثاني
اذا لا حقت القيود يكون من الهيئت اى قيود الامكان العام
من الفعل والوجوب فالنسبة بينه وبين الضرورة العموم
والخصوص المطلق لان الامكان العام ح عام لما لا ضرورة
في الطرفين ولما فيه ضرورة الوجود والخاص ان النسبة
الثانية بين الاصول والمعقولي على اعتبار امكان الخاص في
الاصول وضرورة الوجود في المعقولي تبين كلي واما اذا اعتبر
الامكان العام الجامع للفعل والوجوب في الاول وضرورة
الوجود ايضاً في الثاني فالاصول اعم مطلقاً من المعقولي وهذا
بالنظر الى التعريف الثاني للمعقولي لان ضرورة الوجود لم يعتبر
الآية واما بالنظر الى الاول فالمعقولي اعم مطلقاً من الاصول
اذا اعتبر الامكان الخاص واما اذا اعتبر الامكان العام الجامع للفعل
والوجوب فيبينهما مساوات اذ لم يعتبر العلم بمطابقة تعريف الاصول
واما اذا اعتبر ايضاً المعقولي يكون اعم مطلقاً بترفع مقدمة
او مقدمة الدليل المشغول به يعني الوظائف الموجهة على دليل النقل

والمدعى منع مقدمة ذلك الدليل المشغول بالمعينة ولما كان لفظ المنع
ههنا محمولا على المعنى الاعم ليكون محمولا على الحقيقة بسبب خلوه عن
التجريد احتاج الى تقييد المقدمة بالمعينة ليمتاز المنع عن النقص
الاجمالي **بعضا او كلاً** او منع بعض مقدمات الدليل على سبيل التقييد
او منع كلها على سبيل التقييد ايضا بان يمنع مقدمة معينة منه ثم
مقدمة معينة اخرى ثم وشم حتى يتم المقدمات **المقدمة ما** اى
قضية حقيقة او حكما قاله الحاشية مثل ايجاب الصغرى وكلية
الكبرى فانها قضيتان حكما فلا ينتقضان وتعريف المقدمة بان لا يكون
جامعا لا فواده هذا تفريع على تقسيم القضية بخروج الشرط ولا بد خول
نفس الدليل ونفس المعلوم وصفاته يعنى بسبب كون القضية عامتا
للقضية الحقيقية والحكمة يدخل في التعريف مثل ايجاب الصغرى
وكلية الكبرى فلا ينتقض التعريف بخروج الشرط او بسبب كون
الموصول عبارة عن القضية يخرج عن التعريف لنفس الدليل ونفس
المعلل وصفاته اذ صحة الدليل وان كان يتوقف على نفس الدليل يتوقف
الصفة على الموصوف وعلى نفس المعلوم يتوقف المعلوم على علته ^{علته} الفاعلة
وكذا على صفاته لكنها قضايا فلا ينتقض التعريف بدخولها قيل المراد
من المعلوم الحكم ومن الصفات العلة التى منها تقييد الحكم من الاصل
الى الفرع فافهم **يتوقف على صحة الدليل** او الدليل الصحيح سواء كان يتوقف
من جهة الصفات او الذات المراد بالدليل ههنا هو المعنى الاعم على اى وجه

او مذهب كان لا يرد الاستقاض بعدم الجامعة وان اللام للعهد
الذهنى لا يرد ايضا انه لا يتوقف صحة الدليل على ايجاب الصغرى
مثلا فانه وان لم يتوقف عليه صحة جنس الدليل لكن يتوقف صحة فرد
من افراد الدليل لا على التقييد فلا حاجة الى ارتكاب التكلف من حمل التوقف
على الاستنباع وههنا بحث وجواب فتدبر قبل المناصب بقوله شرطا
او شطرا فتدبر الذات على الصفات والمناسب بقوله ليا او علينا
اذ يقال ومن جهة الهمية او العلمية ثم يقال والى هذين التقييمين
اشرنا بقولنا الح ليعلم ان التقييمين للتوقف ولا يتوهم ان التقييم ^{الثاني}
للشروط قوله واليه اى الى هذا التقييم اشرنا بقولنا **شرطا او شرطا**
وجه الاشارة ان ذات الدليل يتوقف على الشرط وصفته اعنى الصحة
يتوقف على الشرط ثم شرط الدليل يكون ركنا منه مثل الصغرى والكبرى
والشرطية والراضعة وغيرها وشرطه يكون خارجا عن اركانها ويتوقف
عليه استلزام النتيجة مثل ايجاب الصغرى وكلية الكبرى للشكل
الاول وغيرها الاول يتوقف على الدليل من جهة الذات والثاني يتوقف
على من جهة الصغرى قيل لا يخفى اما ان يكون قوله شطرا او شرطا
من تنمة التعريف او خارجا عنه فعلى الاول يخرج عن التعريف بقوله
شطرا نفس الدليل ونفس المعلوم وصفاته ويدخل فيه بقوله شرطا
اشراط الدليل فلا حاجة الى جعل ما عبارة عن القضية وارتكاب
التكلف في التقييم الى الحقيقة والحكمة والى تقييد صحة الدليل بالدليل

الصحيح وعلى الثاني يخرج نفس الدليل بجعل ما عبارة عن القضية فلا حاجة
فلا وجه لتغير صحة الدليل بالدليل الصحيح اذا الظاهر انه لا خارج نفس
الدليل وجعل القضية جنسا ملاما للقليل والكثير مع انه غير
مستقيم في نفسه بوجوب ترك قوله ولا بدخول نفس الدليل فتأمل
في هذا المقام فانه جري برب لمنا اي يتوقف وجوده الخارجي على وجوده
الخارجي تدبر او سواء كان التوقف من حيث وجوده الخارجي
او من حيث وجوده العلمي ثم المراد من الوجود الخارجي ههنا هو
الوجود الذي غير الوجود الذهني بقرينة المقابلة لا بمعنى ان يكون
الخارجي طرفا لوجود الشيء فيكون اعم من نفس الامر المحض فلا
فلا يرد ما قيل ان الوجود الخارجي منتف في الموقوف عليه ههنا كما
كايجاب الصغرى وغيره من شرائط الدليل ثم تخصيص الوجود الخارجي
مع ان المعبر في الوجود ان معا لكون القيمة ههنا صفة للشرط
دون الدليل فان اعتبار الوجود بن معا في الدليل اللمى لا في مطلق اللمى
والمعبر في مطلقه هو الخارجي سواء وجد التوقف بحسب الذهن او لا
اعل قوله تدبر اشارة الى ذكرنا ولا يلتفت الى ما صدر ههنا عن بعض
الادهام وعلاني اي يتوقف وجوده العلمي على وجوده العلمي التعميم
الاول هو قوله شرط او شرطا لا دراج اجزاء الدليل يعني ان المتبادر
فما يتوقف عليه صحة الدليل كونه خارجا عن الدليل فتعريفه بقوله شرط
او شرطا لا دراج اجزاء الدليل والحاصل ان المتبادر من اضافته

من اضافته الصحة الصحة على شرائط الدليل نعم لو ترك الصحة او
وقعت صفة صريحا لتبادر الصحة على اجزاء الدليل فماتوا بعض
الناس ههنا ان التعميم الاول لا دراج شرائط الدليل لان تبادر التعريف
الصحة على اجزاء الدليل فمن قبيل اشتباه المعارض بالمعروف وتدبر
والثاني ان تعميم الثاني وهو قوله لمنا او علمنا لا استلزامه او الدليل
مدلوله حيث ان الاستلزام يتوقف عليه صحة الدليل في الذهن
قيل في بعض حواشي المبر الفتح ان الاستلزام عين صحة الدليل فكيف
يصح التوقف بينهما اقول فيه نظرا لان الصحة عبارة عن اجتماع الشرط
والاستلزام يحصل عقبيه ويتوقف عليه في الخارج كما يتوقف ذلك
الا اجتماع عليه في الذهن على ان التغير الاعتباري كاف في التوقف فانه
على تقدير كون صحة الدليل عبارة عن الهيئة الحاصلة من ذلك الاجتماع
نقال لذلك الهيئة صحة من حيث حصولها من ذلك الاجتماع و
واستلزامه من حيث كونها نسبة بين الدليل ومدلوله فتأمل لان
تبادر التعريف الصحة على الشرط اللمى فلا يكون جامعا فلزم
التعيينان تدبر ومنع دليل على المقدمة المعينة هذا التعريف
مبنى على مذهب المتقدمين قال في الحاشية لان اطار التعريف
وانعكاسه ليسا بشرط في تعريف التعريف او المعرف يعني انهم يعرفون
المعرف بحيث يشمل التعريف بالاخص والاعم فاذا كان هذا التعريف
تعريفا مبنيا على تعريفهم جار كونه احص فلا يغير خروج منع الدليل

لو سلم جوازه ووقعه كذا قال في الحاشية او مبني على مذهب
 المتأخرين في بعض غرض التعريف كما سيجي في بيان وظايف
 التعريفات او مبني على مذهب من منع منع الدليل التوفيق
 بين من منع وبين من جوز ان المراد الاول من المنع معناه الاخر
 و مراد الثاني معناه الاعم الذي يعم المطالبة والابطال يعني
 يرد على التعريف بانه لا يصدق على منع الدليل فلا بد من ان يجاب
 باحد هذه الوجوه الثلاثة اما بان هذا التعريف على مذهب
 المتقدمين في عدم اشتراطهم مساوات التعريف للمعرف وتجويزهم
 التعريف بالاخص واما بان الغرض هنا تعريف منع المقدمة فقط
 لتعلق ابحاثه بالاشياء المتأخرون وان جوزوا التعريف بالاخص
 لغرض الترطنة للبحث ولغرض نفى المعنى الآخر ولغرض التقسيم الالهي
 ولغرض تمييز معرفي مخصوص عن معرفي مخصوص آخر كاسياني من
 الشارح والفرق بين المتقدمين والمتأخرين المتأخرون لم يجوزوا
 التعريف بالاخص الا لغرض المتقدمين جوزوه مطلقا واما
 بان هذا التعريف على مذهب من لم يجوز منع الدليل كما اختاره الشارح
 فيما سياتي قوله فلا يرد على جميع التعريف منع الدليل تفرع على الابنية
 الثلاثة والله تعالى هو الهادي الى سواء السبيل وهو الذي
 يرد او عارضا السند السند نفع ما يستند اليه واصطلاحا ما
 يقوى المنع ومع استند المساوي ومع غير المساوي او بحسب الواقع

الواقع لا بحسب زعم المانع فانه لا يجوز للمانع ان يورد غيره
 الاخر من الغير المساوي لعدم تقوية المنع لزعمه الا بزعم المساوي
 او الاخر فللمانع ان يورد الاعم مطلقا او من وجه بل المتباين
 وان لم يصدر عن ذي الطبع التسليم اذا كان في زعمه مساويا او اخر
 لوجود التقوية في زعمه وان لم توجد بحسب الواقع والحاصل ان
 ان تقسيم السند الى الاقسام الاربعة المذكورة في الشرح بحسب
 الواقع وبحسب الصفة ودر عن ذي الطبع التسليم والاف يكون التقسيم
 اما الى اثنين او الى خمسة والمشهور ان المساوات والعموم و
 الخصوص اما هو بحسب التحقيق بالنسبة الى الحقيقة او بغير
 المقدمة المنوعة واما قال والمشهور لان هذه النسبة يعتبر
 في غير المشهور بحسب التحقيق ايضا بالقياس الى خفاء المنوع عند
 المانع بناء على ان مدار المنع خفاء عنده ان لو كان المنوع واضحا
 عنده لكان منعه مكابرة غير مسموعة والمراد بالوضوح هو ان يكون
 مسلما عنده ومجروما به بسبب من الاسباب سواء كان جرما
 تصديقا يقينيا او تقليدا او جهلا مرتكبا حاصل بالليل الفاسد
 او بقلط الحسن كما اذا حكم احد مجدون العالم فنع المرئ له مكابرة
 غير مسموعة واما منع الفلسفي فمسموع بحسب على المعلن دفعه
 واذا ادعى احد قدم العالم فنع الفلسفي مكابرة غير مسموعة
 واما منع المرئ فمسموع واذا ادعى احد شيئا وهو فرس في الواقع

لكنه جزم بسبب غلطته بانه اسد فاذا قال الآخر شيئا
له ذلك الشيء هذا اسد فنفى ذلك الاحد غير مسموع فقد علم مما ذكرنا
ان النسبة بين النقيض والحفاء عند المانع عموم من وجه مثال السند
المساوي لحفاء المم عند المانع كما اذا منع السائل مقدمة واستند
بقوله كيف وهي عندي غير واضحة ومثال للاعم مطلقا كيف وهي غير ثابتة
عندي ببرهان ومثال للاحض مطلقا وانا مسترد فيها ومثال
للاعم من وجه كيف ولم اجزم بخلافها ويجب ايضا ان يكون هذا
السند مساويا واحضا في زعم المانع وان كان غيرهما في الواقع ومما
ينبغي ان يعلم هنما ان مساوات الشيء لشيء انما يثبت بواسطة
صدق القسيتين الكليتين المرجبتين وطريقة ان يؤخذ منهما
صغرى ويضم اليها الكبرى هكذا هذا الشيء يستلزم تحققة تحققت
ذلك الشيء مع العكس الكلي وكل شيء ثابته كذا فهو مساو لذلك
الشيء والاعممة مطلقا بواسطة موجبة كلية من طرف وسالبة جزئية
من طرف ماخوذة منها الصغرى ومضمومة اليها الكبرى هكذا هذا
الشيء يستلزم تحققة تحققت ذلك بدون العكس الكلي وكل شيء
ثابته هذا فهو اعم مطلقا من ذلك الشيء والاعممة من وجه بواسطة
موجبة جزئية مع السالبتين الجزئيتين ماخوذة منها الصغرى
مضمومة اليها الكبرى هكذا هذا الشيء قد يتحقق عند تحققت
ذلك وقد لا يتحقق مع عكس السالبة وكل ما هو ثابته كذا فهو

فهو اعم من وجه من ذلك الشيء والتباين بواسطة سالبة كلية بان
يؤخذ منها الصغرى ويضم اليها الكبرى هكذا هذا الشيء لا يتحقق
اصلا عند تحققة ذلك الشيء وكل ما هو ثابته هذا فهو مباين
لذلك الشيء ثم اعلم انه اذا كان النسب بحسب التحققة يكون تلك
القضايا شرطيات كما في الشرح لكن الصغريات الماخوذة منها
حملات واما اذا كانت بحسب الحمل يكون تلك القضايا حملات كما يكون
الصغريات كذلك كما نقول في الشاوي مثلا كل ان ناطق وكل
ناطق ان قد ثبتت الشاوي بواسطة هاتين القسيتين بان
ياخذ منها الصغرى ويضم اليها الكبرى هكذا الان صادف
على كل ما صدق عليه الناطق مع العكس الكلي وكل ما هو ثابته هذا فهو
مساو للناطق وقس على الباقي وكلما تحققت هذا تحققت ذلك وبالعكس
المراد بالعكس هنما هو العكس الكلي المستوي لا النقيض وما قاله في
الحاشية من انه يثبت العكس المستوي والنقيض ليس بجواب لان المساوات
لا يثبت بمجرد صدق الموجبة الكلية مع عكس نقيضها الجزئية في العموم
والخصوص المطلق كما نقول كلما تحققت البيت تحققت الجدار وكلما لم يتحقق
الجدار لم يتحقق البيت وكذا لا يصح في البواقي لا يخفى هذا على من له ارنى
ممارسة في الميزان لا يقال لا تنعكس الموجبة الكلية بالعكس المستوي
كلية مع ان المراد في المساوات والعموم المطلق هو العكس الكلي لانا
نقول ان الموجبة الكلية تنعكس موجبة كلية باعتبار خصوص المادة

وهي مادة المساوات كذا ذكره السيد السند في حاشية على شرح
مختصر الاصول واما انه لا تنعكس ففي مادة العموم المطلق وهو
الموافق لقوله بالعكس في الاول وليس بالعكس في الثاني على انه
يجوز ان يراد به العكس للعوى ههنا او كلما تحقق هذا تحقق ذاك
وليس بالعكس هذا بالنظر الى العموم والخصوص مطلقا او قد يكون
اذا تحقق هذا او لا تحقق ذاك وبالعكس قوله او لا اشارة
الى سالبية جزئية اى قد لا يكون اذا تحقق هذا تحقق ذلك وقوله
بالعكس ههنا فافظ الى تلك السالبة الجزئية بناء على انها تنعكس
عكسا مستوفيا كفسرها في خصوص المادة وهذا بالنظر الى العموم
والخصوص من وجه مثال السند المساوى كفرادية الاربعة اى كسندية
فردية الاربعة وكذا في البواقي لمنع انها اى الاربعة تنقسم بمساويين
والحاصل ان مثال السند المساوى والمناسب لعبارة الشارح
ان يصور هكذا الاربعة زوج لانها منقسمة لمساويين وكل
منقسم بمساويين زوج فالاربعة زوج ويقول السائل لانهم
انها منقسمة بمساويين لم لا يجوز ان تكون فردا ولا يخفى ان نقيض
النفري انها ليست بمنقسمة بمساويين مساوى هذا النقيض
قولنا انها فردا ومثال السند الاخضر كان ثبوت الشيء او كسندية
السانية الشيء لمنع ان لا حيوان كقولنا لانهم ان هذا الشيء لا حيوان
لم لا يجوز ان يكون انسانا فكون انسانا اخضر مطلقا من كونه حيوانا

حيوانا لانه كلما تحقق الانسان تحقق الحيوان وليس كلما تحقق
الحيوان تحقق الانسان فثبت كونه اخضر مطلقا ومثال السند
الاعم مطلقا كحيوانية او كسندية حيوانية الشيء لمنع ان لا انسان
كما ان قيل لانهم ان هذا الشيء لا انسان لم لا يجوز ان يكون حيوانا
فكونه حيوانا سند اعم مطلقا من نقيض المقدمة الممنوعة وهي ليس
هذا الانسان انا يعني هذا الانسان لان سلب الانسان اثبات الانسان
والا لا يرتفع النقيضان فلا يلزم من كون الشيء حيوانا كونه انسانا
ومثال السند الاعم من وجه كحيوانية اى كسندية حيوانية الشيء
كسب ان الانسان كقول السائل لانهم ان هذا الشيء انسان لم لا يجوز
ان يكون حيوانا فيكون كونه حيوانا وكونه انسانا الذي هو نقيض المقدمة
المعموم من وجه بالنسبة الى تحقيقها في مادة الفرس لان الحيوان
والانسان يتحققا فيه والتحقيق السند اعني الحيوان في مادة الانسان
بدون المقدمة اذ الانسان لا يتحقق في المادة الانسانية والى
تحقيق المقدمة في مادة الجراد بدون السند لان اللا انسان
يتحقق في مادة ولا يتحقق الحيوان فيها وهو السند مطلقا
وهو السند المطلق المذكور في ضمن المقيد المذكور صريحا فلفظ
هو راجع الى السند المذكور ومع قطع النظر عن القيود فلا حاجة
الى هذا التأويل لكن فيه شيء فتدبر ما يقول منع بزعم المانعة وانما
عدل عما قاله الحنفى من انه ما يذكر لنقوية المنع بزعم المانع لودودا السؤل

عليه ظاهراً وقوله بزعم المانع لا يوضح دخول السند الاعم مطلقاً او من وجه بحسب الراجع كما فصلناه سابقاً **ولا جاز** عطف على قوله فمنع مقدمة المعينة ان يبطلها المعينة قوله **ولا جاز** خبر لا محذوف وكذا امر الجارة محذوفة من ان والتقدير لاجاز موجود من ان يبطلها **ابتداء** قال في الحاشية اي قبل مطالبتها لانه تقليل وهو حجة المعلن اقول يستعمل الابطال على معنيين احدهما اقامة الدليل على بطلان الشيء والثاني دعوى بطلان الشيء سواء كان بالدليل او لا فان اريد ههنا المنع الاول فلا يصح قوله قطعاً على فتره بقوله لا بلا شاهد ولا به وان اريد المعنى الثاني فلا يصح ان يقال على اطلاقه انه تقليل فالتام ان كان بالدليل فهو تقليل وهو حجة المعلن فيكون غضباً **واما** ان كان بلا دليل فهو ليس بتقليل بل مكابرة غير مسموعة عن اصل اللهم الا ان يراد الثاني ويحمل الضمير في قوله ان تقليل على الاستخدام او المقدمة المعينة من حيث هي مقدمة وانما قيدنا بالحسنية لانها لو كانت مدللة فيصح ابطالها بشاهد لانه يكون ح من قبل المعارضة على المقدمة وهي موجهة اتفاقاً لكن لا من حيث انها مقدمة بل من حيث انها مدعى ظاهر قوله فيصح ابطالها بشاهد ينافي ما سبق من قوله فالتناقض مجازاً عقلياً او خذ فيك مطلقاً لا غيراً غير التناقض من النقص مطلقاً والمعارضة مطلقاً لانه يدل على ان المدعى المدلل لا يبطل بالنقص والمعارضة لكن يمكن ان التوفيق

التوفيق بان يقال المراد من المدعى المدلل فيما سبق هو مدعى صرف لا يشوبه كونه مقدمة الدليل وههنا ليس كذلك بل هو مقدمة في نفسه لكن من حيث كونه مدعى لا عرض له كونه مدعى او بان يحمل ما سبق على المذهب القدي وحمل هذا على الغير القوي **فتع** بلا شاهد ولا به او لا بلا شاهد **ولا ان يمنعها** او المقدمة المعينة عطف على قوله ان يبطلها او لا جاز موجود من ان يمنعها **فبطلها** الفاء للتعقيب **مطلقاً** اما تعميم المنع فيكون المعنى سواء كان مع السند او لا واما تعميم للابطال فعلى هذا يكون المعنى سواء كان بالدليل او بالنسبة ويترجم على الاخير ان هذا الابطال يكون بعد المنع وهو يقتضيه نظرية المقدمة المنوعة فينا في هذا التعميم الذي يقتضيه الانقسام الى النظرية والابدئية **وبحاج** عنه بان مقتضى المنع نظرية ثبوت المقدمة المنوعة **ومقتضى** هذا التعميم انقسام اسمائها انقسامها وابطالها الى النظرية والابدئية فلا منافات فتدبر وجوزة او المنع ثم الابطال المجرد او الابطال بدليل بعض اهل الفضل وهو ركن الدين العمودي واليه ذهب الفاضل الحنفى لانه اوالا ثل يخرج عن الغضب باعتبار العزل يحتمل ان يكون المعنى باعتبار عزل النفس عن الابطال فيخرج عن الغضبية ويسبق المنع مع السند وهو موجه فيكون الغضب موجهاً بهذا الاعتبار ويحتمل ان يكون المعنى باعتبار معزولة عن الغاضبية بسبب اثبات المعلن المقدمة المفصوب فيها بعد الغضب في يتبدل الغضب

بالمعارضة على المقدمة فيكون موجباً بهذا الاعتبار ثم ان الظاهر المعنى
الاول ان يجري في جواز القسم الثاني فقط واما المعنى الثاني فيجوز
في جواز كل من القسمين المذكورين وهو المناسب للمقام لان
المجوز يجوز كلا من القسمين في عود الضمير في قوله وجوز
الكل من القسمين لكن على طريق الاستخدام كما سبق انفاً فان
الابطال بلا دليل لم يجوز له احد وفيه اوجه عن الغصب
باعتبار العزل قائل فتأمل لعل اشارة الى هذا التجوز مبني على
قياس ما هو قبل العزل الى ما يكون بعد العزل وهو قياس فاسد
لان كون الغصب مسموعاً بعد العزل لا يصح امكان كونه مسموعاً
قبل العزل فضلاً عن ان يكون مسموعاً بالفعل ثم انه قد استدل
القوم على عدم سماع الغصب بان المعلن مادام معطلاً يكون التعليل
حقاً ليعلم حقيقة دليله او ابطاله وليس لك مثل هناك المطالبة
ذلك انتهى وخلاصة هذا الدليل ان الغصب خلافة وظيفته ^{السائل}
ليس الا المطالبة بناء على ان الغصب استدلال ووظيفة السائل
ليس الا المطالبة وكل ما هو خلافاً وظيفته انما هو غير مسموع
منه ونقض الشارح الحنفى هذا الدليل بان لو تم لدل على ان انقض
غصب بل المعارضة ايضاً فما هو جوابكم فهو جوابنا واجيب بان
الغصب غير جائز الا عند الضرورة وفي النقص والمعارضة ضرورة
لان السائل لما يعلم خلل دليل المعلن على سبيل التقييد فيضطر

فيضطر الى النقص او المعارضة فلم يبق له غير انما اضطر الى ذلك
الى قول دليل باطل انتهى او يمنعها او كلام اجنبى او ليس به
ولا يتصور وهو ما يذكر لتوضيح الشك ولا دليل لان الاولين او المنع
ابتداء والمنع ثم الابطال عصب ثالث او المنع والاثبات بكلام
اجنبى غير معتد به والحاصل ان الاولين غصب اذا كانا مدليين
والا فهو مكابرة غير مسموعة والغصب لا يجوز لانه لو جاز ذلك
في جانب السائل فالحل لا يفتقر الى دليل فالتأمل يغيبه
كذلك في غصبه فيلزم بعدها كما كانا فيه وضللا لها عن طريق التوجيه
وجوز بعضهم هذا المنع وان وصليته كان الكلام الذي غير معتد به
فيكون كالمنع المجرد وهو موجب واعلم ان ههنا شيان ثلثة مجموع الكلام
الاجنبى فقط في ضمن المجموع والمنع فقط في ضمنه ايضاً فالاول
والثاني غير معتد به واما الثالث فلا شبهة في جوازه واعتداده
لان مقارنته الكلام الغير المعتد به لشيء لا يقتضي عدم اعتداده ذلك
الشيء ولما احتج في صدر السامع ان منع نفس الدليل هل يجوز اما
لا دفعه بقوله واما مطالبة الدليل كلمة اما لدفع هذا الاحتجاج لا
لتفصيل ما اجمله اولاً اذ لا دليل له فيما سبق ولا فيما لاحق مطلقاً
سواء كان المطالبة والتذكير باعتبار كون الشاء مصدريه مع الشك
او بدونه بان يقال لانه صحة هذا الدليل او يقال صحته ثم او مطلوب
البيان يدل على هذا التصوير قوله الذي ثم يستدل بسخة كل منها

على صحة المجموع فمنها اول مجوزها ولم يستحسنها بعض المرة
جمع ماهر وهو الحاذق منهم اى من المرة الفاضل المعودك
والحنفى وسوغها اى جوزها بعض الكلمة جمع كامل فمنها اى
ميز بين الكلام المرة والكلمة واختار عزها اى احسنها وانما
استعملها او مطالبة الدليل بعض الحذاق هذا بيان التمييز واختيار
الا عرفت كونها اى مطالبة الدليل تكليفا بما لا يطاق لان مطالبة
نفس الدليل مطالبة مقدمة غير معينة فاقامة الدليل عليها
ليست في وسع الممثل فلا يصح مطالبتها منه قال في الحنفية
ان منع الدليل ان قالت شاهد فهو نقض اجمالى لا مناقضة
وان لم يقارن فكابرة غير مسوعة وانما سوغها اى جوزها
بعض الكلمة لا يجوز للممثل ان يقيم دليلا دالا على صحة جميع
المقدمات يعني انهم قالوا ان معناه ليس منع مقدمة غير معينة بل
منع مجموع الدليل من حيث هو مجموع سواء اعتبرت المقدمة او لا
فيجوز الجواز عنه بوجه ثلثة اى يقيم دليلا على كل من مقدماته
ثم يستدل اى الممثل بصحة كل منها او من المقدمات على صحة المجموع
او يقيم او الممثل دليلا على مقدمة معينة فان سكت المانع
فقد تم المرام اى مقصود الممثل وهو الزام الخصم والحاصل انهم
استدلوا على هذه الصغرى بان تلك المطالبة مطالبة مقدمة
غير معينة وهي تكليف بما لا يطاق فقوله مجوز للممثل ان يقيم آه

آه منع لتلك الصغرى باعتبار الادجاع الى صغرى دليلها وكذا
قوله او يقيم دليلا على مقدمة معينة آه لكن باعتبار الادجاع الى
كبرى ذلك الدليل ملخصة انه لا تخفى ان تلك المطالبة مطالبة
مقدمة غير معينة بل هي مطالبة صحة مجموع الدليل من حيث هو مجموع
ولا شبهة في صحة طلب الدليل على صحة مجموع الدليل فجواز ان يقيم
الممثل دليلا دالا على صحة جميع المقدمات او يقيم دليلا على كل
من مقدماته ثم يستدل بصحة كل منها على المجموع ولو سلم ان مطالبة
الدليل مطالبة مقدمة غير معينة فعدم التيقين مقبر من جانب
المانع لاسن جانب الممثل في يصح طلب الدليل على مقدمة غير معينة
لجواز ان يقيم الممثل دليلا على مقدمة معينة فان سكت المانع
فقد تم المقصود ولو قال التائل ليس المنوع عنده هذه المقدمة
بل مقدمة اخرى لكان هذا منعا اخر فيقيم الممثل دليلا اخر على
مقدمة اخرى لكن الاول وهو عدم جواز مطالبة الدليل اولى من
الثاني وهو تجويرها لان الثاني غير مناسب لاعراض المناظرين
وهو اظهر الصواب قال في الحاشية لان التاييد للمناظرة ان
وجد مقدمة معينة يشك فيها يطالب بها والا فينقض جميع المقدمات
من حيث المجموع او يعارض انتهى يعني لا ينبغي التشديد على الممثل
سبب احقاء محل شبهة لكن فيه نظر لان مطالبة صحة المجموع
التي من النقض والمعارضة بناء على ان وظيفة التائل ليس الا



المطالبة فان قلت ان اللايق للمناظر ان لا يلقى الخصم في الرد
والابهام بل يعين محل المطالبة قلت انه ليس بمطالبة صحيحة
المجموع ان يكون الخصم في الرد والابهام وان كان في مطالبة
مقدمة غير مقيمة مع انها اي مطالبة الدليل غير معلومة التحقق
فلا يناسب كونها من الرظايف يعني ان المقصود من بيان الرظايف
بيان الرظايف التي تحقق جريانه بين المناظريه لبيان جميع
الاحتمالات العقلية وتحقق منع الدليل بينهم غير معلوم فلا
ينبغي ان يعين لبيان قسما آخر لكن فيه انه ان اريد بالتحقق
هو التحقق الخارجي فكل وظيفة كذلك لا يتحقق لها في الخارج
فضلا عن ان يكون غير معلوم التحقق وان اريد تحقق جريانها
بين المناظريه فعدم معلومية ممنوع لان تجوز المجوزين يدل
على تحقق جريانها بينهم وهم من المناظريه وان اريد تحقق تجوز
هم فينا في قوله وسوغها بعض الكلمة تدبر واما الرظايف الموجبة
من المدعى الاول وهو المنع المجرد عن الشاهد سواء كان المنع
منعاً حقيقياً وهو مطالبة مقدمة الدليل او منعاً مجازياً عقلياً
وهو مطالبة مدعى المدلل او منعاً حديثاً وهو مثله اما مع المنع
المجرد الحقيقي فظاهر واما مع المنع المجاز العقلي والحد في فلان
منع المدعى المدلل سواء كان مجازاً عقلياً او حديثاً راجع الى
مقدمة دليله كما علم بانه من المص فيما تقدم وكذا الحال في الثاني

في الثاني والثالث او كما عجم المنع الحقيقي والمنع المجاز العقلي والحد
يعم المنع لهما في محل بيان وظايف قسم المنع المستند الغير المساوي
لرجوع المنع المجاز العقلي والحد في المنع المقدمة كالحقيقي وان
كان وزوده على المدعى في الظاهر اثباتها او المقدمة المعينة المنوعة
هذا التقدير ظاهر بالنظر الى المنع الحقيقي واما بالنظر الى المنع المجاز
العقلي والحد في فبني على اشتراط تعيين المقدمة في ارجاع المنع الى
الدليل كما صرح به عند قوله فالمنافضة مجازاً عقلياً او حديثاً
نذكر ولا تغفل واما باقامة الدليل قبل الرد ان يردا والتنبية
بناء على صحة منع البديهي الخفي على غيرها او المقدمة المعينة
وقبل ما ذكره المصراولة مما قيل او بالتنبية عليها ان كانت
ضرورية لانه يرد عليه ان المناقضة غير جائزة على الضرورية
فكيف يتصور اثباتها غير جائزة بالتنبية عليها ويجاب بتخصيص
الضروريات بالتجزيات والحدسيات والمتواتر الغير المشتركة
بين التائل والمستدل او لان اكثر موارد المنع في المناظرة
هي النظريات دون البديهيات فاكفى بما هو اكثر او بتجزيها
عطف على قوله باقامة الدليل اي بيان المراد من اجزاء المقدمة
بعضاً او كلا اي بيان بعض اجزاء المقدمة سواء كان واحداً او
مقدراً او كلياً او بيان مذهب الذي بنى عليه تلك المقدمة
كما يقول المعتدل عند دعوى اشتراط اليقنة في الوضوء هذا

عندك في والمراد بالنية هو قصد القلب والمراد بالشرط
هو ما يكون تأثير المثر موقوفا عليه دون وجود المثر والمراد
بالوصف اتصال الماء بالاعضاء الاربعه مع النية هذا اذ وقع
الاحتياج الى البيان واما اذ لم يقع فلا يلزم الشرط واليقين
وكذا الامر في قولنا او بتحرير المدعى ان كان المقدمة المنوعة الاستلزام
وجه كون التحرير مثبتا للمنع لكن يكتفي بالعلل كثيرا ما يذكر بتحرير
الممنوع ويطوى سائر المقدمات وما ينبغي ان يعلم ههنا ان كانت
المقدمة من قبيل الشروط لا يجاب عن منعها بتحرير نفسها كما يفهم
من ظاهر كلام المصنف بل يجاب عنه ايضا بتحرير أجزاء الدليل وذلك يظهر
بادني تأمل مطلقا سواء كان استلزام الدليل المدعى اقول
لا وجه للقصر في منع التقرير بتحرير المدعى ان يجوز ان يجاب عنه ايضا
بتحرير اجزاء الدليل على وجه ينطبق الدليل على المدعى كما اذا قلنا
الاشياء ليس بمجاد وكل ما ليس بمجاد لا حجر فمنع المانع ايجاب
الصغرى فيجاب عنه بتحرير اعادة التلب ههنا جزء من المحمول
لا سلب ربط المحمول فيقاس عليه الباقي او الاستلزام في المقدمة
الشرطية فيه اذ لا يجاب عن الاستلزام في المقدمة الشرطية
بتحرير المدعى بل يجاب عنه بتحرير اجزاء تلك المقدمة بحيث يستلزم
المقدمة الثاني على تقدير صحة لا وجه للتخصيص للقياس الاستثنائي
الخافي كما حققه في الحاشية اذ لا فرق بين الخلق وسائر الاستثنائي

الاستثنائي في اشتمال المدعى او نقيضه صورة بل ما يشمل
المدعى او لا بان يجاب عن منع بتحرير المدعى مما يشمل النقيض وتغيرها
او المقدمة بعضها او كلاهما تغيير بعض المقدمة او كلها عطف على
الاثبات اي على لفظ اثباتها لا على المثبت به وهو قوله باقامة
الدليل وما في سياقه من قوله بتحريرها وقوله او بتحرير المدعى
ويؤيده اذ العطف على الاثبات لا على المثبت به التغيير اي لفظ
التغيير اذ الاثبات والتغيير مقابلان في المعنى فالمناسب عطفه
عليه ويحتمل ان المراد تغيير الاسلوب كما اشار اليه في الحاشية
بقوله المراد منه العنوان وعدول عطف لفظ او بدو او وتغييرها
وعدم الاثبات قال في الحاشية اذ المراد بعدم الاثبات ترك
اعادة حرف الجر في قوله وتغييرها وذكره فيما سبق لكنه ايضا
من تغيير العنوان ويحتمل ان يكون عطف تفسيريا للتغيير لا فائدة كون
مقابلا للاثبات ويكون المعنى يؤيد عطفه على الاثبات مقابلة
التغيير الاثبات بسبب كون التغيير عدم الاثبات والوظائف
مع الثاني اعني المنع المستند بالسنن المساوي اثباتها اي
المقدمة المنوعة متابا لا قامة او اقامة الدليل على صحة تلك المقدمة
او باحد تحريرها اي بتحرير المقدمة او المدعى المذكور او بابطال
سنن او السنن المساوي سواء كان مساويا للنقيض او للخفاء
عند المانع قال المير الفخري ولا شك ان دفع ذلك السنن المساوي

لحقاء المقدمة الممنوعة واعتم مطلقاً من خفاها يدل على ثبوت المقدمة
الممنوعة كدفع السند المساوي للنفق والاعم منه انتهى والمراد
بثبوت الممنوعة عند المانع كما ذكرناه فلا يرد ما قيل ان ذلك
الابطال لا يستلزم الا وضوح الممنوع عند المانع ولا يلزم في وضوح
عنده ثبوت في الواقع والانتقال عطف على اثباتها من قبل القول
اخر ومن بحث في بحث آخر لفرض تقليل للانتقال من الاغراض يعني
ان المعلق لا يجب عليه اثبات المقدمة الممنوعة عند منع المانع مطلقاً بل اذا
قصده اتمام تعليله ولم يقصد الانتقال من تقليل الى تقليل آخر او
البحث آخر واما اذا قصد الانتقال الى تقليل آخر او البحث آخر
فلا يجب عليه اثباتها وطريق الانتقال ان يغير الحد الاوسط ان كانا
اقترايين والجزء المكرر بعينه او نفيًا واثباتًا بعضا او كلا ان
كانا استثنائيين وكذا الحال في التغير فعلم منه ان قوله هناك
بعضاً او كلا ليس على ما ينبغي لان الطريق المذكور يقتضي تغير
كل من المقدمتين كالدخل او كدخل المعلق في السند او في سند
المنع بعد ملاحظة سندية لانه لا يتوقف المنع واعمل هذا الدخل
مخصوصاً بالثالث وهو السند الغير المساوي وان اعتمد بعض المحققين
نقلًا من السيد الشريف قدس سره والمراد ببعض المحققين
هو ارجاء صحة في خاتمة على الحقيقة في الاداب ان المحقق الشريف
في تلك الكتب التي بالدخل على السند بهذه الوجوه الثلاثة المذكورة

ولم يقيد السند بالمساوي كالدخل بانه اي السند في حد ذاته
قال في الحاشية ادفع قطع النظر عن كون هذا الدخل كلاماً على السند
وسمع قطع النظر عن كون السند سنداً فلياً مثل فيه انتهى لعل وجه
التأمل ان في هذا الكلام اشارة الى وجوب اعتبار المعلق عند
ابطال السند كون كلامه كلاماً على السند وكون السند سنداً
لذلك المنع والا لا يكون ابطال السند مثبتاً للعلم وان كان مساوياً
لعدم اعتبار المعلق سندية ذلك السند لفرض تسليم المنع غير
مستقيم لان فيه خلافاً كالدخل فيما يذكر توضيح السند بناء على
القول القائل هو السند السند ولقال ان يقول ان لم تقدر هذه الدخالات
في دفع المنع تكون فضولاً من الكلام ومستلزماً لبعدها لمخاضها عما
كان فيه فينبغي ان لا يسمع كما في الغصب ولذا نسب المقصود هذه الدخالات
الى الغير ودفع ايضا في حاشية الحنفية اذا ثبت ما هو المشهور وعند
ارباب الفن من ان الواجب على المعلق عند منع المانع هو اثبات
المقدمة الممنوعة تكون هذه الدخالات من قبيل ترك الواجب وفضوله
الكلام مع ان كلام الشريف في كية يدل على ان كلاماً موقفة انتهى
ثم اعلم انه قال في التوضيح ان كان انتقال المعلق الى دليل آخر عند اعتراف
المتأمل على دليل لاجل ان ذلك الاعتراض وارد عليه والمعلق لم يستطع
الجواب عنه فذلك الانتقال بعد في عرف النظار انقطاعاً للبحث بسبب
انحتام المعلق واما ان لم يكن انتقاله للعجز عن دفع الاعتراض بل لاراد

دليل اظهر لا يشتهر على التامعين كما في محاجة الخليل مع نمرود
فهو لا يبعد انقطاعا في عرفهم انتهى فقصيل المحاجة انه قال ابراهيم
عليه السلام ربنا الذي يحيى ويميت اثباتا لربوبية تعالى وقال نمرود
على سبيل النقص بالتحلف انا اخي واميت فانقطع كلام اللعين
وظهر بطلان حجة عند العقلاء لكن ابراهيم بدليل آخر لا يشتهر
على احد اصلا فقال ان الله يأتي بالشمس من المشرق فأت بها من المغرب
فبعت الذي كفر وقال صاحب التلويح ان كون الانتقال الى دليل آخر
للجرح عن دفع الاعتراض من قبل انقطاع البحث مجرد اصطلاح من اهل
المناظرة كيلا يطول الكلام وليس بانهقطاع البحث في الحقيقة لان
الغرض لما كان اظهار المصواب لزم جواز الانتقال الى دليل آخر لان
المقصود ظهور الحق باي دليل كان انتهى فان قلت قد انتهى
بين الشك انما يجب على المعلق عند المنع اثبات المم فكيف يجوز الانتقال
الى دليل آخر قلت المراد به انه يجب اثبات المنوع اذا قصد اثباته وانما اذا
لم يقصد فيكون الانتقال موجها كذا افاده المير الفخري فان قلت
هل يوجد الفرق بين الانتقال وبين تغيير الدليل عند النظر قلنا
ان كما يتضمنه الدليل الثاني من الهدى الاوسط او الجزء المكرر غير
لازم لما يتضمنه الدليل الاول فهو من قبيل الانتقال وان كان لازما
فهو من قبيل التغيير نعم الظاهر ان الصورة الثانية ليست من قبيل انقطاع
البحث لكون الدليل الاول لم يترك بالكلية بخلاف الانتقال لعدم

لعدم كونه انتقالا الى دليل آخر بل هو تغيير يسير كذا افاده بعض الافاضل
فان قلت ان ما يتضمنه الدليل الثاني في محاجة الخليل عليه السلام مساو
لما يتضمنه الدليل الاول مع ان صاحب التلويح جعله من قبيل الانتقال
قلت ان التام في هذا على طريق الدوام لا على طريق التزوم العقلي
على انه يجوز على ان يشمل احدهما في معنى الآخر فان التفرقة بينهما ابر
على مجرد الاصطلاح عندهم تدبر ولما فهم عموم هذه الدخالات بالثاني
والثالث اراد الثالث رد عمومها وبيان خصوصها بالثالث فقال
واعلم ان حاصل هذه الدخالات تسليم المعلق المنع واطهار فساد
السند المذكور معه او مع المنع دفعا لتزعم الضميمة او صحة السند
فعلم هذا يكون كل من هذه الدخالات موجها في البحث الجديد لا في
البحث الاول بل يكون فيه من قبيل ترك الواجب وفضول الكلام فيكون
المعلق مغلوبا ثم البحث الاول وشا دعاء في البحث الجديد فظهر انه
نزاع القوم صرنا لفظي لاحق في تدبر لكن في كون الاول اذ في كون
الآخر في السند بعدم صلاحية السند يثبت من هذا القبيل او من قبيل
تسليم المنع واطهار فساد ما ذكر معه تأمل لان في هذا الدخول وان
وجد تسليم المنع لكن لم يوجد اظهار فساد ما ذكر معه بل فساد
وصف سنيته لافساد ذاته ويمكن ان يقال ان فساد ما ذكر
معه اعم من ان يكون في نفسه او في وصف سنيته مظهر كونه
من هذا القبيل صرح به بعض الافاضل فلعل قوله تأمل اشارة

اليه او اشارة الى ان عدم صلاحية السند للسندية يقتضيه عدم
تسليم المنع لابتناء المنع عليه لكن يمكن ان يجاب بان انتفاء المنع
مع السند لا يستلزم انتفاء المنع المجرد تنزل والحاصل ان حاصل
الكلام في ابطال السند مطلقا ان ابطال السند على نوعين هذا
حاصل ابطال السند لا حاصل الدخالات الثلاث للسند كما يومه اراده
عقبها يدل على ذلك التعبير بابطال السند اذ لا ابطال للسند
في الدخالات الثلاث لانها مثال للانتقال من بحث الى اخره لو كان
فيها ابطال السند كما ذكر من قبل المشتبه وقد عطفه فيما سبق
على الاثبات لا على المشتبه كما اشرفنا اليه فالمناسب للشارح
ان يورد هذا الحاصل قبل الدخالات الثلاث حتى لا يومه كون
حاصلها ابطال في ذاته او ذات السند وابطال سندية اي
سندية السند الاول وهو الابطال في ذاته مخصوص بالسند
المساوي فيه اذ الاول ايضا مجرى في احد قسمي الاعم مطلقا
يسمى بانه اذ شاء الله تعالى والثاني وهو ابطال سندية لغيره
او لغير المساوي سواء كان اعم او اخض مطلقا او من وجه ويجوز
ابطاله او ابطال السند بالترديد بان يقال مثلا ان كان سندك
هذا مساويا فهو باطل في ذاته وان لم يكن مساويا فهو لا يصلح لل
السندية قوله ابطاله مبتداء اي ابطال السند في ذاته باعتبار خبر
المبتداء او باعتبار ان يكون مساويا للمنوع وابطال سندية اي

اي سندية السند باعتبار اخر او باعتبار ان يكون غير مساويا وقما
ينبغي ان يعلم ان المعلن لما كان في هذه الصورة اي في صورة الاثبات
او اثبات المقدمة الممنوعة بالدليل على صحة المقدمة والتحرير او تحرير
المقدمة او المدعى والتغيير والابطال ^{باقامة الدليل} اللفظ الا بطلان والتغيير لاثبات
الابطال داخل في الاثبات كما لا ريب دون التغيير الا ان يقال اختار
هذه الثلاث ليشترج بين المشتركة والمخصوص بالمنع مع السند لكنه
ليس يومه وجيه لبقا وكا كنه العطف بعد والدخالات الثلاث
عطف على الاثبات او في صورة الدخالات مستد لا خذ كان كما كان
المعلن مستد لا في هذه الصورة الا ان ما يستدل عليه فخالف
ففي صورة الاثبات بالدليل على صحة المقدمة او بالتحرير هي المقدمة
الممنوعة وفي صورة التغيير هو اصل المدعى وفي صورة ابطال السند
هو بطلان السند وفي صورة الدخالات الثلاث هو السند وما يذكر
لتوضيحه لكن لا بطريق الا بطلان جاز جواب لما للمانع ان يعود الى المنع
كما كان مثلا في صورة الابطال يعود ويقول لا نعم ان هذا الابطال
مفيد لم لا يجوز ان يكون السند اخضر مطلقا فهذا في الحقيقة
للملازمة المطلوبة فان طريق اثبات المم بواسطة ابطال السند
ان يصور من ذلك الا بطلان دليل من القياس الاستثنائي
والا على ثبوت المم كما يقال كلما بطل هذا السند بطل يقتض المم
فثبت عينه ويجوز اثبات سنده يجوز للمانع اثبات سنده

أما بالدليل أو بالتحريم ويجوز التفسير أي باقاة الدليل على صحة السند
أو بتحريمه ويجوز تفسيره ويعمل المعلن والمانع في هذه الصورة
أي في صورة السند بالدليل أو بالتحريم أو التفسير بعد الإبطال
لم ينقل ما نفا وما عدا أي لا يكون المانع مستدلاً ولا المستدل
ما نفا ولا يتوجه عليه من طرف المعلن ما يتوجه على المستدل من طرف
المانع لأنه أي انقلاب الوظائف مخصوص بالنقضين أو بالمعارضة
والنقض لا جمالي ونقله لن لا يبعد عن المرام لكن في مخصوصية الانتقال
بالنقضين بحث لأنه التام لما كان في هذه الصورة مثبتاً سنداً
بالدليل أو بالتحريم كان مستدلاً فإذا كان كذلك فيجوز المنع
للمعلن فيكون التام مستدلاً والمعلن ما نفاً **ثالثاً** وهو المنع المستدل بالسند
المساوي في جريان جميع الوظائف **رابعاً** الإبطال بالسند
في ذاته يعني مجرى في صورة كونه السند غير مساوي لجميع الوظائف
التي تجري في كونه مساوياً لإبطال السند في ذاته فإنه مخصوص
بالمساوي كما بينه الشارح في سياق قوله والحاصل وأما إبطال
سندية السند فيجري ههنا كما بينه هناك أيضاً بقوله والثاني
لغيره أما إبطال الاخر فلا غير مفيد أي عدم جريان الإبطال في السند
الاخر بقاء مادة يبقى فيها المنع ويحقق فيها نقيض الم لا تنبش
بإبطاله المقدمة الممنوعة هذا هو المشهور لكن عندنا إنما لا

٢٦
أما لا يفيد إذا كان دليل إبطال الاخر مساوياً له أو لا بإبطال
الاخر كما بإبطال انسانية الشيء الواقع سنداً لمنع لاجوانية
بعدم نقيضه أو بعدم ادراكه فإن الإبطال بعدم التعجب أو بعدم
الادراك يساوي لإبطال الانسانية وأما إذا كان دليل إبطال
الاخر مساوياً للاعم أو لا بإبطال اللاعم المحض من الذي هو نقيض
المقدمة الممنوعة المفروضة عمومه من السند يعني إذا كان الدليل
الوارد لإبطال السند الاخر مساوياً لإبطال نقيض المقدمة
الممنوعة يكون مفيداً لثبوت المنوع به من غفل عن المعنى المراد ههنا
بمعاونة السياق قال حق العبارة أن يقول أن كان مساوياً لنقيض
الاعم وهو الاجوان ههنا انتهى أنه نشأ عن الغفلة عن عود الضمير
في قوله مساوياً إلى الإبطال كما بإبطال انسانية الشيء الواقع
سنداً لمنع لاجوانية لعدم نفسه يتعلق بالإبطال فيفيد فهو
ظاهره أن ما ذكره لإبطال السند صغير وهو مع ضم كبرى اليها
دليل ينتج عين الم بطلان السند ومع ضم كبرى أخرى دليل آخر
ينتج عين الم فيكون اثبات الم بدليل غير دليل إبطال السند لم
يحصل الفائدة من حيث إبطال السند بذلك الدليل بل من حيث
اثبات الم بدليل غير ذلك الدليل فاشتبه الفرق بين الدليلين على
المص فرغم أن حصول الفائدة من حيث إبطال السند وليس هذا
الاتوهم فاسد كما لا يخفى على من له أدنى فطنة وتحقيق ذلك

العلم معنى كون ابطال السند مفيداً ان يثبت الممنوع بواسطة
اقتضاء ذلك الا بطلان بطلان النقيض لما في الطريق الذي
ذكرنا آنفاً ولا شبهة في ان هذا لا يمكن في ابطال السند الا خضوع
وان كان دليله مساوياً لا بطلان الاعم الذي هو النقيض واما ابطال
الاعم مطلقاً فلانه مضر للمعلل لان السند لو كان اعم يكون
مجامعاً للمقدمة الممنوعة تحقيقاً للمعنى العموم فبسبب ابطاله
تبطل مقدمة المم كابطال حيوانية الشيء الواقعة سنداً لمنع
الانسانية بكونه جباراً واعلم ان المطلق قد يستعمل في المفهوم
الكلّي المجرد عن خصوصيات الافراد وقد يستعمل في الافراد
المجردة عن التقييدات والمراد ههنا هو الاول في لا يكون الاعم
مطلقاً ههنا ما يقابل الاعم من وجه بل هو شأله فلا يرد ما قيل
من انه يفهم من تخصيص الابطال في الاستثناء بالعام والخاف المطلق
انه ابطال العام والخاف من وجه مفيد وليس كذلك وفيه في كون
ابطال الاعم مطلقاً مضرّاً للمعلل اي كانه قولهم بعدم فائدة
ابطال السند الا خضوع شيء فتأمل بعد وجه التأمل اشارة الى ما
ذكرنا من انه يجوز ان يكون ما هو اعم مطلقاً من نقيض المقدمة اعم من
وجه من غير ما يحويانية الشيء الواقع سنداً لمنع الانسانية فانه
يلزم من ابطال السند الاعم ابطال المقدمة الا اذا كانت المقدمة
كلية او اشارة الى ان الحكم يكون ابطال الاعم مضرّاً للمعلل

للمعلل ليس بصحيح على اطلاقه لان ابطال الاعم مطلقاً قد يضر
ويفيد غالباً وابطال الاعم من وجه قد يضر وقد لا يضر ولا يفيد
اما الاعم المطلق فلانه كثيراً ما يكون اعم من وجه من عين المم كما يكون
اعم مطلقاً من نقيضه مم يكون ابطاله مفيداً للمعلل وهو موقوف
قد يكون اعم مطلقاً من عينه ايضا فيكون ابطاله مضرّاً للمعلل
لاستلزام انتفاء انتفاء المم كما اذا قال السائل لانه ان هذا
حيوان لم لا يجوز ان يكون ما يجبر عنه فهذا السند اعم من عين
المم ونقيضه مطلقاً واما الاعم من وجه فلانه قد يكون اعم
من وجه من عين المم ايضا في لا يضر ابطاله للمعلل ولا يفيد وهو
ظاهر وقد يكون اعم مطلقاً من عينه كما يكون اعم من وجه من
نقيضه في يضر ابطاله للمعلل كما اذا قال السائل لانه ان هذا
انسان لم لا يجوز ان يكون حيواناً لا بدعاء او اية الى
بدعوى المعلل مساوات السند مع العلم بعدم مساواة ناشياً
من معاندات او بوجوب اي بزعم المعلل مساواة زعماء مرجوحاً
ناشياً من بلاهته ومن غفلته لكنه قد رخص في ايراد نقصان
النذر بالتكون الشذوذ والخصايج النقصان يعني ان هذا
الادعاء والتوقف قليل الوقوع ونقصان في نفسه و قد منع
سند الاطلاق متعلق بكل واحد من المضاف والمضاف
اليه قال في الحاشية بيان تعلقه بالمضاف اعني المنع بوجهين

الاول هكذا سواء كان مجردا او مع السند المساوي او مع السند
الغير المساوي والثاني هكذا سواء كان حقيقيا او مجازيا لغويا
او حذفيا او عقليا الاول اظهر والثاني افيد انتهى وانما بيان
تعلقه بالمضاف اليه اعني السند هكذا سواء كان مساويا او غير مساو
منع تنوير اي تنوير السند مطلقا الاطلاق ههنا متعلق
بالمضاف فقط بالوجه المذكورة وانما في المضاف اليه فلا يتعلق
الاطلاق بالوجود المذكورة وان امكن بوجه آخر غير ما ذكر
الا انه بعيد عن المقام **فلا يسمع** لان الجواز لا يقابل الجواز
ولا يواقع فلا يفيد اي منع تنويره الممثل ولا يضرب المانع قال
في الحاشية هذا على تقدير كون المتعلق بالمنع او السند مجازا
لغويا وانما على تقدير كونه حقيقيا فظاهر ان المنع والسند
ليسا متعلقين له فلذا **التعليق** ترك هذا التعليل في الاصل انتهى
وانما اقتصر على المجاز اللغوي ههنا لانه يعلم من هذا التعليل انه
يكون تعلق المنع بالمنع والسند لكن عدم كونه مفيدا لعدم مقابلة
الجواز وعدم مدافعة وفي غير المجازي اللغوي ليس كذلك وهو
ظاهر **لان كان** اي السند والتنوير في صورة الدليل كالنحو
عنهما ادعى السند والتنوير بلالة اي بلفظ لانه مثلا **يتعلق**
به اي بكل واحد من السند وتنويره **مطلق** **لما اخذ** اي ما هو
في صورة المنوع يعني المواخذة المتعلقة بالسند والتنوير الذي

الذي كانا في صورة الدليل انما هو في المواخذة الصورية اي ما هو
في صورة المنع والنقض والمعارضه لاحقيقتها وما قال فيها
سبق من ان منع الدليل غير مناسب لانغراض المناظرين فانها
هي حقيقتها فلا منافات بين كلاميه فالصورة تقابل بالصورة
واما **منع المنع مطلقا** متعلق بكل واحد من المنعين اي الاطلاق
متعلق بكل واحد من المنع المضاف والمنع المضاف اليه على وجهين
احدهما كون المنع مجردا او مستندا بالسند المساوي او غير المساو
وثانيهما كون المنع حقيقيا او مجازيا او حذفيا او عقليا كما نقلناه
انفا وحاصل الوجهين الاول هكذا سواء كانا مجردين او مع
السند المساوي او غير المساوي والثاني هكذا سواء كانا مجازيين
لغويين او عقليتين او حذفيين واليه اثارت فيما نقل عنه ههنا
وهو انه متعلق بالمضاف والمضاف اليه في الاحتمالات الثلاثة
فنبقى انتهى اقول كون المنع حقيقيا وان لم يمكن المضاف
الا انه يمكن في المضاف اليه فيكون تعلق الاطلاق به في الاحتمالات
الاربعة ولعل لهذا قال فنبقى **فلا يسمع** **قصفا** لانه تعلق
الشك بالشك لما عرفت ان محصل المنع الجواز فلا تدافع بينهما
وهو اي تعلق الشك بالشك غير مقبول **وكذا بطلان**
اي لا يسمع ابطال المنع مطلقا لا بطلان الاطلاق متعلق بالمضاف
اليه بالوجه السبعة المذكورة وانما هو ابطال المضاف فلا

فلا يتعلق بهذه الوجوه وان تعلّق بوجه آخر غير ما ذكر ككون
 بالدليل او التنبية بلا تثبت الاثبات المقدمة الممنوعة لانه اذا
 تثبت الاثباتها بالدليل او بالتحريم مطلقا لزم بطلان المنع
 فيكون الابطال بهذه الوجه مسموعا وموجها كما مر بيانه ولا
 الى تعرض الى السند لو وجد وكذا اذا تعرض الى السند بالوجه
 الموجهة التي مرت لزم بطلان المنع فيكون الابطال بهذه الوجه
 مسموعا وموجها ايضا والى بعض ما ذكرنا اشارت الحاشيتان
 ههنا ثم ان قوله بلا تثبت الاثبات المقدمة آه يشعر ان ابطال
 المنع يسمع مطلقا بعد اثبات المقدمة الممنوعة او ابطال السند
 مع انه ليس كذلك لان ما يوجد بعدها رفعه لا يبطله نعم يمكن
 تعميم الابطال الى الدفع والرفع لكن يابى عنه قوله بان يقال ان
 منعك مردود او مدقوع ويمكن ان يقال ان الترديد بين الرد
 والدفع انما هو محجب المعنى لا بحسب العبارة فقط فيكون الرد
 بمعنى الدفع ليصح المقابلة بالدفع فح لا يباىء عن تعميم الابطال
لانه اذا كان اي المنع متعلقا بدعوى او مقدمة بدعيية
واستقرائيتين بلا شاهد الفاظ انه متعلق بالبداهة او الاستقراء
 اي قوله بلا شاهد متعلق بمنع البديهيتين والاستقرائيتين
 قال في الحاشية في مساحه لان المراد انه متعلق بمنع البديهيتين
 والاستقرائيتين وانما قيد بلفظ الظل لاحتمال ان يتعلق با

ولا يجوز
 الدفع

29
 بالابطال المثبت المفهوم من الاستثناء اي يسمع ابطال المنع
 اذا كان المح فان قلت انه متعلق بكائناته حال من الضمير
 المستكن في كائن قلت ليس المراد بالثقل ههنا الثقل
 الخوي وانما اذا كان المنع مع شاهد وفي بعض النسخ اذا كانا
 بصيغة التثنية والفظ الافراد با رجاء ضمير كان الى المنع المتعلق
 بالدعوى او المقدمة الممنوعة المذكورين الا ان يقال التثنية
 باعتبار متعلق المنع وهو الدعوى والمقدمة المذكورين
 فلا يجوز دفعه فيلزم ان منع البديهي الجلي يجوز دفعه بالدليل سواء
 كان بلا شاهد او معه بل دفعه او دفع المنع باحد الوجوه الموجهة
 السابقة اي في جواب منع المقدمة من اثبات المقدمة او التحريم او التغير
 او ابطال السند المساوي يعني اذا كان بداهة بشاهد يخرج عن
 البداهة عند الخصم فيحتاج الى الاثبات او يكون خفيا فيحتاج الى
 ايراد التنبية مقام الاستدلال وكون الدفع الازالة قبل الواقع
 والرفع الازالة بعده ناسب ههنا ايراد الرفع بعد ايراد عدم جواز
 الدفع بل يقع التنبية ثم يرفع باحد الوجوه او الميتين وجوز
 البعض وهو المرزا جان كذا صرح في الحاشية المنع بعد التسليم
 لكنه يابى عنه الدقوع التسليم اذ الملايم للذوق التسليم المنع اولاً
 ثم التسليم لكن بشرط التعرض بوجه آخر هكذا بينته في الحاشية
 ههنا اقول هذا الكلام ظاهري لا اعتد اياه لان التجوز بسنن

على كون التسليم قبل التأمل والمنع بعد تعميق النظر والاطلاع على
فساده فلا شبهة في جواز المنع والغات عرض المناظرة وإنما
منع على تقدير التسليم بعد تعميق النظر والعلم بصحة في زعمه
فلم يقل بجوازه احد من العقلاء أو كاذب المنع متعلقاً بمقدمة
غير ملتزمة صححتها لعل وجه التخصيص ان الدعوى من حيث هي
دعوى تكون ملتزمة الشبهة بخلاف المقدمة **في** يقال اي حين كون
المنع متعلقاً بدعوى او مقدمة بديهييتين او استقرائيتين
بلا شاهد او مسلمتين او بمقدمة غير ملتزمة يجوز ابطاله بان
يقال ان منعك مدفوع **لان** متعلق بمقدمة كذا اي بديهية
مثلاً وكل منع شأنه كذا فهو باطل وفيه مقابلة اي مقابلة
منع المدعى على منع مقدمة الدليل في الوجوه ففسر اي على هذه
المقدمة الدعوى فتصوره ان منعك مدفوع **لان** متعلق بدعوى
كذا **ومرنا** اي في مقام الجواب مطلقاً سواء كان جواب المنع او الفخر
او المعارضة بل الاستفسار منصب الظن من اطلاق قائم ان
الوظيفة والمنصب يستعمل فيما يخص لاحد المتخاصمين ايراده
من القول في كل مرتبة فلعل اطلاق المصنف ههنا المنصب لعدم
الاستعمال للمقدمة لطلب التحقيق **يجب على المعلل وينفع** وهو اي
ذلك المنصب **لان** يستعمل اي المعلل الجيب اي المعلل الذي
يصدر الجواب وذلك بان يرد التاتل شيئاً من كلامه احتزبه

احتزبه عن المعلل الذي ليس بصدده وذلك بان لم يرد شيئاً من
كلامه لان منصب عدم الاستعمال لم يعتبر بالنسبة الى هذا المعلل
وقوله في الجواب متعلق بقوله ان لا يستعمل **ويطلب عن** **بمنه** الظن
ان المنع بمعنى الرد هذا الشارة الى ان هذا منصب غير مختص بجواب
المناقضة بل يجري في جواب المنوع **ان** **يحقق** اي التاتل ما يورد
من المنع اي الرد اذ **وبما** لا يتمكن **التاتل** من الترجية فالبحث ينقطع
اي اذا لم يتمكن من الترجية فالبحث ينقطع **ويظهر** اي التاتل
الفساد اي ان الغرض للترجية يظهر فساد ثم قوله او يظهر عطف على قوله
لا يتمكن لا على قوله البحث ينقطع كما توهم بعض الناس وقوله
فان **يؤيد** **بذم** **نفر** **يع** على اظهار الفساد لا على المجموع كما لا يخفى فيكون
الاستعمال عبثاً يعني بالنظر الى غاية الامر وحقيقة الالتزام
امر مستفاد عنه والافعال استعمال ايضاً قد يحصل الجواب بل قد
يفسر المعلل اذ استعماله وتفرقة للجواب **وبما** يتقوى التاتل
فيقلب عليه اي ورتباً يصدر من المعلل جواب فاسد بلا روية
فيتضرر على التقديرين ويمكن ان يقال ايضاً ان الاستعمال
ينافي عن اظهار الصواب **او يتذكر** **المعلل** عطف على قوله يظهر
اي اذ رتباً يتذكر المعلل **فيتمكن** من التفسير فيخلص من الخبط
والافحام بل ياتي بمقدمة سالمة **عند** **ترجية** **التاتل** **منه** قوله
عند ظرف لقوله او يتذكر **والتفصيل** اي تفصيل ورود معه وكذا يجب

علم من يمنع أو يجبر رعاية هذا الحكم في جانب التثنية أيضاً وعموم
دليل الوجوب أي قوله ولا نكلا من المنع آه ودليل النفع قوله إذ
ربما لا يتمكن آه على سبيل اللفظ الغير المرتب أما عموم دليل الوجوب
فظاهر وأما عموم دليل النفع فباعتبار الخلاصة فتدبر لأن **كل**
من المنع والوجوب على قسمين في المشهور مفسر للمعلل أولاً و
مفسر له أولاً الظاهر مرتب إنما قال الظاهر لأنه يجوز غير مرتب
لكن خلاف الظاهر فالمعنى إذا الجواب من المجيب مفسر للمعلل ولا مفسر
له سواء كان مفسراً للمانع أو لا مفسراً له أيضاً والمنع من المانع
مفسر للمجيب أو غير مفسر له سواء كان مفسراً للمجيب أو غير مفسر له
أيضاً وهذا يرجع إلى المرتب في المال كما لا يخفى على من له الكمال
فيكون المعنى المنع من المانع مفسر للمعلل كالممنوع الموجبة التثنية
أو لا مفسر له أو للمعلل سواء كان المنع مفسراً للمعلل للمانع كما المنع
الذي يستلزم سنده عين المقدمة الممنوعة بأن يكون مساوياً
لها أو أخف منها إذ يكون سنده المانع مثبتاً للمقدمة المعلل
فيكون مفسراً للمانع كالتثنية التي تمنع ناطقة أو تمنع جواً
ومثله السعود الرقي بالبلغ الذي سنده للمطل إذ يكون السند
مثبتاً لدعوة المعلل فكانه تغية دليله بدليل آخر مثل المانع على هذا
التقديرين كمثل من أعطى السيف شخصه من حيث لا يشعر يقتل
أو لا مفسراً أو للمانع أيضاً أي كما لا ينفع كالممنوع المردودة كما مر

٧١
كما مر آنفاً والجواب من المجيب مفسر للمجيب كالوظائف الموجبة السابقة
للمجيب أو غير مفسر له سواء كان الجواب مفسراً للمجيب كما بطل أحد قسمي
السند لا نعم كما مر آنفاً أو غير مفسر له أيضاً أي كما لا يفيد كالوظائف
الغير الموجبة السابقة للمجيب فالاحتمالات في الحقيقة ستة إنما قال
في الحقيقة تبينها على أن الاحتمالات بحسب العقل متكررة هكذا أن المنع مفسر
للمعلل فقط أو للمانع فقط أو لهما معاً أو نافع للمعلل فقط أو للمانع
فقط أو لهما معاً أو لا مفسراً ولا نافعاً لهما فتعلم احتمالات الجواب بالمقابلة
فتدبر فلعلم وجهه قوله فاقبل إشارة إلى ما ذكرنا والحاصل أن الاحتمالات
لترتقى إلى أربعة وعشرين لأن المنع من حيث الأضرار والنفع
وعدمها بالنسبة إلى المعلل فقط أو إلى التثنية فقط أو إليهما
معاً اثني عشر وكذا في الجواب فتفكر **والمنع** أي المعتبر عنه بأولاً
مردود عند الجمهور هذا على تقدير المرتب وأما على تقدير غير المرتب
فالمثبت مردود فلا تغفل لعدم التدافع وما يجب أن يعلم ههنا
فما شاع وكثرة استعمال الأصوليين والمنكلمين الحل وهو
أي الحل يقيين موضع الغلط المراد بالغلط ههنا ما يغلط فيه أي بيان
منشأ المقدمة التي غلط فيها بسبب فهم المعلل ذلك إذا قال
المعلل الممكن موجود في الخارج والآن لا نتقن إلا مكان على تقدير
ثبوت الثاني باطل والمقدمة مثله فيقول التثنية لأنهم لو لم يكن
امكانه موجوداً في الخارج لا نتقن إلا مكان على تقدير ثبوت وإنما يكون

كذلك ان لو كان امكانه لا كلا امكانه له وبينهما فرق فان مال الاول
الاتصال بصفة عدمية ومال الثاني سلب تلك الصفة فهذا
المنع من قبل الحلل والغلط هو الملازمة ومنشأه فهم امكانه
لا كلا امكانه له فان المعلن يعلم ان الواقع على تقدير كون الامكان
صفة عدمية هو الاول لكن يشتبه عليه الفرق بينهما فيقوم ان الاول
عين الثاني لتغيير التمييز بينهما مع انه ليس كذلك لان معنى الاول
كون الامكان ثابتا في نفس الامر ومعدوما في الخارج ومعنى الثاني
كون الاسكان مستغيا في نفس الامر وهو اى الحل وان وصليته كان
نوعا من المنع الا انه لنوع خصوصية قديدا كونه مقابلة اي مقابلة
المنع اما كونه نوعا منه فلوروده على مقدمة معينة من مقدمات
الدليل مثله واما نوع الخصوصية فلتعينة موضع غلط المعلن ومحل
الاشتباهه بشئ آخر وليس هو طلب الدليل كما قال ولا يقصد به
اي بالحل طلب الدليل كما هو الظن من المنع بل يقصد به اى بالحل ان تما
ذكره غلط ومنشأه فهم هذا من ذاك قال في الحاشية الاولى
فهناك هذا من ذاك ولولا ذلك لما وقعت في الغلط ولا يخفى وجهه
على من له ذوق سليم تدبر انتهى واكثر وقوعه بعد النقص الاجمالي
يعني يورد اوله نقضا اجماليا على دليل ثم يورد ذلك ان مثل الحل
على مقدمة ذلك الدليل بيانا لمنشأه فاده وغلطه واعلم انه
يفهم من كلام بعض الافاضل ان الحل مختص باتل لكن هذا

هذا انما الغلط في بعض الراسل لبعض الافاضل من ان الحل مما يفعله
المستدل والاثبات لعل الحق عدم الاختصاص باتل لان
تعيين المراد لا يقتضي الاختصاص والمعلن كثيرا ما يجيب عن السؤال
بالحل والحل كثر انواع المناقضة وادعى مقدمة من مقدمات
الدليل واما الفرق بينه وبين سائر انواع المناقضة هو ان الحل
انما يكون وادعى من طرق اثبات على مقدمة من مقدمات المعلن
مبنية على الغلط بسبب اشتباهه بشئ آخر ولا يشترط ذلك
في سائر انواعها بل يكفي في سائر انواعها بالمنع لطلب الدليل على
المقدمة الممنوعة تدبر فصل في الدليل عطف على قوله السابق
فمن مقدمة او مقدمة الدليل المشغول به المعينة الظان تقض
الا ان يحتمل على التجربة فصل في كيفية الموجهة من الخصم على الدليل
المشغول به على النقل والمدعى نقض الخصم ذلك الدليل وهو اى النقض
ابطاله اى ابطال الناقض الدليل فهو من قبيل اضافة المصد والم
المفعول والفاعل متروك كما رايت والضمير المحرور راجع الى
الدليل وقوله اى الحكم ببطلان الدليل تغيير لا بطلاله يعني ان ابطال
الدليل هو الحكم ببطلانه واما فشره بهذا مع ان المصريح به فيما
بينهم ان ابطال الشئ اقامة دليل ينتج ابطاله او اقامة دليل
على بطلانه على اختلاف فيه لانه لو فشره فانه يتناول هكذا الخثرة
بالنقض بالنظرية بخلاف ما فشره فانه يتناول النقض بالبداهة

والنظرة جميعاً **المتخلف** أي تخلف الحكم المدعى إثباته أو نفيه عن الدليل
في بعض الصور ولا يتخلف العام الشامل له والتخلف اللازم من الملزوم
فلا يلزم استدراك قوله أو **استلزام** أي الدليل **حضور** **المتخلف**
كالسلسل مثلاً وإنما قال مثلاً لأن حكم استلزامه الدور
واجتماع النقيضين وادتماعهما كذلك أي بشهادتهما أي بشهادة
التخلف أو بشهادة استلزام حضور الفساد وبشهادة أن
النقض لا بد له من شاهد لئلا يكون مكابرة غير مسموعة وذلك
الشاهد هو هذا **التخلف** أو الاستلزام سواء احتجج الإقامة
أو لا **النقض** الإقامتها لكن أفرادها وتأويل كل واحد منهما أو بتأويلها
بالشاهد ولا يبعد وجوعه بالشاهد الدال عليه لفظ الشهادة
في قوله أي بشهادتهما **بغير** أن يشاء إبطال الدليل أحد هذين
الأمريتين سواء احتجج الإقامة وذكره حين الإبطال وذلك
إذا كان بطلان الدليل نظرياً أو لم يحتجج الإقامة وذكره حين
الإبطال بل يراد في ذهنه ويجعل مثلاً له وذلك إذا كان
بطلان بديهيّاً فلا يخرج النقض بالبدهية أي فلا يرد النقض
على التعريف بخروج النقض في صورة بدهية بطلان الدليل
والحاصل أن كان النقض بالبديهيّة وهو ما يمكن الحكم
ببطلان الدليل بديهيّاً فيه فلا يحتاج الإقامة الشاهد
عليه بل يكفي وجود الشاهد ذاته فلو لم يعظم واقصر على الإقامة

٧٢
الإقامة لمخرج هذا النقض لا يقال أنه إذا لم يعظم النقص شاهد من ذلك
الشاهدين فكيف يكون النقض بشهادتهما لأننا نقول ترك الإقامة
لأجل البدهية لا يقتضيه عدم كون ذلك النقض بشهادتهما لا ترى
أنه لو لم يوجد الشاهد ذاته لما صح الحكم بالبطلان فضلاً عن أن يكون
بديهيّاً فهذا المعنى كون النقض البديهي بشهادة ذينك الشاهدين
وأما نقض النظري فكونه بشهادة متما مشروط بالإقامة فلا يرد
المكابرة تدبر والتقابل باعتبار حكم خاص بالأول فيه هذا جواب
عن سؤال مقدّر تقديره أن التقابل بين **التخلف** والاستلزام لغير
بصحيح لأن الأول يعني حضور الفساد فأجاب بما ترى وقوله
فيه يتعلق باعتبار حكم والتقدير راجع إلى الأول وحاصل السؤال
أن **التخلف** وإن خصر بتخلف الحكم المدعى فساد محصور في نفسه
فلم قابله وحاصل الجواب فهو أن **التخلف** بالمعنى المذكور وإن كان
فساداً محصوراً في نفسه إلا أنه لا اختصاصه بحكم خاص به **التي** أنه
مقابل له والمراد بالحكم الخاص به ما سيظهر عنه بيان المضبوطات
الموجبة من طرف الممثل من تعلق المعين في **التخلف** بالصغرى دون
الكبرى ووجوب تسليم المقدمة الأولى عند منع الثانية إذا منع كليهما
ونصيره أو نصير النقض إجمالاً قوله إجمالاً لا يجوز أن يكون قيداً
للقض أو للتصوير إنما يكون تفصيلاً لوالى بالمثال أما الأول
فظاهر وأما الثاني فلأن التصوير إنما يكون تفصيلاً لوالى بالمثال

الجزئي وما ذكره صحتها من التصور اجمالي وهو ظاهر **ان دليلك هذا جار**
في مادة كذا اي جار بعينه في تلك المادة بان لا يكون الدليل الوارد
على المدعى والدليل الجارى في تلك المادة متفقا وتبين الالف في الموضع
يريد به موضوع المطلوب اي الاله الا صغر ذلك اي عدم تفاوت الدليلين
الالف في الموضوع كائن في القياس لا اقتراني للحملي كان يقول المستدل
الكلام صفة ازلية لانه اسند الى ذاته تعالى بقوله وكلم الله موسى تكليما
وكلما اسند الى ذاته تعالى فهو صفة ازلية فينقضه السائل بان يقول
هذا الدليل جار في الخلق بان يقال انه اسند الى ذاته تعالى بقوله تعالى خلق
سبع سموات فهو صفة ازلية فتفاوت الدليلين ليس الالف
الموضع وهو في الاول الكلام وفي الثاني الخلق او المحكوم عليه للمطلوب
عطف على قوله في الموضع وذلك اي عدم التفاوت الالف في المحكوم عليه
للمط كائن في القياس لا اقتراني الشرطي نعم هذا اما ان يكون تمام
المحكوم عليه اي المقدم وهو انما يكون اذا كان المقدم والثاني من
مقدمتي الاقتراني الشرطي غير مشتركين في الموضوع كما اذا قلت
ان كانت الشمس طالعة فالارض مضيئة وكلما كان الارض مضيئة
فالنهار موجود فينقض هذا الدليل مجريانه في ظهور البدر في الليل
بان يقال اذا كان البدر ظاهرا في الليل فالارض مضيئة وكلما كان
الارض مضيئة آه لكن لا يقال ان كان البدر ظاهرا في الليل فالنهار
موجود واما ان يكون في جزء المحكوم عليه وهو اذا كانا مشتركين في الموضع

في الموضوع كما تقول ان كان هذا الشيء انما فهو حشاش وكلما كان
حشاشا فهو كاتب فينقض مجريانه في كون هذا الشيء حشاشا بان يقال
فهو كاتب وكما تقول لو كان الكلام مستندا الى ذاته تعالى كان صفة كمال
ولو كان صفة كمال لكان صفة ازلية فينقضه السائل بان يقول هذا الدليل
جار في الخلق بان يقال ان كان الخلق مستندا الى ذاته تعالى كان صفة كمال
ولو كان صفة كمال لكان صفة ازلية فانما يكون التفاوت باعتبار الكو
والخلق كما يكون في الاول باعتبار الانسان والفرس هذا اذا تركب
الاقتراني الشرطي من المتصلات الصرف واما البواقي فتدكرها اعتمادا
للزكي او في الجزء المتكرر بعينه فيه خطأ لانه ان كان المقدم والثاني
مشتركين في الموضوع فالشواوت باعتبار المحكوم عليه في الجزء المتكرر
وغير المتكرر لانه الجزء المتكرر فقط نفيا كما اذا قال الحكيم العالم ليس
بمتغير لانه لو كان متغيرا لما كان مستندا الى القديم لكنه مستند فهو
غير متغير فينقضه السائل المتكلم بان قال ان دليلك هذا منقوض
لانه جار في الحوادث اليومية بان يقال انها غير متغيرة لانها لو كانت
متغيرة لما اسندت الى القديم لكنها مستندة الى القديم فهي غير
متغيرة فالدليلان لا يتفقا وكان الالف الجزء المتكرر من جهة النفي
او اثباتا كما اذا قال الحكيم العالم قديم لانه كلما كان مستندا الى القديم
فهو قديم لكنه مستندا اليه فهو قديم فينقضه السائل المتكلم بان قال
ان دليلك هذا منقوض لانه جار في الحوادث اليومية بان يقال

انها قديمة لانها كلها كانت مستندة الى القديم فهي قديمة لكنها مستند
اليه فهي قديمة فالذي ليلان لا يتفان الا في الجزء المتكرر ومن جهة الاثبات
وذلك اي عدم اختلاف الدليلين في الجزء المتكرر كائنا في القياس
الاستثنائي كذا قال بعض الافاضل عصمة الله تعالى في لطف تأمل
نعم لا يخفى سقامة قوله بعينه نفياً او اثباتاً حتى يكون قوله بل الصواب
ان يقال بعينه او نفياً او اثباتاً حتى يكون قوله بعينه نظراً الى ما يستثنى
العين وقوله او نفياً او اثباتاً الى ما يستثنى النقيض تدبر فيه وما
قل ان ذلك الجزء يتكرر بعينه على طريق اثباته فيما استثنى العين
ويتكرر بعينه على طريق نفيه فيما استثنى النقيض فليس شيء ضرورياً
ان التكرار بعينه لا يتصور فيما استثنى في النقيض أصلاً الا انه يرد
بالعينية العينية مادة مع قطع هذه الشبهة النظر عن الصورة
لكن بعيد جداً عن اللب والحق لا يخفى هذه الشبهة عن الحاشية نعم
يمكن توجيه ما في بعض النسخ من قوله الجزء المتكرر نفياً واثباتاً
بدون ذكر بعينه بان يراد منه الجزء المتكرر من جهة احدها او موجهة
كلهما لكن لا يخفى بعده ايضاً والحاصل ان العبارة الحالية عن التكلفات
الواحدة ما قلنا كما وقع في اكثر نسخ مير الفخري **نسخة عن حكم مدعى**
اي الدليل اي متخلفاً عن ذلك الدليل حكم مدعى وكل دليل هذا شأنه
فاسد فدليلك فاسد والحاصل اي متخلفاً عن ذلك الدليل
المحكوم الذي يشتمله مدعى ذلك الدليل فالمراد بالحكم هنا هو

هو المحكوم به او الحد الاكبر وسعني التخلف مهننا ان لا يصدق ذلك
المحكوم عليه تلك المادة مع ان الدليل يقتضيه صدقه عليها فهو من قبيل
تخلف اللازم عن الملزوم فيكون بطلان الدليل في الحقيقة لبطلان
لازمه اعني مدعاه في صورة الجريان **وهو اي دليلك مستلزم**
لثبوت مثل ما ذكر دليل هذا اي التخلف والجريان كما في الاول
والاستلزام كما في الثاني **شأنه فاسد** قوله وكل دليل هذا شأنه
هذا يصلح كبرى للصغرى من المذكورتين ولذا فتر بقوله اي
التخلف والجريان كما في الاول والاستلزام كما في الثاني فواقع
وقع في بعض النسخ من تقدير الكبرى للصغرى الاولى في سياق
قوله متخلفاً عنه حكم مدعاه بقوله وكل دليل هذا شأنه فاسد
فدليلك فاسد مما لا طائل تحته لا سيما بعد تبين هذا في قول المصنف
وكل دليل هذا القول اي التخلف والجريان الخ والصواب عدمه نعم
في هذه النسخة نصريح بالنتيجة لكنه ليس بلازم لظهوره ولذا
تركه المحقق المتن **وما اوردنا من جهة من جهة اخرى في قوله**
اد قيسر التخلف من غير متعلقان بمقدمتين **سفر** ... اي لصغرى قياسر التخلف مع
لان صفراء لكونها مقيدة بها حال وهو قوله تخلف عنه حكم مدعاه
مشيرة الى مقدمتين الاولى انه دليلك هذا اجازة في تلك المادة
والثانية ان حكم مدعاه يتخلف عنه اي عن الدليل فيها اي في تلك
المادة قال في الحاشية سواء كان المعنا متعلقان بهما ابتداء وهو

اي لصغرى قياسر التخلف مع

المناقضة الحقيقية او بواسطة منع مدعى الناقض اعني دليلك باطل
وهو المناقضة المجاز العقلية او الهذ في فلا قصور في بيان للوظائف
تدبر والمنع الاول يتعلق بالجريان والثاني بالتخلف اذ يعلم من قوله
سابقا في التصوير ان دليلك هذا جارية مادة كذا متخلفا عنه حكم
مدعاه ان المقيد اعني الجريان هو المقدمة الاولى والعقد اعني التخلف
هو المقدمة الثانية فلا يرد ان هذا البيان مغلق لا يعلم منه ان اى
المقدمتين اولى وان ايتما ثانية وان اى المنعين اول وايتما ثان
فلا ينظم قوله على تقدير تسليم الاولى **فاحد** اى احد المنعين
بلاعين اى بلا تعيين فيل الظ لا حاجة اليه اذ المتبادر من احدها
عدم التعيين لكنه صرح به اشارة الى وجوب عدم التعيين ههنا
لانه لو تعين فاما يتعين متعلقه في يلزم تحصيل الحاصل ههنا فهذا
اظهر فساد ما قيل انه ليس بصحيح لوجود التعيين ههنا والحاصل
اشار بقوله بلاعين الى ان الاضافة في احدها مقبولة بالعهد الدعوى
وان كان الاصل العهد الخارجي وانما احتاج الى هذا الاعتبار لان
المنعين متقينان باعتبار تعيين مورد ههنا كما عرفت فلو لم يعين
ما قلنا لزم ان يكون قوله متعلق باحدها تحصيل الحاصل فعلى هذا
لا يرد ما قيل الظ انه لا حاجة اليه و ما قيل انه سهو لوجود التعيين
سابقا ولا حقا انه يقتضيه جواز تعلق المنع الاول بالمقدمة الثانية
وتعلق المنع الثاني بالمقدمة الاولى وهو خلاف المقدور متعلق **بأمة**

بأحد اى المقدمتين والمنع **الاول** متعلق بالمقدمة **الاولى**
فيقول المعلق في منع المقدمة الاولى لاننا جارية ذلك
المادة اذ قد اعتبر فيه اى دليلنا قيد لا يوجد لا يوجد ذلك
القيد فيها اى في تلك المقدمة كما اذا قال المعلق الزكوة واجبة في
الدرهم والديناير لانه متناول الض وهو قوله عليه السلام اذ زكوة
اموالكم فينقضه التل بان يقول انه جارية التل الى الجواهر متخلفا
عنه حكم مدعاه فيقول المعلق لا سلم لاسم جريانه في تلك المادة
اذ قد اعتبر في دليلنا قيد وهو التل لا يوجد فيها ويقول المعلق في منع
المقدمة الثانية لا سلم تخلف الحكم لانهم يتخلف بل انما يتخلف اذا كانت
المراد من المدعى ما فهمته كما اذا قال المستدل العالم حادث لانه يمكن
فينقضه التل بان يقول انه جارية صفات الله تعالى مع انها واجبة
لاحتياج الممكن الى العلة فيلزم ان تكون حادثة فيقول المستدل
لانهم تخلف لان المراد من المدعى ليس ما فهمته من الحدوث الزمانى
بل المراد منه الحدوث الذاتى او المراد من تلك المادة ليس ما فهمته
من انها واجبة بل هي ممكن ولا يلزم حدوثها لانها محتاجة الى العلة
القابلية والحادث ما كان محتاجا الى العلة الفاعلية واما اذا كانت
المراد منهما اى من المدعى والمادة هذا اى ما قلته فتكون تلك المادة
داخلة في حكم مدعاه اى الدليل يعنى فيصدق على تلك المادة حكم
مدعاه اما سلبا او ايجابا فلا يتخلف اى حكم مدعاه عنه **لكن**

٧٧
على تقدير تسليم المقدمة الاولى المراد ههنا هو الاول في المنع لا
في الذكروا انه اذا منع الجريان كان ذلك المدعى ليس مدعى
دليلي هذا واذا منع التخلّف كان قال انه من مدعى دليلي فيستلزم
اجتماع التقيضين وما هذا الاعتراف فاد ذلك الدليل ان اراد
منع كليهما اي كلا المقدمتين والا اي وان لم يرد منع كليهما بل
احدهما فقط فلا اي فلا يشترط تسليم المقدمة الاخرى امانا في
الاولى فقط واما في الثاني فلانه لم يتعرض للمقدمة الاولى نفيًا او اثباتًا
فلا حاجة الى تسليمها بحسب الظاهر واما بحسب اعتقاده فلا بد ان تكون
مسلمة والا يلزم اعتقاده فاد دليله وهذا الشرط اعني
تسليم المقدمة الاولى واجب ههنا اي في ارادة منع كليهما والا اي
وان لم يسلم يلزم اعتراف فاد الدليل لانه حين منع الجريان اعترف
بان هذا المدعى ليس مدعى دليلي فيلزم اعتراف فاد الدليل
من حيث لا يشعر لاستلزامه اجتماع التقيضين كما لا يخفى لزوم
ذلك الاعتراف على المتأمل واما منع كبراه اي كبرى التام فهو
اي ذلك المنع غير جيد وان جوده اي ذلك المنع بعض المحشين فتدبر
هذا عند من لم يقل بتخصيص العلة فاذا ظهر المانع لبثوت الحكم
منفوا الجريان دون الكبرى لان عدم المانع جزء من العلة او شرط
لها هذا مذهب جمهور الحنفية واما من قال بتخصيص العلة فتجوزوا
منع الكبرى مستندًا بانها اظهر المانع من ثبوت الحكم كما قال في التلويح

في التلويح ان الحكم قد يتخلف عن العلة العقلية اي كما يتخلف عن
العلة العقلية كما لا عرق بالنار عن الحشب المطلق بالطلوع
المحلول انتهى فاذا قال المستدل هذا الحشب محرق لا زحشب
ملقى في النار وكل حشب ملقى في النار فحرق فيقول الناقض
هذا الدليل جاز في الحشب المطلق بالطلوع الملقى في النار مع
تخلف الحكم عنه فالمعلل امانا ان يمنع الجريان مستندًا بتحرير
الدليل بان المراد انه حشب ملقى في النار مع عدم المانع من الاوراق
وهذا عند الفرقه الاولى واما ان يمنع الكبرى مستندًا باظهار
المانع بناء على جواز التخلّف عند وجود المانع من ثبوت الحكم عند
عند الفرقه الثانية ويجوز منع الكبرى عند الفرقه الاولى
بناء على الترديد مثلاً يقال اردت من الجريان جريان الدليل
مع جميع قيوده المعبرة فهو غير مسلم وان اردت مطلقًا
فلا نعم الكبرى وان اراد الى هذا بقوله فهو غير جيد ثم كون
المع عند الفرقه الثانية هو الكبرى انما هو في الدليل العقلي
والعقل الفلاني لا العقلي اليقيني بل الم فيه عندهم هو الجريبات
ايضاً والى هذا التفتيش اثار بقوله فتدبر تغيير الدليل بعضاً
او كلا فهو اي قوله وتغيير الدليل بالرفع عطف على منعان هذا
وارد على الحكاية فلا يرد على الشكايه الشكايه والمحصل
ان الوظايف الموصيه من طرف المعلل تغيير الدليل ان لم يهتد

المعلل على المعبر المذكور ويج والآ فالواجب عليه ابراهه ليستم
استدلاله بالدليل الذي ادعى صحته ثم التغير شامل للانتقال
لانه ان كان كلا فالانتقال والافقير وليس بانتقال وان
تغير الكل تغير البعض مثاله كما اذا قال المعلل العالم حادث لانه
محل الحوادث من الحركة والسكون فيقول الناقص هذا الدليل
جارية الافلاك مع انها قديمة فيقول المعلل لانه متغير وكل
متغير حادث وقد يرد اي الدليل وقد يرد اي
مادة جريان الدليل قد حرر كيف يحرق الحرير فتذكر اما كيفية
حرير الدليل فحررت عند بيان المنع الاول بقوله اذ قد اعتبر
قيد لا يوجد فيها واما كيفية حرير المدعى فحررت عند بيان المنع
الثاني ايضا بقوله انما يتخلف اذا كان المراد من المدعى ما فهمته واما
كيفية حرير المادة فحررت عند بيان المنع الثاني ايضا بقوله او من
فلان المادة ما فهمته لكن الاحسن ان يجعل هذه الحريرات
اي حرير الدليل وحرير المدعى وحرير المادة اسانيد المتغير الاول
او حرير الدليل بالاول اي منع الجريان والثاني اي حرير المدعى
قال في الحاشية والمراد بالثاني المتأخر عن الاول بالثاني
اي منع التخلف ولم يفرض بالثالث اعني حرير المادة بناء على انه
يجري في كلهما تدبر والنقصان ان ابطال الدليل
المستنبط من التخلف والاستلزام المذكورين يعني ان

78
يعني ان وظيفة المعلل في مقابلة نفقات انزل النقصان ابطال الدليل
المستنبط من التخلف والاستلزام المذكورين في تعريف النقص
بأحد ما يتعلق بالابطال والضمير للتخلف والاستلزام نقل
عنه ان في ذلك الاستلزام ههنا قصور انتهى وجهه ان الكلام
في بيان وظائف المعلل في مقابلة قياس التخلف لا قياس الاستلزام
بقرينة قوله فيما بعد والثاني او قياس الاستلزام كالاول ثم ان
معلق التخلف مبني على جواز التخلف فانه يجري ح شاهد التخلف
في الدليل الذي تخلف عنه حكم مدعاه لما منع من ثبوت الحكم بخلاف
عن ذلك الشاهد حكم مدعاه وهو البطلان هذا عند من قال
بتخصيص العلة واما عند من لم يقل به فلا يجوز اصلا واما الخلق
تعلق التخلف بالاستلزام فيه طريقان الاول ان يكون صغره
مقدمة واحدة كما ذكر في هذه الرسالة والثاني ان يكون
تلك الصغرة متضمنة لمقتضيتين احديهما ان دليلك هذا
مستلزم للتشليل مثلا والاخرى وهو فاسد اذا عرفت
هذا فاعرف انه ان اخذت الشاهد من الطريق الثاني فلا يتوجه اليه
النقص بالتخلف اصلا واما ان اخذت من الاول فلا يتوجه ايضا
اذا كان كبراه بديهية كاجتماع النقيضين والصادر بالبدية
واما اذا لم تكن بديهية فلا كلام في توجيهه كالتشليل مثلا فانه
يجري في الدليل المستلزم للتشليل الجائز متخفا عنه حكم مدعاه

وهو الفساد واما تعلق النقض بالاستلزام بكل واحد من الشاهدين
فبني على جواز استلزام ذلك الشاهد من خصوص الفساد فمنا
حققتنا في هذا المقام عرف وجه قوله لكن في تعلق النقض بالنقض
كلام فامل او المعارضة عطف على ابطال الدليل يعني ان الوظيفة
في تلك المقابلة المعارضة ايضا مجموع المعطوف والمعطوف عليه
فغير للنقضين التحققين في هر تفرع قوله ففيه تغليب اي في قوله
النقضان على المعارضة وطريق المعارضة ان يقيم دليلا
والا على صحة جميع المقدمات ان امكن او يقيم دليلا على صحة
كل من مقدماته ثم يستدل بصحة كل منهما على عدم بطلان
نفس الدليل لكن في تعلق النقض بالنقض كلام فامل لعل
الكلام ما شرنا اليه ان النقض بالتخلف او الاستلزام مصارم
للبدهي سواء تعلق بالدليل المستنبط من التخلف او الاستلزام
مصارم للبدهي لانه استلزام هذين الدليلين مدعاها الذي
هو بطلان الدليل بدهي فلا يكون مسوعا واما النقض
باستلزام الفساد سواء تعلق بالدليل المستنبط من التخلف
او الاستلزام فجاز اذ هذا الدليلان يمكن ان يستلزم
فاد آخر وقوله فامل اشارة الى التقريب بينهما **فان**
او قياس الاستلزام **ه** لانه او قياس التخلف في جميع الوظائف
المذكورة او في جميع انواعها من المعين والنقضين والتحرير

والتحرير والتغيير لانه افرادها فلا يرد تحرير المدعى ثم ان هذا القول
انما يحتاج اليه اذا كان قوله والثاني كالاول مبتدأ وخبر واما اذا
كان تقديره وفي الثاني اي الوظائف الموجهة من المعلن في الثالث
كالاول اي كالوظائف التي في الاول كما هو مقتضى سياق كلامه
فلا يحتاج اليه تدبر الا ان **احد المعينين** المتعلقين بمقدمتين فميتين
الحاصلتين لصغره يفهم منه ان المعين هناك عين المعين ههنا
وليس كذلك فالاول وان يقال الا ان **احد المعينين** ههنا **معار**
بصغره **والآخر بكبراه** هذا مبني على اخذ شاهد الاستلزام من
الطريق الاول كما فعله لكنه ليس بصحيح على اطلاقه اذ قد يكون
الكبرى بديهية كما ذكرنا انفا فلا يتوجه اليها المنع واما على تقدير
الاخذ من الطريق الثاني فلا يتعلق بكبراه منع اصلا بل يتعلق
احد المعينين باحدى مقدمتي الصغرى والآخر بالآخرى مع ان
الشروط التي **وهو تسليم المقدمة الاولى** ليس بواجب ههنا
لعدم الضرر للمعلن لان اجتماع المعينين ههنا غير ضرر لعدم ايجابه
اعتراف فساد الدليل بخلافه في الاول بل لا يوجب ابل الشروط التي
لا يوجب لان المعلن ان منع الصغرى ينبغي له ان ينتظر الجواب من
التأخير لاحتمال كونه ملزما فمع الكبرى قبل الانتظار اشتغالا
بما لا ينبغي **ويرد** اي المعلن **فصغره** او قياس الاستلزام هذا اشارة
الى الفرق بين منع القياسين بدليل قوله **ه** الا في ويجوز الرد

في صغرى الاول بان يقال ان اردت من الجريان جريان الدليل بجميع
قيوده فالصغرى ثم وان مطلقا فالكبرى ممنوعة الا ان يقال
ان هذا مبني على الراي الجيد تدبر في صغرى باعتبار ومنع كبراه
باعتبار آخر بان يقال ان اردت بقولك هو مستلزم للتسلسل
المستلزم للتسلسل المحال فلانم الصغرى يمكن منها جعل
التحرير سند المنع بان يقال وانما يستلزم له لو لم يعتبر فيه قيد كذا
اما اذا اعتبر فلا يستلزم له وانما جعل تحرير المدعى سند المنع
في الكبرى فلا وان شئت جعل تحرير الدليل سند المنع في الصغرى
وتحرير المدعى سند المنع في الكبرى فقل ان اردت بقولك هو
مستلزم لادقناع النقصين انه مستلزم له في الامر الموجود فلانم
الصغرى وانما يستلزم له لو اعتبر في الدليل قيد الوجود وان اردت
انه مستلزم له مطلقا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى ممنوعة
وانما تكون الكبرى مسلمة ان لو كان المراد من المدعى ما فهمته من
كونه امر موجودا وان اردت انه مستلزم للبس مطلقا اي
سواء كان محالا كما في الامور الموجودة المترتبة الجمعية في
الوجود لجريان برهان التطبيق فيه باتفاق من المتكلمين والحكام
او غير محال كما في الامور التي ذكرها فالصغرى مسلمة لكن الكبرى
ع لان التسلسل في الاعتباريات كما اذا قبل الواحد نصف
الاثنين وثلاث الثلثة ورابع الاربعة الى عشر العشرة وكذا

وكذا الى غير النهاية والمعدومات وغير المرتبة وفي المعدات والغير
المجموعة ليس محال واعلم ان قوله لان التسلسل في الاعتباريات
الى انما يصلح للتسندية على مذهب الحكماء وانما على مذهب المتكلمين
فلا يصلح للتسندية على اطلاقه لان الحكماء شرطوا في حالية الشر
كونه في الامور المجمعة في الوجود الخارجي وكونها مرتبة بحيث
يقصّر الاول الثان والثاني الثالث وهكذا كاقصناء المعلول
العللة ليمكن جريان برهان التطبيق المثبت لمحايلة الشر
وكذا ان البدهاين وانما التسلسل في الاعتباريات في غير
ممنوع لعدم الترتيب اذ ينقطع بانقطاع المعبر وكذا التس
في المعدومات والمعدات اما الاول فلعدم الوجود وانما الثاني
فلعدم الاجتماع ومن هذا ظهر ان قوله وغير المرتبة وقوله غير المجموعة
اشارة الى عللة عدم استحالة الشر فيهما وانما عند المتكلمين
فالتسلسل محال مطلقا لانهم لم يشترطوا في برهان التطبيق
الا الوجود دون الاجتماع والترتيب تدبر ويجوز الرد في الاول
اي قياس التخلّف وانما اخره الى ههنا المناسبتين في الردية لكن
ليس في صغراه بل في مقدمات دليل المعلل ومادة الجريان فيمنع
الجريان باعتبار والتخلّف باعتبار اخر يعني يرد المعلل في مقدمات
دليل نفسه اما في صغراه ام في كبراه مثال الردية في مقدمات دليل
المعلل فيما اذا قال هو ان العالم مستند الى القديم وكل مستند الى

القديم قديم فينقضه الناقض المتكلم بان يقول ان دليلك هذا جاز
في الحوادث اليومية متخلفا عنه حكم مدعاه وكل دليل هذا شأنه
فاسد فاجاب المعلن بان قال ان اردت بالاستناد الذي في مقدمتي
دليلنا الاستناد على سبيل الاختيار فلا تخم الجريان لان الاختيار
ليس مذهبنا وان اردت الاستناد على سبيل الاجاب سلمنا
الجريان لكن لانم المتخلف ومثال الرد يد في المادة كما اذا قال
المعلن في هذه الصودرة ان اردت بالحوادث اليومية الحوادث
الزمانية فلا تخم الجريان وان اردت الحوادث الذاتية سلمنا
الجريان لكن لانم المتخلف وما ينبغي ان يعلم منها انه قد يرد النقض
بترك بعض قيود الدليل اي دليل المعلن والناقض السائل اي
بسبب ترك المعلن بعض قيوده وشروطه فالبراء سببية فيكون
ترك بعض القيود سببا للنقض من طرف السائل من غير ان يتخلف
الحكم عن الدليل او يستلزم فسادا اخر فيكون هذا فسادا ثالثا
من الشاهد غير مشهود وهذا يقتضي ان لا يعم استلزام الدليل
المال تدبر ويحتج هذا النقض نقضا مكسورا وانما سمي
هذا النقض مكسورا لان النقض في اللغة الكسر فكان الناقض كسر
بعض شعب الدليل فسمي هذا النقض مكسورا بهذه الملازمة
فقد بر كان يقول الشافعي في نفي بيع الغائب من اضافة المصدر الى
المفعول اي في بيع البائع المبيع الغائب قال في الحاشية الاولى

الاولى في نفي عقد الغائب يظهر وجهه بالفكر القاض ان نفي لعل وجهه
ان الحكم المدعى على ذلك التقدير في البيع فلا حاجة لان يقال يتخلف عنه
نفي البيع في تلك المراءاة واما نفي العقد فله وجه لا مكان العقد
في المراءاة دون البيع وقيل وجهه انه يحتمل البيع والشراء فيعتبر
القيود بالنسبة الى البائع والمشتري فيلازم قوله عند العاقد ليس
بصفة التثنية تدبر انه بيع مجهول الصفة عند العاقد حين العقد
وكما هو شأنه هكذا لا يصح بيعه فيقول الناقض هذا منقوض
بما لو تزوج امرأة لم يرها فانها مجهولة الصفة عند العاقد حين
العقد والحال انه اي النكاح صحيح فقد حذف فيه اي في دليل الناقض
فيكونها مبيعا ونقض الباقي وهو كونه مجهول الصفة حال العقد
وجعله كالمعدوم ولا يلزم من جعل هذا الوصف جزءا من العلة
في الذكر كونه جزءا من العلة الا اذا دل الدليل عليه فلا يكون النقض
المذكور مكابرة ويحجب عنه اي عن هذا النقض بان العلة هو المجموع
اي مجموع المذكور والمحذوف قال في الحاشية وهذا المجموع لا يجوز
في تلك المادة وهو ظاهر فهذا الجواب في الحقيقة منع للجريبات
انتهى قيل يحتمل ان يكون البيتين بان العلة هي القيود المذكورة آه
اثباتا للمقدمة المنوعة وهي الجريان واما لو اخذ عند جريبات
المجموع في اما ان يبين علية القيود المذكورة مع عدم مدخلية
المحذوف في العلية ايضا او جريان المجموع فاما ما كان يكون

ذلك التبيين في الحقيقة اثباتا للجران ايضا فعلى كل من التقادير المذكورة
لا يندفع النقص بذلك الجواب بل يحتاج في دفعه الى وجه من الوجوه
السابقة تدبر ولا يلزم من عدم عملية البعض عدم عملية المجموع
فلا نقض عليه الا ان يبين بان العملية هي القيود المذكورة فقط
ولا دخل للمحذوف في العملية في يصلح النقص لوروده على ماله
صلوح العملية ولا يندفع بهذا الجواب بل بوجه آخر من الوجوه
السابقة كما اشرفنا انفا والخاص يكون نقضا باجزاء صلاحه
الدليل وزيدته كما اذا قال المعلق البيت حادث فاذ انتفا
لانه مركب من الاجسام المختلفة وكل ما هذا شأنه فهو حادث
لان المركب يحتاج الى الاجزاء وكل ما هذا شأنه فهو حادث
وقال لنا قضا خلاصة هذا الدليل وهو الاحتياج جار في
الافلاك مع انها قديمة ومن اوظايف المرجحة من طرف اشكال
الدخول في الدليل بانه مشتل على مقدمة مستدركة هذه الوظايف
وان احتملت المنوع الثلث الا ان الاحتمال الرابع عنده كونها
مناقضة ولذا قدمه في البيان على كونها نقضا فعلى هذا ينبغي
ان يذكر هذه الوظايف عقيب المناقضة لانها لعدم تحققها
في كونها مناقضة ذكرها عقيب النقص لرجحانه على كونها معارضة
ولذا لم يذكره في الاصل بل اشار اليه في الهامش لاطا لى
لا فائدة يجتريها اى المقدمات هذا بيان للمعنى المراد من قوله

من قوله مستدركة احتراز عن الاستدراك الذي وضع له لكن
لا بدخل بانه يحتاج الى مقدمة اخرى والدخل بانه غير مستلزم
للمعنى وهذه وظايف موجبة على الاصح انما قال على الاصح تبينها
على ان ما قبل الاول من قبيل تعيين الطريق وهو خارج عن
قانون التوجيه فليس باصح لو قورعه في كلام المحققين والتحقيق
انه اذا قال ان اثل ان دليلك مشتل على امر مستدرك فان
اراد به ترجيح الطريق الحالي عن ذلك الاشتمال فهو ح من قبل
تعيين الطريق خارج عن قانون التوجيه وان اراد به منع دعوى
ضمنية بناء على ان المعلق كان ادعى حسن دليله فالتاثل
منعه مستدرك بذلك الاشتمال فهو ح من دأب المناظرين وما
وقع في كلام المحققين من هذا القبيل ويه ان هذه الدخالات
شائعة في محاورات الفحول فالصحيح ان يقال على الصحيح دون
الاصح لان مقابل الصحيح هو الفاسد كما ان مقابل الاصح هو
الصحيح ولذا قيل ان الصحيح يبلغ من الاصح لكن فيها اذ في هذه الوظايف
ترددانها هل هي من المناقضة ام من النقص وانما لم يقل ام من
المعارضة مع انه من جملة محتملاتها كما اشار اليه في الحاشية
فيما سيأتى عند قوله فلا تحبط لانه وان كان من محتملاتها
الا انه لم يصرح به فيما بينهم ولذا لم يقل وقال آخر من المعارضة
ومقصوده دحمة الله بيان وقوع التردد بالنظر الى المصريح به فيما

بينهم **قال بعض الفضلاء** انهما اي هذه الوظائف **من المناقضة حقيقة**
كونها حقيقة مبني على دخول هذه القطبايا في تعريف المقدمة بناءً
على التعميم باللمية والعلمية او مجازاً واما كونها مجازاً فبني على
كونها دعاوى ضمنية هيها غير داخل في المقدمة على تقدير عدم ذلك
التعميم تدبر **بعض حقيقة لغوية** او مجازاً لغوياً واما كونها مناقضة
حقيقة لغوية فعلى تقدير تعلقاتها بالاستلزام الذي مقدمه
في دعه اما حالاً او مالا واما كونها مجازاً لغوياً فعلى تقدير تعلقاتها
بالدعوى ضمنية التي ادعاها المستدل وهي انه لا مقدمة مستدركة
في الدليل ولا احتياج في المقدمة اخرى ولا استلزام المدعى
وقال آخرون انهما **نقض الاجمالي** فبين وجه كونهما
من المناقضة ووجه كونهما من النقضة **واخترا وجههما** الى احسنهما
اما كونهما من المناقضة فلان الاستلزام عما يتوقف عليه صحة
الدليل قطعاً على ما اشرنا اليه في تعريف المقدمة بقولنا او علمياً
الاول ان يرد بين كونه مما يتوقف عليه صحة الدليل وبين كونه
من الدعوى الضمنية بدون التوقف حتى يلايم بقوله حقيقة
او مجازاً واولاً ولاحقاً واما الدخول في الاستلزام قال في
الحاشية اما الثاني فلان احتياجه الى مقدمة اخرى مستلزم
لعدم كفاية ذلك القدرة في الاستلزام واما الاول فلان
الاستلزام المعبر في الدليل استلزام السبب للسبب كما هو

كما هو المتبادر والمركب من السبب وغير السبب لا يكون سبباً
انتهى اذ المركب من الداخل والخارج خارجي فاذا انتفى السبب
انتفى الاستلزام فيرجع الى منع الاستلزام وفيه ان المركب
من السبب الشام وغيره يكون سبباً واما كونها من النقض
الاجمالي فلانها ابطال الدليل بفساد معين من الخصوصيات
قل في كون الاول من هذا القبيل نظر لان اشتمال الشيء مستدركاً
لا يستلزم فاد ذلك الشيء وان استلزم عدم حسنة
فان قيل في يلزم ان لا يكون الدخول الاول وظيفة موجبة مع انه
واقع في كلام المحققين قلنا في يلزم ان لا يكون راجعاً الى منع
الاستلزام وان لا يكون نقضاً بخصوص الفساد ولا يلزم منه
ان لا يكون وظيفة موجبة اصلاً لجواز ان يكون منعاً لدعوى
ضمنية كما ذكرناه فيما سبق ثم انه يجوز ان يكون هذه الوظيفة
معارضة تقديرية لدعوى ضمنية في الدليل لكن الاول بالنظر
الى حسن الدليل والاخيرين بالنظر الى الاستلزام ونصويره
ان دليلاً هذا مشتمل على مقدمة مستدركة او هو محتاج
الى اخذ مقدمة اخرى فيه او هو غير مستلزم لمدعاه وكل دليل
هذا شأنه فساد ويؤثر الثاني اي كونها نقضاً اجمالياً
تغير الدخول بعنوان الحكم بانه غير مستلزم للمدعى مثلاً فلا يحيط
قال في الحاشية هو اشارة الى دفع المناقضات بين قوله واما كونها

من النقص الاجمالي فلانها ابطال آه مع قوله ويؤيد الثاني آه وبين
قوله فلان الاستلزام مما يتوقف آه مع جعله في مباحث المناقضة
من المناقضة ووجه الدفع يظهر بانه تأمل في قوله ويؤيد الثاني
تغير الدخل ولا يبعد ان يكون اشارة الى جواز كون هذه
الوظائف معارضة تقديرية متعلقة بدعوى ضمنية في الدليل
وتصويره غير خفي على من له من الادب حظ وفي استهري يعني التأييد
لا يقتضيه الوجود فيجوز كونها من المناقضة او ان المناقضات
مبنية على التفسير فان عبرت بعنوان الحكم فهي من النقص والا
من المناقضة واما وظائف المعلن على كلا التقديرين فتعلم من
قما سبق في وجوب النقصين المراد من النقصين النقص الاجمالي
والنقص التفصيلي كما لا يخفى **ومعارضة عطف** اما على قوله
ونقصه او على قوله فمع مقدمة **وهي** اي المعارضة **التي**
على سبيل الممانعة هذا معناها اللغوي كما في المير الفخري فتدبر
ثم انه لا خلاف في ان متعلق المناقضة المقدمة وفي ان متعلق
النقص الدليل وقيل المدعى فعلى الاول عرفت بانها هي المقابلة
على سبيل الممانعة اي ابطال السائل دليل المعلن بمقابلة دليل
ممانعة لذلك اي دليل المعلن في ثبوت مقتضاه على افتراها اي
المعارضة به اي بهذا التعريف بعض المحققين قوله على ما افتراها
به متعلق بقوله وهي المقابلة على سبيل الممانعة وبهذا التفسير

٨٤
وبهذا التفسير اشارة الى ان المراد من المقابلة مقابلة الدليل بالدليل
وبالممانعة الممانعة في ثبوت مقتضاه باثبات النقيض او المساوي
او الاخير والى انهما بهذا التفسير متعلق بالدليل وهو اي هذا
التفسير المقتضى لتعلق المعارضة بالدليل **والدليل**
لان المذكور المتداولة في الالسننة تعارض النصوص والادلة
والا **نسب** لان المقام بيان وظائف الدليل جزء وكل
حيث قلنا واما على دليلها آه **وهي** **دعوة** **تدعى** **على** **هذا**
ما اقام عليه **الحق** **الدليل** على ما افترتها اي المعارضة به اي بهذا
التعريف الجمهور رغم الخلاف اعم من النقيض وما استلزمه كما
كالاحصر منه وما يساويه لان الدليل الدال على ما يستلزم
نقيض مدعى الخصم دال على ذلك النقيض جزئيا ويجوز ان يكون
ذلك الخلاف من البيهيات فلا يحتاج الى اقامة الدليل عليه
الا ان يجعل كل من بداهة العقل والتبني داخل في الدليل
وهو اي هذا التفسير المقتضى لتعلق المعارضة بالمدعى اي
بحسب الظاهر لانها في الظاهر قدح في المدعى والدليل مكون عنه
واما بحسب الحقيقة فهي راجعة الى الدليل بحكم ان منع المدلل
راجع الى دليله فعلى هذا يؤيد التفسير الثاني الى الاول فيعارض
الا اعتبار المقتضى لرجحان الثاني وهو رجوع الاول الى الثاني
ان **نسب** لان المراد عدم الكلام اي لان مراد السائل

والمعارضة الحقيقية قوله والمعارضة الحقيقية عطف على النقص
الاجمالي الحقيقي فجميع المعطوف والمعطوف عليه تغير لقوله
النقصان الحقيقيان ففيه تغليب كما مر في النقص والفرد بين
تغيير الدليل والمعارضة الحقيقية على النقص الاجمالي متعلق بالمع
والمعارضة الحقيقية عطف على النقص مخضبة الفرد بين تغيير الدليل
والمعارضة الحقيقية دون النقص الحقيقي بالذكر محكم ولوقال
والفرد بين تغيير الدليل والمعارضة والنقص الحقيقيين هو ان
الثاني ابطال دليل المعلن كما ان اسلم واحصر على ما لا يخفى
وانما قال المعلن دون المعارض يشمل الناقض بواسطة اثباته
خلاف مدلوله او مدلول دليل المعلن او مدعاه عطف على دليل
المعلن والضمير المجزوم راجع الى دليل المعلن اي ابطال مدعى
دليل المعلن بواسطة اثبات خلافة تغيير الدليل اثبات المعلن
الاول وانما وصف بالاول احترازاً عن المعارض والناقض فانها
وان كانا معللين الا انها معللان ثانياً نفس مدعاه بلانقرض
الى ابطال مدعى المعارض الاول ان يقول مدعى المعلن بدل
المعارض ليشمل الناقض فيحصل المطابقة بينه وبين قوله سابقاً
ابطال دليل المعلن في شمولها المعارض والناقض كما هو مبني
سوى كلامه ولا اتي ابطال دليله او دليل مدعى المعارض وان
وصيلة لزوم دليل المعلن البطلان باثبات مدعاه مع اثبات

ان المعلن ينقل سائلاً او صار سائلاً في المعارضة وفي تغيير
الدليل لم ينتقل هذا الشارة الى الفرق بين تغيير الدليل والمعارضة
الحقيقية بوجه آخر والحكم المذكور يرد ههنا ايضاً وحاصل الفرق
ان المعلن انصف بوظيفة السائل بالفعل في المعارضة بعد
كونه سائلاً بالقوة وفي التغيير لم ينصف بوظيفة بالفعل
وان كان سائلاً بالقوة بناءً على انك صرت سائلاً في المتوربين
فلا يرد ان الامر بالعكس في المعارضة تدبر لكن بقى النقص
في نقص النقص استدراك عن قوله مع ان المعلن آه والنقص
الاول على معناه القوي وهو المهدم والاخيرين بمعنى المعارضة
اي انتقال المعلن سائلاً في المعارضة مطلقاً واقع بالاخلاق
لكن النقص على النقص بقى فيه سؤال يعني بقى البحث في المعارضة
على المعارضة قبل المعارضة لا تعارض لان المعارضة تعارض
ما يعارضها ايضاً انتهى يعني ان لا يشئ من المعارضة بمنفعة
يشئ يعارضه لان كل معارضة كما يعارض الدليل الاول يعارض
يعارض الدليل المذكور بعد ايرادها لانها ينفي مدلوله ايضاً
حيث ان مدلوله على مدلول الدليل الاول ولا شئ في يعارض
ما يذكر له فعه بمنفعة به واجيب بمنع الضغري مستدك بانه
يجوز ان يكون الدليل الثاني للمعلن اظهر مادة وصوره من
الاول او مستدك عند المعارض او يكون اختلاف الدليل

مستفاداً منه بلا خفاء ففرض بسببه عن معارضة أو يكون مجموع
الدليلين أقوى من دليل المعارض فيكون معارضة المعارضة
مفيدة كتحقق فلا يكون السلب الكلي على ما ينبغي قال بعض الأفاضل
إن القوم لما جعلوا معارضة المعارضة من وظائف الممثل لم يقيدها
بشرط فكانهم ادعوا كليتها فيكون في رد منع كليتها بان يقال
لأن هذه الكلية والمناقضة تقع لو كان كل ما يان به الممثل للمعارضة
أقوى من دليل السائل وهو مودع هذا المنع أصعب كما لا يخفى
على المتأمل وما ينبغي أن يعلم من أن الدليلين المعارضين أن استناد
في الصورة مثل أن يكون كل منهما من الشكل الأول ومثل أن يكون كل
منهما من الشكل الثاني والثالث والرابع على أي كان من ضروب
هذه الأشكال بعد أن كان منجماً انتاجاً معتبراً عند بل ومثل
أن يكون كل منهما على صورة الاستثنائي إذا الصورة لا تختص
بالاشكال الأربعة كما ستطلع عليه واختلافها في بعض المادة
وإنما قال في بعض المادة إذ لو أخذنا كلهما مع اتحادهما في الصورة
لكاناً متحدتين في جميع الوجوه فلا يتصور التعارض بينهما إذ
التعارض يقتضي التباين ولو في الجملة وهو أي ذلك البعض الحدة
الوسطى لا يخفى أن الدليلين إذا اتحد في الحدة الوسطى متحدان
في الصفري لأن موضوعي مطلوب الخصمين متحدان والصفري
ليشتمل عليه أيضاً فيتحقق فيها ويلزم من هذا الاتحاد

الاتحاد في الكبرى فيتحقق في جميع الوجوه فينا في تقييد المادة
بالبعض لكونه أي الحدة الوسطى الحدة في المادة وقيل هو أي
بعض المادة الكبرى هذا الوجه تخصيصاً بما به الاتحاد بالحدة الوسطى
مع كون الحدة الوسطى مشتركة فيما به الاتحاد وأما الحدة الأكبر
فقد يتحد الدليلان فيه كما إذا اقيم دليل المعارض على نقيض المدعى
وقد لا يتحدان فيه كما إذا اقيم على خلاف المدعى غير النقيض فقد
علم منه ضعف ما قيل من أنه الكبرى كما نقله الشارح بصيغة التبريز
هذا إذا اتحاد الدليلين في بعض المادة الذي هو الحدة الوسطى
في الافتراضات والجواب الافتراضات بالمجرى عطف على الصورة
كما لا يخفى على ذوي البصيرة أقول في ظهوره خفاء لأن الصورة
أعم من الشكل ومن المهيئة الاستثنائية لا وجه لدفع التبادر
من الصورة صورة الاقتراضي وما قيل أن الصورة والاستثنائية
غير متحدة فلا يتصور فيه اختلاف الصورة حتى يفيد اشتراط اتحادها
ففساد ظاهر لأنه لا ريب في تعدد الصورة والاستثنائية باعتبار
اشتمالها على المنفصلة والمتصلة بل باعتبار استثناء العين
واستثناء النقيض فالصواب أن يعطف على بعض المادة أو على
الحدة الوسطى بل لا نسب للتعدد هو الثاني فعلم منه لو قرر المعارض
دليله في المثال الثاني مما يستثنى العين هكذا أنه لا نقاشها الله
فهو جائز لكنه تعالى نقاشها لم تكن معارضة بالقلب بل يكون

معارضة بالغير بناء على اختلاف الصورة نعم يمكن ان يقال ان القوم
لم يعتبروا تعدد صورة الاستثناء في هذا الباب لكن لا يخفى بعده
على ذوي الباب على انه يكون الاحتجاج في الجزء الغير المتكرر الا يرى
انه اذا قرر دليل المعارض مما يستثنى العين يكون الاحتجاج
في الجواز وهو الجزء الغير المتكرر واما المتكرر ففي احدهما يتكرر
بعينه وفي الآخر نفيًا وإثباتًا وما ينبغي ان يعلم ههنا ان اختلاف
ضروب وشكل واحد لا يخرج المعارضة عن المعارضة بالقلب
نفيًا وإثباتًا او من جهة النفي والاثبات اشاد الى كونه تمييزًا لكنه
تمييز عن نسبة المتكرر للاحتجاج كما يظهر عن عبارة المير الفخري
وهذا اي اتحاد الدليلين في الجزء المتكرر كانه في استثنائيات
تحت هذه المعارضة معارضة بالقلب لقلب الدليل على المعلن
اي لكون الدليل مقولاً بما على المعلن بان يقيم اي المعارض ذلك
الدليل بعينه عليه اي على المعلن اي مع حدة بان يثبت نقيض ما ادعاه
يعني المعارضة الكائنة بدليل المعلن بعينه معارضة بالقلب
لان المعارض قلبه بان اودعه على نقيض الشيء بعد ما اورد على
عينه وايضاً يسمى معارضة فيها معنى المناقضة يعني النقص
الاجمالي كما قال الشارح المصنف انه اذا اقام المعلن على
مطلوبه دليلاً يمكن ايراده على نقيضه ايضاً فهناك يمكن ايراد
كل من المعارضة والنقص فان قال التاثل ان ذلك هذا فما

هذا فما لا يصلح ان يستدل به لانه جار في نقيض مدعى مع تخلف
الحكم عنه يكون نقضاً اجمالياً وان قال دليلكم هذا وان دل على
مطلوبكم لكن عندنا ما ينقضه وهو هذا الدليل بعينه معارضة
على سبيل القلب انتهى هذا صريح في النقص بالتخلف واما ما يفهم
من ظاهر كلام صاحب التلويح ان ذلك النقص هو النقص بامتزاج
الفاد حيث قال واما وجود معنى المناقضة في المعارضة بما
بالقلب فمن حيث ابطال دليل المعلن اذ الدليل الصحيح لا يقوم
على النقيضين انتهى كما قال المعتزلة رؤية الله تعالى غير جائزة
لانها امر نفاه الله تعالى بقوله القديم لا يدركه وعادوا لا شعري
فقال هي جائزة لانها او رؤية الله امر نفاه الله تعالى بقوله الكريم
وكل ما هو شأنه فهو جائز ف رؤية الله جائزة هذا في القياس
الاقتضائي واما في القياس الاستثنائي فكما قال المعتزلي
ايضاً هي او رؤية الله تعالى غير جائزة لانها لو جازت بما نفاهما
الله الحكيم ولكنه نفاهما بقوله الشريف وهو قوله تعالى لا تدركه
الابصار وعادوا لا شعري فقال هي جائزة لانها لو امتنعت
لما نفاه الله اللطيف لكنه تعالى نفاهما بقوله الشريف لانها
او الرؤية لو امتنعت لم ينف نفياً بناء على ما قال الاشعري
امر الممتنع ونفيه ونهيه غير واقع بل غير جائز من الملك المجيد
الاول تكلف لما لا يطاوع والثاني عبث والثالث غير مفيد

الابصار وكلام نفاه الله العليم
فهو غير جائز صح

سيما النقي بطريق التمدح يعني ان المراد بنفي ادراك البصر في الآلة
الكريمة التمدح ولو كان الادراك والرؤية مستغما لما حصل التمدح
بنفيه كيف ودؤية المعلوم مستغمة ولا يمدح بنفيها وانما يحصل
التمدح لو كان يمكن الرؤية ولا يرى للممتنع وللتنزيه بحجج الكبرياء
ويظهر من هذا التقرير وجه قوله سيما النقي اذا اقتضاء النقي
بطريق التمدح امكان المنفي اظهر من اقتضاء النقي التصرف
هذا اي اتحاد الدليل في الصورة الى آخره على مذهب العقوليين
وبعض تحقيق الاصوليين وهو كون الدليل مركبا من المقدمة
المرتتبة المعروضة للرؤية كما اشار اليه بقوله لكن بملاحظة
خروج الرؤية لكن يفهم من هذا ان بعض تحقيق الاصوليين يعتبر
الصورة خارجة عن الدليل وليس كذلك بل لم يعتبروها اصلا
واما على مشهور الاصوليين وبعض تحقيقهم وهو كون مركبا
من المقدمات المتعرفة فكقول المعتزلي ايضا رؤية الله تعالى
غير جازمة لنفيها تعالى بقوله لا على وعارض الاشعري فقال
هي جازمة لنفيها تعالى بقوله كون هذا المثال مثالا للمشهور
ظاهر وانما كونه مثالا لبعض تحقيقهم الذي هو المركب من المقدمة
المتعرفة فحل قائم **ان الله** او الدليلين المعارضين **في الصورة**
فقط او بدون الاتحاد في المادة بل مع التباين فيها او في المادة
سواء هذه المعارضة معارضة بالمثل للمماثلتها في الصورة

في الصورة فان قيل المماثلية هي الاتحاد في الماهية ونجدة الاتحاد
في الصورة لا يصح تسميتها بالمعارضة بالمثل بل لا بد ان يتحد
في المادة ايضا قلنا لما كانت الصورة سببا قريبا للاتحاد في
الماهية جعلوا الاتحاد في الصورة علة مصححة لتسميتها
بالمعارضة بالمثل ولم يلتفت الى الاتحاد في المادة **ان تباين**
اي الدليلان المعارضان **في الصورة** سواء تباين في المادة ايضا
اي كما تباين في الصورة او لا فيدخل فيه قسمان **تسمى هذه**
المعارضة **معارضة بالمثل** لانه يباين الدليل الاول بكون صورة
غير صورة وامثلة المثل والغير فهي في غاية السهولة اي على
مذهب العقوليين وبعض تحقيق الاصوليين والحاصل
ان المعارضة يندرج تحتها ثلثة اقسام احدها ما يكون
دليل المعارض عين دليل الخصم مادة وصورة وهو القلب
ومثاله ما ذكره الشاويح والثاني ما يكون غيره مادة وغيره
صورة وهو المعارضة بالمثل لانه صورة الثاني مثل صورة الاول
في اليجاب والكليته كما اذا قال الممثل العالم حادث لانه متغير
وكل متغير حادث وينتج من الشكل الاول فالعالم حادث فيقول
الثاني العالم قديم لانه غير مسبوق بالعدم وكل غير مسبوق
بالعدم قديم ينتج من الشكل الاول ايضا فالعالم قديم والثاني
ما يكون غير مادة وصورة وهو المعارضة بالغير لانه يباين

الدليل الاول يكون صوره غير صوره بان يكون احدهما مبنيًا
من الشكل الاول والاخر من غيره مثلاً اعلم ان يكون مادتهما
واحدة او لا كما اذا قال المعلق المنطوق محتاج اليه لانه عاصم الذهن
عن الخطاء في الفكر وكل عاصم الذهن عن الخطاء في الفكر فهو محتاج
اليه فالمنطوق محتاج اليه فيقول ان مثل المنطوق ليس محتاجاً اليه
لانه لو كان محتاجاً اليه لداراوت السل واللازم باطل والمفروض
مثله الا ان تمثيل الممثل وكذا تمثيل الغير فلو تعرض له ايضاً لكان
اولاً اذ علة الصورية ملاحظة الصورة في احواله والمثل
والغير مشتركان فيها على مشهور الاصوليتين وبعض محققهم
في غاية الصعوبة اقول لانهم هذه الصعوبة وكذا عدم الموافقة
لان جريان اقسام المعادضة على هذين المذهبين انما هو باعتبار
التركيب في احواله في لافرق بين هذين المذهبين وبين سائر
المذاهب في جريان تلك الاقسام فان قلت اعتبار التركيب
في غاية الصعوبة قلت لا صعوبة في هذه الاعتبار بناء على
ان القوم اعتبروا هذا التركيب البتة لمصالح التوصل سواء
وحد ذلك الجريان او لا كما قالوا في تعريفه ما يمكن التوصل
بصحيح لنظر في احواله آه مع ان التمثيل القلب على هذين المذهبين
غير موافق لما في قلبه ههنا تدبر اقول يمكن ان يجعل
موافقاً له بملاحظة الصورة في احواله لا يقال ان ما قلنا

قلنا من الصعوبة في الجريان باعتبار التركيب لانه نفس الاعتبار
لانا نقول انما ينشأ صعوبة الجريان بذلك الاعتبار من
صعوبة ذلك الاعتبار فلما لم يكن في ذلك الاعتبار صعوبة
لم يكن الجريان كذلك لعله لهذا الربا تدبر او اشارة الى ان تمثيل
على المذهبين بقوله واما على مشهور الاصوليتين آه ليس
تمثيلاً للغير المذكور بل تمثيل بمجرّد القلب على منه هبهم **باب**
على المناظرين ان يعلم ههنا ان مطلق النوع اي المطالبات
يعني بها المنع اذا المنع من اي طرف كان في الحقيقة طلب الدليل
وايراد جميعاً بالنظر الى نوع المستند بالسند المساوي
وبغير المساوي والى شتوه الى الحقيقي والمجازي اللغوي
العقلي والابطالات اي المعادضة والنقض انهما ابطال
او احدهما ابطال الدليل والاخر ابطال المدعى المدلل والاول
جمعاً بالنظر الى تفرعهما الى الحقيقي والشمسي والتقدير
المتبادرة صفة للمنع من **الشرعية** او المعلق والسائل
تعلق وتلك تلك النوع ان لم تكن **متعلقة** اي
متعلقات تلك النوع **بشيء** اي غير محتاجة الى التنبية
النظر ان يراى ولا بد من هيئة خفية معلومة بالتنبية الا ان يراى
بالبداهة الجلية البديهية الظاهرية في ذاتها او بالتنبية

علم طريقة عموم المجاز ويمكن أيضاً ادراجها في النظرية المعلومة
لكن يأتى قوله في الشرح عند من يلحق اليه لان النظرية آه **ولا**
مسئلة ولا غير ملتزمة صحتها اي انما تصح وتليق تلك النوع
اذ لم تكن متعلقاتها غير ملتزمة الصحة اي اذا كان ملتزمة
الصحة **ولا نظرية** عند من تلقى اي تلك المتعلقات اليه من الانقاء
يعني ان كون ملك المتعلقات نظرية او بديهية انما هو بالنسبة
اليه من تلقى تلك المتعلقات اليه وهو الخصم الذي تلك النوع
وطيفته لا بالنسبة اليه من اورد تلك المتعلقات لان النظرية
والبديهية مختلفان باختلاف الاشخاص بل باختلاف الزمان
كذا حققه الدواني في تهذيبه الميزاني قوله لان النظرية آه
تقليل للتقييد بقوله عند من يلحق اليه واعلم ان ما يختلف
باختلاف الاشخاص من البديهية انما هو البديهية الغير الاولى
واما الاولى فلا يختلف باختلاف الاشخاص ولا باختلاف
الازمان لكفاية مجرد تصور الطرفين في جزم الحكم فيه
بجلاف غيره فم هذا الاختلاف مبدئياً على امرين احدهما ان
المراد بالبديهية والنظرية بديهية المعلوم ونظرية والاخر
ما قيل ان العلم الخاص بالنظر مغاير للخاص بالبديهية بالشخص
فان بديهية العلم ونظرية لا يختلفان باختلاف الزمان اصلاً

اصلاً وكذا مطلقهما وكذا مطلقهما على ما قيل ان الحاصل بها
متغيران بالاعتبار دون الشخص لان المراد كونهما مختلفين باعتبار
الازمان بالنظر الى شخص واحد والافلا فائدة في ذكره بعد
ذكر الاختلاف باختلاف الاشخاص بل ليس له معنى محصل
في نفسه عند التأمل فامع نظرك في هذا المقام فانه كل فيه كثير
من الافهام **معلومة بالعلم** اي **المطلب** يعني لو كان المطلب
يقينياً لابد ان لا يحصل للطلاب العلم اليقيني قبل الطلب
واليقين هو اعتقاد الشيء بانه كذا مع اعتقاده لا يمكن الا
كذا مطابقاً للواقع غير ممكن الزوال وكذا الظني وهو اعتقاد
الراجح مع احتمال النقيض والجهل والمراد منه ههنا الجهل المركب
وهو عبارة عن اعتقاد جازم غير مطابق للواقع لا البسيط لانه
عبارة عن عدم العلم عما من شأنه ان يكون عالمًا والتقليد وهو
الاعتقاد الذي يمكن زواله بتشكيك المشكك كذا قال السيد
الشريف في تفرقة والحاصل لو كان المطلب مطلوباً علم الظني
وهو عند البعض كون وجود النسبة راجحاً وعدنه محتملاً احتمالاً
ضعيفاً وهو العلم فاللازم فيه وفي مقدمة دليل العلم الظني
فله علم الخصم او مقدمات دليله ابتداءً بالعلم النظر لا يليق له
ان يورد المنع عليه وعليها ولو كان المطلب مطلوباً علم الجاهل
فهو كون النسبة المقصودة غير مطابق للواقع المسح

بالجهد المركب فاللازم فيه وفي مقدمات دليله العلم الجاهلي فلو
علمه الخصم ومقدمات دليله ابتداءً بالعلم الجاهلي لا يليق له ان يورد
المنع عليه او عليها وكذا لو كان المطلب مطلوباً بالعلم التقليدي
وهو العلم لا عن دليل الزائل بتشكيك المشكك فاللازم فيه
وفي مقدمات دليله العلم التقليدي فعند علمه بالعلم التقليدي
لا يليق له ان يورد المنوع **والا** اي ان كان صحة متعلقات النوع
بديهية جلية او مسلمة غير ملتزمة صحتها ونظرية معلومة
بالعلم المناسب للمطلب **فلا تصح** اي تلك المنوع في البعض
اي في البديهي الجلي فانه لا يصح لتعلق المنوع به قطعاً كما لا يليق
واما في غير الجلي فلا يليق لكنه يصح باعتبار الحيثية وقيل
المراد بهذا البعض هو الثلاثة الاولى من الامور الاربعة المذكورة
كان المراد من البعض الا ان هو الاخير منها وتوضيح المقام
هو ان الصحة واللياقة ثابتان عند انتفاء البداهة الموصوفة
والتسليم وعدم الالتزام والنظرية الموصوفة ومتفقان
عند ثبوت الثلاثة الاولى فقط واللياقة مستفينة فقط عند
ثبوت الاخير فقط **من المناظرين** من حيث هم مناظرون **ولا تصح**
اي تلك المنوع منهم اي من المناظرين في البعض وهم النظرية
وان وصليته كانت اي تلك المنوع صحيحة فالاجاب الكلي
المراد من الاجاب الكلي هو قضية تصح وتليق هذه النوع المستفاد

92
المستفاد من قوله انما تصح للتلب الكلي اللام متعلق بلازم
مقدّر وقيل انه بمعنى الوقت كما في قوله تعالى لو كان الشمس
وكذا الحال في قوله للايجاب الجزئي والمراد من التلب الكلي
قوله اذ لم تكن المتعلقات بديهية ولا مسلمة ولا غير ملتزمة ولا نظرية
معلومة اصلاً يعني كلاماً لم تكن المتعلقات هذه القضايا تصح وتليق
المنوع في جميع الازمان والتلب الجزئي والمراد منه انتفاء اللياقة
فقط للايجاب الجزئي والمراد به كون المتعلقات بعضاً من المذكورات
وهو ما عدى البديهي الجلي والاخير يعني ثبوت الاخير على ما قيل
ولو قال ايضا والتلب الكلي للايجاب الجزئي ليكون اشارة الى
انتقامها عند ثبوت الثلاثة الاولى فقط كما في اولي ويجوز ان يكون
المعنى لا تصح اي تلك المنوع منهم اي من المناظرين مطلقاً هذا الاطلاق
بالنسبة لاثبوت الامور الاربعة كلها لا بعضها اذ لم يكن لهم غرض
ملايم للمناظرة وهو اظهار الصواب واذا كان لهم اي للمناظرين
ذلك ارغض ملايم للمناظرة لا تليق اي تلك المنوع منهم مطلقاً
وهذا الاطلاق ايضا بالنسبة لاثبوت الامور الاربعة كلها لا بعضها
وان وصليته كانت صحيحة فعلى هذا المعنى ايضا اي كالاول للايجاب
الكلي المستفاد من قوله انما تصح وتليق للازم للتلب الكلي المستفاد
من قوله اذ لم يكن جميع ذلك لكن التلب الجزئي وهو عدم اللياقة
وحدها المستفاد من قوله لا تصح ومن قوله ولا تليق للازم للايجاب

الكلّي وهو ان يفتقر النوع بكل واحد من المذكورات المستفاد من قوله
والآلة سلب السلب وهو لا يجاب بناء على ان السلب الكلّي
ينافي الاجاب الكلّي واذا لم ينافقه وكذا ينبغي ان يعلم ان الاكتفاء
بالدليل فيها اي في المناظرة بناء على من لم يجوز المناظرة في التنبيهات
اي على من لم يجوزها مجرد في المضائق وكان اراد بمن ميرا الفتحى
ولا يخفى عليك انه لم ينف الجواز بل نفا كونها حقيقة في التنبيهات
وكثرة النفع الا ان يراد من الجواز ما هو على سبيل الحقيقة لا
المطلق او على حمل الدليل عطف على من اي الاكتفاء بلا دليل
فيها بناء على حمل الدليل على الاعم منه اي من الدليل وقام صدوره وهو
التنبيه يعني على سبيل عموم المجاز او هو اي ذلك الاكتفاء من قبل
الاكتفاء بالاصل وهو الدليل مع مقايضة غيره عليه ومما
ينبغي ان يعلم ههنا ان ما يتبادر من الوظائف المصنوعة لهما اي
للوظائف من الطرفين اي من طرف التاتل والمعلل في المرتبة الاولى
واما بيانها اي بيان الوظائف منهما من الطرفين في المرتبة الاخرى
يعني الثانية والثالثة والرابعة حتى ينتهي المناظرة فتعلمها
بالمقايضة على المرتبة الاولى فاعلم انه لا يخلو اما ان يعجز المعلل
عن اقامة الدليل على مدعاه ويكت ذلك ادعج المعلل
عن اقامة الدليل على المدعى هو الاتهام اي افحام التاتل المعلل
يعني يستحق ذلك في اصطلاحهم افهاما في حتم التصحيح الفهم

الفهم واسكتة في حصومته او غيرها او يعجز التاتل عن التعرض للمعلل
بشي من الوظائف المذكورة بان ينتهي دليل المعلل الى مقدمة
ضرورية القبول اما لبداهتها جلية واما لكونها مما يرضاه
التاتل ويقبله واما لكونها مما ينفية التاتل بسبب من الاسباب
وان كان مما يحتاج الى الدليل في الواقع او الى مقدمة مسلمة عند التاتل
تضطره اي تجعل تلك المقدمة التاتل مضطرا الى القبول
اي قبول تلك المقدمة وذلك اي عجز التاتل عن التعرض وهو
الالزام اي الزام المعلل التاتل يعني على اصطلاح اهل الادب
واعلم ان افحام المعلل والزام التاتل بمعنى استبكت والاسكات
مصدران مضافان الى مفعولهما وقد جرى الاصطلاح على استعمال
الافحام في جانب المعلل والالزام في جانب التاتل ثم على تقدير
عدم خلو البحث عن عجز المعلل والزام التاتل ينتهي المناظرة اذ
الاحتمال الثالث مردود وهو عدم عجز المعلل والتاتل وذلك
لان المعلل ان يقطع كلامه بالمنع والمعارضه والنقص الاجمالي يلزم
افحام المعلل وان لم يقطع كلامه بشيء من ذلك فلا يخجل من ان ينتهي
ادلة امر ضروري القول ولا ينتهي اليه فان كان الاول يلزم
الالزام وان كان الثاني يلزم استحصالها لانهاية له في دما واحد
وهو محال لانه خارج عن طرق البشر لانه يقتضيه ارادة له غير
متناهية فلا يكون بمن يكون زمان ارادة الادلة محصورا بين النهاية

فلا يتحقق الاحتمال الثالث قطعاً فلا يصلح اليه اصلاً ولذلك ان تقول
وهذا المحال يستلزم اللاحتمال ايضاً لان انما كلام المعلن وانما
مرامه يتوقف على امر محال فهو ايضاً محال فيلزم العجز واللاحتمال
فينتهي المناظرة والمباحثة ولما فرع من بيان وظيفة السائر
والمعلل المتعلقة بالنقل والمدعى شرع الآن الى بيان وظيفة
المعلقة بالتعريفات فقال **ان كنت عطف على فان كنت ناقلاً**
مقرناً اي صاحب تعريف في الكلام الصادر منك قوله اي صاحب
تعريف انما فتر به احترازاً عن المعنى الاصطلاحي فانه يراود
القول الشارح في الاصطلاح وقوله في الكلام الصادر منك
بيان المرجع الضمير في فيه و مراده من الكلام هو الكلام اللغوي
على ما بينته سابقاً عند قوله اذا قلت بكلام وقد عرفت ما فيه
فتدبر **تعريفاً** واعلم ان المقصود من التعريف انما تفسير
مدلول اللفظ او اخصار صورة ماصلة في الحزنية او افادة
صورة غير ماصلة الاول تعريف لفظ والثاني تعريف بتبني
والثالث اما ان يكونه لمخص الذاتيات فهو الحدة التامة وان
بعضها فهو الحدة الناقصة والثاني ان كانا بالجنس القريب
والخاصة اللادئمة فهو الرسم التام والآخر هو الرسم الناقص
ثم كل واحد من هذه الاقسام الاربعة ان كان تعريفاً لما هيته
علم وجودها في الخارج فهو حقيقي حداً كان او رسماً وان كان لما هيته

لما هيته لم يعلم وجودها في الخارج سواء علم عدمها او لا فهو الرسمي
حداً كان او رسماً ولو علم وجودها في الخارج بعد التعريف انتقل الاسمي
الى الحقيقي فالقول الشارح شامل لما عدا التعريف اللفظي والتبني
اتفاقاً وكذا اللفظ عند السيد الشريف وشامل له عند الفنازي
وهو اي التعريف اللفظي **تفسير مدلول اللفظ** اي
ما يقصد به توضيح ما وضع له اللفظ لمن لا يعلم وضعه سواء
كان بيان الله له موضوع له او بتصوره من حيث انه موضوع له
كذا فتره اي تعريف اللفظ الفنازي في تهذيبه الميزاني كقولهم
القضير الاسد **القضير** بالعين المعجمة ثم كون التعريف اللفظي
من المطالبة التصورية مبني على هذا التعريف فالمناسب ان يذكر
كونه من المطالبة التصورية او يذكر تعريف الذي اختاره السيد
الشهد وهو ما يقصد به تعيين معنى اللفظ بيان انه موضوع
لهذا المعنى من المعاني حتى يلايم آخر كلامه في المتن الا ان يقال
انه اختار هذا رعاية الى المذهبين كما يؤيده ان يقول وهذا
من المطالب التصديقية بالواو ودون الفاء وليس هذا
اي لفظ الاسد تعريف حقيقياً واعلم ان لفظ الحقيقي
يطلق في مقام التعريفات على ثلثة معان الاول ما يفيد
صورة غير ماصلة سواء كان بمجرد الذاتيات او لا وسواء
كان بعد العلم بوجوده المرفق اولاً والثاني ما يفيد صورة

غير حاصلة بمجرد الذاتيات سواء كان بعد العلم بوجود المعرفي أولا
 والثالث ما يفيد صورة غير حاصلة سواء كان بمجرد الذاتيات
 او لا لكن بعد العلم بوجود المعرفي وهو المعنى بالمعنى الاول مقابل
 للفظي والتبنيهي والاسمي والاختصاص مطلقا بالمعنى
 الاول واخص منه من وجه بالمعنى الثاني اذا عرفت هذا
 فاعلم ان المراد من الحقيقي في قوله ليس هذا تقريرا حقيقيا
 هو المعنى الاول والمراد من الحقيقي في قوله فيما سيأتي تقريرا
 حقيقيا او اسميا هو المعنى الثالث والمراد من الحقيقي في قول
 ابن الحاجب فالله حقيقي ودسمي ولفظي هو المعنى الثاني
 فاضبطه فاليفقه في مواضع لشيء وقوله يراد به افادة
 صورة غير حاصلة صفة كاشفة عن حقيقة لفظ حقيقيا
 وتعيين للمعنى المراد منه من بين المعاني الثلاثة وهو المعنى الاول
 وانما المراد تعيين ما وضع له لفظ الضمير من بين سائر المعاني
 ليكتفى اليه ويعلم انه اي لفظ الضمير موضوع بازالته راجع
 الى ما قبله اي مال التعريف اللفظي ومرجعه الى التصديق فهو
 طريق اهل اللغة وخارج عن المعرف الحقيقي اي بالمعنى الاول
 المقابل للفظي والتبنيهي واقسامه الاقسام التعريف الحقيقي
 الاربعة التي ذكرت اي الامة الثام والامة الناقصة والزسم الثام
 والزسم الناقصة فان كلامها من اقسام الحقيقي لا غير من اللفظي

٩٦
 من اللفظي فان قلت هذه الاقسام ليست بمذكورة هنا
 والشارح قيد بقوله ذكرت قلت ان هذا الكلام كلام الشريف
 في شرح المواضع وهناك المذكورة والشارح قصه ان ينقل
 كلام الشريف بلا تفسير فاني بهذا القيد وان لم يذكر هذا القيد
 وهنا ويجوز ان يكون المعنى ذكرت في محلها بمعنى انه مستغن
 عن البيان ثم لا يخفى عليك ان في قوله ليس هذا تقريرا حقيقيا
 غنا عن هذا القول فان قيل مفهوم ذلك القول خروج عن
 المقسم ومفهوم هذا القول خروج عن الاقسام فلا يفنيه
 قلنا الخروج عن المقسم يستلزم الخروج عن الاقسام فالغنى
 باق وحقه ادحى التعريف اللفظي ان يكون بالفاظ مفردة
 وذلك لان التعريف اللفظي لا يكون الا بالفاظ مفردة والمركبات
 لا توصف بالترادف لاختصاصها بالمفردات الا ان يقصد بها
 تعيين المعنى للتعريف اللفظي والبراهن ويقول فان لم توجد
 الالفاظ المفردة ذكر مركب يقصد به تعيين المعنى لا تفصيله قال في
 الحاشية والافنيكون من هذا القبيل بل من الحقيقي اذ حينئذ
 افاد صورة غير حاصلة انتهى اي وان لم يقصد بالمركب
 تعيين المعنى بل تفصيله لا يكون من قبيل التعريف اللفظي الذي
 يفيد تميز صورة حاصلة بل يكون من التعريف الحقيقي الذي
 يفيد صورة غير حاصلة اذح افاد آه كذا في شرح الموافقة

وقد تبيين عطف على قوله تقريفا لفظيا اي ان كنت معرفا
تقريفا تبيينا هو اي التعريف التبييني احضار صورة حاصل
مخرنية في الحزنية بلا مجسم اختيار ملازمة الى كسب جديد
اي مع قطع النظر عن كون الصورة ما وضع له اللفظ والافلا فرغ
بين اللفظي والتبييني لان الفرق بينهما ان قصد في التعريف
اللفظي احضار صورة حاصلة في ذهن المحاط باعتبار كونها
ما وضع له اللفظ مثلا اريد في قولنا الغضنفر بخلاف التعريف
التبييني فان لا يلاحظ فيه ذلك الاعتبار كما في قولهم مثلا صدق
الحزم مطابقة للواقع وكذبه عدمها فان هذا تعريف تبييني لانه
علم من قولهم ان الكلام ان كان نسبة خارج نطاق بقة اول انظا
مفهوم الصدق والكذب فيراد بهذا التعريف احضار صورة
حاصلة في الحزنية وهو معنى الصدق والكذب ولا يعتبر في
هذا كون ذلك المعنى ما وضع بارائه لفظ الصدق والكذب
فاحفظ ثم قوله في الحزنية اي حزنية النفس الناطقة الى هي
المبدء الفياض للصورة العقلية يكون الصورة الملحوظة
في بعد مشاهدة النفس الناطقة بالفعل اناها والاهول عنها
فهي حال كونها فيه بعد معلوما بالقوة القريبة من الفعل ان
قدرة النفس الملاحظة بلا كسب والافلا القوة البعيدة
فتفطن اي هذا التعريفان بلا كسب بلا كسب

هـ التصديقية هذه جملة مفترضة حال كونها من المبادئ التصديقية
كما ان قولنا وهو ما يقصد به وقولنا وهو احضار جملة مفترضة
بحسب الظاهر كونها من المبادئ التصورية في الحقيقة لكونها
تعريفين اسميين للتعريفين المذكورين ويجوز ان يكون
قوله من المبادئ التصديقية خبرا به خبر لهذه وقوله من المبادئ
التصورية خبرا ان ثم ان المراد يكون ذلك الجملة من المبادئ
التصديقية كونها مبتداء وعلية تصديقية ما وجه ذلك
ان تفصيلها ان كل تعريف من المطالب التصديقية وكذا الد
التبينية فكل ذينك في النقضين الكلبيين ينتج فروعاتها
بضم الصغرى سهلة الحصول فيكون كبرى وعلية تصديقية
فروعاتها وايضا كون ذينك التعريفين من المطالب التصديقية
باعتبار ما صدق عليه كما يفهم من الكلية واما باعتبار مفهومها
فمن المطالب التصورية وفاقا فاعلم ان الاختلاف المذكور فيما
صدق عليه دون مفهوميهما فلا يرد ان كلامهما معترف
بالفتح ههنا وهو من المطالب التصورية فكيف يكونان من
المطالب التصديقية فترى كثيرا من الحشيع هذا ان ما صدر
منهم لا يسمي ولا يفر من جوع ثم اعلم ان المبادئ هي التي يتوقف
عليها مسائل العلم وهي اما تصديقات واما تصورات واما
التصديقات فهي اما بنية بنفسها وسمى علوما متعارفة

كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية
 واما غير هينة بمفسرها فان اذ عن المتعلم لها بحسن ظن سميت
 اصولا موضوعة كقولنا ان لتصل بين كل نقطتين بخط مستقيم
 وان تلقيا بالانحار والشك سميت مصادرات كقولنا ان نخل
 باي بعد وعلم نقطة شئنا دائرة واما التصورات فمرحمة ود
 الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية كذا فقل عن بعض
 المحققين **قال الشريف قدس سره** لما نقله عن شرح المواقف
 وعند التفتازاني هو من المبادئ التصورية لما عرفت التفتازاني
 بالتعريف المذكور في المتن كذا قال الدوراني في شرحه على
 التهذيب الميزاني وانت خير بانه اذا كان العرض من التعريف
 اللفظي معرفة حال اللفظ بانه موضوع لذلك المعنى كان
 بحثا لغويا خارجا من المطالب التصورية واما اذا كانت
 الغرض منه تصوير معنى اللفظ فليس كذلك هكذا حكم الدوراني
 في شرحه على التهذيب الميزاني لكن يفهم من كلامه ترجيح كونه
 من المطالب التصورية حيث قال اذا قلنا الغضنفر موجود
 فلم يفهم السامع من الغضنفر معناه فنفثه بكلامه بالاسد
 ليحصل له تصور معناه فذلك من المطالب التصورية كيف
 وقد علق القوم تقدم مطلب ما الاسمية على جميع المطالب
 بانه ما لم يفهم معنى اللفظ لم يمكن التصديق بوجوده فلا

تكون التعريف اللفظي
 من المطالب التصورية
 مبني

فلا يتمش طلب الحقيقة والتصديق بهينة المركب فان
 ذلك الكلام انما يتم اذا كان التعريف اللفظي داخل في مطلب
 ما كما لا يخفى ثم قصد وقال ان التصورات مراتب ادناها ان
 يستخر في المدركة صورة مخزونة بواسطة لفظ موضوع
 بازائه فان حصل ذلك ابتداء فلا يتصور طلب كما الحق
 لفظا موضوعا باذائه مغنى الى العالم بالوضع فافهم معناه وهذا
 لا يدخل في سلسلة المطالب لعدم المطلب فان حصل بعد
 القاء لفظ لم يعرف معناه فهناك يتصور المطلب كما في المثال
 المذكور والفرض من التعريف اللفظي احضار صورة مخزونة
 وهو بمنزلة التصوير ابتداء الآلة من حيث التشبوع بلفظ
 لم يفهم معناه بخبره فيصح طلبه عنه من مطلب ما واعلاما
 ان يحصل صورة غير حاصلة في الخزانة وفيه مراتب متفاوتة
 وانتمها تصوير الكنه وذلك بالحد التام فالتعريف اللفظي
 داخل في المطالب التصورية لما ذكرنا لا بما قال بعض الافاضل
 من انه يفيد تصور الموضوع له من حيث انه معنى هذا اللفظ وهذا
 التصور لم يكن حاصلا وذلك لانه ليس الغرض من التعريف
 اللفظي تصور المعنى بهذا الوجه بل الغرض منه تصوره بذاته
 فان المحاطب طالب لتصور نفس المعنى لا لتصوره من حيث انه
 موضوع له لهذا اللفظ كما مر في المثال اذ غرضه تحصيل هذا

التصديق المتوقف على تصور ذلك الطرف ولا يتعلق بغرض
تصوره بهذه الحيشية اعني كونه معنى لهذا اللفظ وذلك الظاهر
لا يكره منصف وفي هذا المقام اي في مقام كونه التعريف
اللفظي من احد المطالبين مباحث فنية فيطلب من خواثر
الشهيد فيها ما ذكره ابو الفتح من ان التعريف اللفظي
كما انه ليس من المطالب بقية قطعاً كذلك ليس من
المطالب الصورية على سبيل الحقيقة ضرورة انه ليس
فيه تحصيل صورة غير حاصلة بل جعله منها وعدة مطلباً بصورة
من مطلب ما انما وقع على ضرب من المسامحة وتشبيه احضار
الصورة الحاصلة بتحصيل الصورة الغير الحاصلة لكون
ذلك الاحضار مسبقاً بلفظ لم يحصل احضار تصور معناه
بخصوصه منه ويصح طلبه كما في صورة التحصيل والكسب
فالمراد من المطالب الصورية ههنا اعم منها حقيقة او تشبيهاً
ومنها ما ذكره في تعريف الوجه الذي ذكره الذواني في كونه من
المطالب الصورية من انه انما يتم اذ لم يكن لمطلب ما
الاسمية صورة غير صورة التعريف اللفظي وهو مبل للفظ
اذ التعريفات الاسمية داخلية في مطلب ما الاسمية
اتفاقاً ومن البين انه يكفي لتقدم هذا المطلب على سائر
المطالب تقدم التصور الحاصل بالتعريف الاسمي عليها

عليها سواء كان التعريف اللفظي من المطالب الصورية او النفسية
ومنها ما ذكره في توجيه كونه من المطالب الصورية وان المحاطب
في التعريف اللفظي يعلم ان اللفظ المعرف كالغضنفر معز ما
فقد تصور معنى مرقاً بوجه مساو او اعم وهو كونه معنى لفظ
الغضنفر ويطلب ان يتصوره بوجه آخر فالتعريف بالمرادف
لتحصيل صورة بوجه آخر وهو تصور بوجه مخصوص معناه اعني
مفهوم الاسد وهو لا ينافي حصول معناه بخصوصه فان
تصور خصوص معناه غير تصور ذلك المعنى المبهم بعنوان
خصوص معناه كما في سائر التعريفات الحقيقية ومنها ما اورد
بعض الشارحين من ان احضار الصورة المخزونة لا يسمى
كسباً فكيف يكون التعريف اللفظي تعريفاً وايضا ما لم يشرع
اللفظ المراد في لامعناه قطعاً وهو مبين للمعنى واللفظ
الاول فلا تصور هناك تعريف حقيقي اصلاً لكن لا وجه
لهذا الايراد لما قال ابو الفتح ان المراد ان كونه من المطالب
التصور يتم انما هو على طريق التشبيه وليس المراد انه
منها حقيقة فذكره فان كان في المرجحة والتم مناقضة
فانما انما هو باللفظ الحسن او سواء كانت بلا سنده
او معناه اعم منه **مقدريته** **الاحسن** ان هذين
الاطلاقيين بالثبوت المدعوى الصريحة والضمنية الى

الدعوى الصريحة والدعوى الضمنية في صديح التعريفين اما الصريحة
اشتمل عليه من النسبة الخبرية كما اشار اليه بقوله لان هذين
التعريفين الى واما الضمنية فلا شتمالهما على دعوى ان تعريف
هذا صحيح او غير مشتمل على اللفظ المشترك او ليس فيه دور الى
غير ذلك وانما كانت ضمنية لعدم التصريح بها في التعريفين
المذكورين وانما قال الاحسن لان حسن الاطلاقين في
المنافضة بالنسبة الى كونها بلا سند او معه وفي المعارضة
التفديرية بالنسبة الى تعلقها بالدليل او بالمدعى على اختلاف فيه
ووجه الاحسن انه افادة معنى جدي غير منقسم كما سبق
لان هذين التعريفين لكونهما من المبادئ القصد يقية مشتملان
على النسبة الخبرية يعني ان اشتمال هذين التعريفين على النسبة
الخبرية انما هو لكونهما من المبادئ القصد يقية فاللام في قوله
لكونهما آه متعلق بقوله علم النسبة الخبرية انما لكونهما من
المبادئ القصد يقية لانها بما يتوقف عليه المقاصد مثلا
تصور معنى الانسان يتوقف على تصور معنى الحيوان المتوقف
على تصور معنى الجسم الناقص المتوقف على تصور معنى الجوهر المتوقف
على تصور معنى الوجود وهو يتوقف على تعريف اللفظي بان يقال
الوجود الكون في الاغبيان فيكون من المبادئ التصورية معنى
الانسان مع انه من المطالب القصد يقية في حد ذاته فلا منافاة

فلا منافاة بينهما وقس على هذا التصور القصد يقي من المقاصد
والنقض او الاجمال **بشهادة فساد ما من اكثر الفساد**
المبين فيما سيجي بذكر هذا مبني على قول التفاتاني من ان
التعريف اللفظي يجوز ان يكون بالاعم فلا يكون عدم المانعية
شاهدا في نقض التعريف اللفظي وان بني على قول البعض
من انه يجوز ان يكون بالاحسن لا يكون عدم الجامعة ايضا
شاهدا وانما على ما قال ابن الحاجب من ان المساوات شرط
في التعريفات كلها فيكون الفساد الآتية كلها شواهد
لكن في وجود الدور في تعاريف اللفظية نظرا الا ان يقال يمكن ان
يوجد فيه اذا كان مركبا واذا امكن وجود الدور وجد التسلل
وقد بين استدلاله في حاشية المطالع والجمع هذا شار
بقوله بذكر **شيء** بناء على ان تعلق النقص بالدليل فقط
شيء بناء على ان تعلقه او تعلق النقص عام الى الدليل
والتعريف قال بعض الافاضل في تعليقاته على الادب السعدي
ان مشترك بين نقص الدليل وبين نقص التعريف انما نقل
هذا القول لتأيد عموم تعلق النقص الى الدليل والتعريف
لا يقال ان قوله عام الى الدليل والتعريف يشعر اشراك اللفظي
فيهما تان في فضلا عن ان يكون تأييدا لانا نقول ليس هذا الاستثناء
بين ان تعلقه عام بالدليل ونقص التعريف والفرو بينهما واضح

وتصير كل من هذه النسخة او المناقضة المجازية اى
 مجاز الغويا مطلقا والنقض اى الشبهى والتحقيقى والمعارضة
 التقديرية او مطلقا انما ترك القيود المذكورة جملا للالاف
 واللام على العهد الخارجى **وظائف** من جانب **المراد**
 او صاحب التعريف **معلوم** من **اللاحق** تفضيلا وكذا من **السابق**
 اما تصدير المناقضة فان يقال ان تعريفك هذا ممنوع او مطلوب
 البيان واما تصدير النقص فان يقال ان تعريفك مستلزم
 للتسلسل مثلا وكل تعريف هذا شأنه فاسد فتعريفك
 فاسد اما تصدير المعارضة فان يقال لو كان لك دليل دال
 على صحة تعريفك فغنى دليل دال على بطلانه وهو ان تعريفك
 هذا مستلزم للتسلسل مثلا وبين المفاسد واما المعارضة
الحقيقية مطلقا والاشبهى الحقيقي والمجازى المطلق
 والاطلاقان كالاطلاقين المعروفين في كونهما بالنسبة الى
 الدعوى الصريحة والضمنية فلا يتعلق بهما اى لا يتعلق كل واحد
 من هذه المذكورات بالتعريفين المذكورين اذ الكل يقتضيه الدليل
 او مقدمة وهما منتفیان فيها ما لم يكونا مدللين او دليلين واما
 اذا كانا دليلين او مدللين فهى متعلق بهما وايراد او بقوله
 لا اذ كانا اى هذان التعريفان **عليان** حكم متا **معللين**
 بامرهما مثال الاول كقولك العقار مجد شاربه لان الخمر ومثال

ومثال الثاني كقولك العقار الحمر لانه لحام من ماء العنب يقذف
 بالذبد ولما كانا او هذان التعريفان مشتملين على النسبة الخبرية
 يصلحان للعينية والمعللية فالاول يتعلق بهما على تقدير كونهما
 عليتين او معللين معا والثاني على تقدير كونهما عليتين فقط
 والاخير ان على تقدير كونهما معللين فقط ففى قوله الا اذا كانا
 عليتين او معللين توزيع في اى حين كونهما اى هذان التعريفان
 عليتين او معللين **معلوم** من **اللاحق** اي على صاحب هذين التعريفين ما
 اى الوظائف التى **يجرى** **موجبا** اى الذى ليس في تعليلهم
 شائبة التعريف وانما لم يكتب بقوله الا اذا كانا عليتين
 او معللين بل ختم اليه قوله ففى **يجرى** عليه ما **يجرى** على المعللين
 لتلايفه اختصار الحكم المستفاد من الاستثناء وهذه المذكور
 بل يشمل النقص ايضا اذ هو مجرى ايضا في صورة **تقريب** **تقريب**
 او اسميا وهو ما قصد به **تحصيل** **صورة** **غير حاصلة** **في** **الزمن**
 سواء كان مابا القصد والتحصيل **الظما** **ما** **قصد** **التحصيل**
لها **لدى** **الصورة** **كما** **في** **الحدود** **او** **ربما** **الى** **لدى** **الصورة** **كما**
في **الرسم** **ان** **كان** **اي** **ما** **بالقصد** **والتحصيل** **فربما** **الى** **الماهية**
او **وجوده** **اي** **وجود** **تلك** **الماهية** **وتذكير** **الضمير** **باعتبار**
اللفظ **في** **الظاهر** **اي** **في** **الاعيان** **ان** **ذلك** **اي** **التعريف** **تعريف**
منقسم **الى** **الحدة** **الحقيقي** **والرسم** **الحقيقي** **باعتبار** **الاستعمال**

على الذاتي والعرضي الاول للاول والثاني للثاني **وان كان**
اي ما به القصد والتحصيل تعريف **اسم** اي لما هيته غير معلومة
الوجود سواء كانت اي تلك الماهية معلومة العدم **ولا فرق**
التعريف بتعريف **اسم** منقسم الى الحد الاسمي والرسم
الاسمي ظاهر هذا الكلام يخالف لما قالوا ان الماهية الحقيقية
اي الموجودة في الخارج تعريفها بذاتياتها من حيث انه منطبق
على طبيعة موجودة في الخارج يسمى حدًا حقيقيًا وبعرضياتها
كذلك يسمى رسمًا حقيقيًا وتعريف الماهية الاعتبارية اي
الحاصلة باعتبار الاعتبار بذاتياتها وبعرضياتها مع قطع
النظر عن انطباقه على طبيعة موجودة في الخارج يسمى حدًا
اسميًا وما اعتبر اخارجا عنه عارضا له يسمى رسما اسميًا
بالاعتبار المعروف اي باعتبار الاشتغال على الذاتي
والعرفي فعلى الاول يكون حدًا اسميًا وعلى الثاني رسما
اسميًا واعلم ان التعريف اربعة اقسام حد تام وحد ناقص
ورسم تام ورسم ناقص ووجه الاختصار في هذه الاربعة ان
التعريف الذي هو غير التعريف ومساو له في الصفة لا يخلو من
ان يكون داخلا في التعريف او خارجا عنه او مركبا منها والاول
وهو ان يكون التعريف داخلا في التعريف اما ان يكون التعريف
جميع اجزاء التعريف وهو الحد التام كالحیوان الناطق في تعريف

في تعريف الانسان او لم يكن التعريف جميع اجزاء التعريف وهو الحد الناقص
كالجسم في الناطق او الجسم الناطق او الحيوان الناطق في تعريف الانسان
والثاني وهو ان يكون التعريف خارجا عن التعريف وهو الرسم الناقص
كلما شئ المنصب القائمة في تعريف الانسان والثالث وهو ان يكون
التعريف مركبا من الداخل والخارج ان كان المميز داخلا والمشارك
خارجا بان يكون المميز فصلا قريبا يسمى حدًا ناقصا ايضا كلما
الناطق في تعريف الانسان وان كان بالعكس وهو ان يكون المميز
خارجا والمشارك داخلا فهو الرسم التام ان كان الداخل الجبر
القريب كالحیوان الضاحك في تعريف الانسان وان كان الداخل
غير الجبر القريب فهو الرسم الناقص ايضا كالجسم الثاني
الضاحك او الجسم الضاحك او الحيوان الضاحك في تعريف
الانسان فالرسم التام لا يكون الا واحداً كما ان الحد التام
لا يكون الا واحداً واما الحد والناقص والرسم الناقص
يجوز ان يكون متعددة ثم هذه الاربعة كل منها اما حقيقي
او اسمي فالاقسام ثمانية لكن لو علم وجوده اي وجود
الماهية وتذكيره باعتبار لفظ ما في الخارج انتقل التعريف
الاسمي باقسامه يعني الحد الاسمي والرسم الاسمي الى
التعريف الحقيقي باقسامه يعني الحد الحقيقي والرسم الحقيقي
وما اي هذان التعريفان احدهما حقيقي بقسمة وثانيهما

المتبقي بقسميه وهذه الجملة معتبرية من المبادئ المقيدة بيقية
كما ان قوله قصد به تحصيل صورة غير حاصلة في الذهن كنهها او
وجها اذ كان لما علم وجوده في الخارج فذلك حقيقى وغيره
فذلك المتبقي من المبادئ المقترية على وفوق ما سبق في بيان
الوظائف الموجهة في التعريفات اللفظية والتبعية على ما اشار
هناك من المطالب الضرورية وفاقا وهذه القضية من المبادئ
المقيدة لتوقف المسائل الآتية عليها وكونها من المطالب
المقترية باعتبار ما قصدنا عليه واما باعتبار مفهومها
فمن المبادئ المقترية تدبر فالوظائف الموجهة جواب لقوله
وان كنت معرفا تعريفا حقيقيا او اسميا وما بينهما اعتراض
كما استرنا اليه من الحق المقدر الاجمالي شبيهة بذلك التقيد
او تحقيقا مبنى على الاختلاف السابق في ان تعلق اللفظ بحرف
حقيقة بالدليل او بالدليل والتعريف بشهادة فادريتا
من عدم جامعية اى عدم كون التعريف جامعا لافراده او عدم
مانعية اى عدم مانعية التعريف لاغنياءه او اشتماله عطف
اما على عدم مانعية واما على عدم جامعية لا على مانعية او
جامعية على اللفظ المشترك اى بلا قرينة لردده بين
المقصود وغيره فلا يتعين المقصود وكذا اللفاظ المجازية
والالفاظ الغريبة اى بلا قرينة فيهما ايضا امانا في الاول

في الاول فلظهورها في غير المقصود فيقع الجهل واما في الثاني
لعدم ظهورها في المقصود والالفاظ العربية هي التي تكون
وحشية غير ظاهرة المغنى واما نوسة الاستعمال كلفظ
المرج او استلزامه اى التعريف فاذا لا غير الثلاثة
من الخصوصيات بيان لغير الثلاثة لا الثلاثة كالتمثيل
مثلا وكذا الدور كما في تعريف الشيء بما يتوقف تعلقه
على تعلقه امانا بمرتبة كتعريف الشمس بانها كوكب نهاري
ثم تعريف النهار بانه زمان طلوع الشمس فوق الافق
او بمراتب كتعريف الاثنين بانه زوج اول ثم تعريف الزوج
بانه عدد منقسم بمساويين ثم تعريف المساويين بالشيئين
الذين لا يفضل احدهما عن الآخر ثم تعريف الاثنين بالشيئين
ويمكن ان يعتبر في التمثل والدور الحنفى اعني ما اشتمل
على مرتبتين فصاعدا اوردى من الدور والظواهر اعني بمرتبة
لاشتماله على الاول مع الزيادة لكن الدور الظاهر اشنع نظرا
الى الظاهر من الدور تعريف الشيء بنفسه لانه يلزم ان يكون العلم به
قبل العلم به فيلزم تقدم الشيء على نفسه سواء جعل المعرف نفس
المعرف فقط كقولهم الحركة اى الآلية نقلة او جعل نفس المعرف
مع غيره كقولهم الانسان حيوان بشري ثم في قوله او اشتماله
على اللفظ المشترك الاخر بحث لكنه يتوقف على تهديد مقدمة وهي

ان شرائط التعريف بعضها شرائط حسنة وبعضها شرائط
صحة اما الاول فهو خلوه عن الاغلاط اللفظية وهو
اشتماله على لفظ غير ظاهر الدلالة عند السامع كالاتفاق
القريبة والمشاركة بدون القرينة المعينة لهم في المراد والالفاظ
المجازية بدون القرينة المعينة للمعنى المجازي والالفاظ الدالة
على المقصود بالالتزام بدون القرينة للمعنى والالفاظ الغير
المطابقة لقوانين العلوم العربية وكذا اشتماله على لفظ
مستدرك وهو لا يفيد جمعا ولا منعاً ولا توصيفاً والثاني
فهو مساواة للمعروف اعني الاطراد والانعكاس وخلوه عن
المحالات كالذود والسر واجتماع التقيضين وغيره وكونه
اجلي من المعروف بمعنى كون مفهوم التعريف اجلي من مفهوم
المعروف لا بمعنى كون دلالة اللفظ اجلي فانه ليس من الاغلاط
المعنوية بل من اللفظية كما سبق قال التفتازاني في شرح
الشمسية ان الاغلاط المعنوية يخرج العرف عن كونه معرفاً
بخلاف اللفظية فانها انما يخرج عن الاستحسان فقط انتهى
فظهر مما قررنا ان اشتمال التعريف باللفظ المشترك او بغيره
من الاغلاط اللفظية لا يستلزم فساداً وان استلزم
عدم حسنه فلا يكون النقض في هذه الصلوة بالفساد
بل بعدم الحسن الا ان يحمل الفساد هنا على عدم الحسن

الحسن مجازاً على ان يكون اعم من الفساد ومن عدم الحسن بغير الفساد
لكنه بعيد غاية البعد وكذا التعريف بالمساوي معرفة وجهاته
لا شرائط بان يكون اجلي من المعرف بالمعنى الذي ذكرنا مثلاً
تعريف الحركة بما ليس بكون وتعريف الزوج بانه عدد ليس
بفرد فان عدم التكون وعدم الفرد مساويان للحركة والزوج
في الجلاء والخفاء والاختفاء اي التعريف بالاخفى مثل تعريف
النار مثلاً بانها جسم كالنفس فان النفس ومثابرة
النار لها اخفى من حقيقة النار ومثابرة النار لها في اللطافة
وعدم الرؤية والحركة دائماً فان النار متحركة بالحركة الدورية
تبعاً للفلك والنفس متحركة بالحركة التخيلية وقيل في احداك
الحفة فان النار تحدث الحفة في مجاورتها والنفس في الجسم
قال في الحاشية وانما لم يتقرر من التعريف بالاعم والاختف
والمباين لانهما داخلان في عدم الجاسمية والمادية انتهى
وبالجملة **تسوية** او النقض الاجالي اجمالاً ان يقال ان
تعريفك هذا غير جامع او غير مانع او مشتمل على اللفظ
المشترك مثلاً او مستلزم للتشابه مثلاً وكل
تعريف هذا شأنه فاسد فتعريفك فاسد ويبقى المفسد
اي عدم الجاسمية وعدم المادية والاشتمال على اللفظ المشترك
والاستلزام للشر وان لم يبق المفسد فيكون النقض

مكابرة غير مسموعة لان تلك المفاسد اجزاء لتلك القياسات
التي هي شواهد النقص فاذا لم اجزائها مبينة لم تكن هي مبينة
ايضا فلم يبق شواهد والنقص الاجمالي اذ لم يقارن بالشاهد
لا يكون مسموعا وبما قررنا ظهور ان في قوله النقص بشهادة
فانما ساهلة اذ لا شهادة للفساد بل الشهادة
لما هو جزء منه من القياسات المذكورة وكان مراده الشهادة
بالمداخلية لا بالاستقلال لكن فيه انه انما يكون مكابرة
ان لو لم يعم الناقض شاهدا اصلا ولا بشرط في النقص
اقامة الدليل على مقدمات شاهده نعم يجب على الناقض
اثبات تلك المقدمات ان منها مانع لكن ذلك الوجوب
لا يخرج النقص عن كونه نقضا الا ان يقال ان شاهد النقص
لا بعد شاهد كما لم يبين تلك المفاسد اقول فالاولى
حينئذ ان يقر ذلك شاهد ابتداء على وجه يشمل بيان تلك
المفاسد هكذا مثلا ان تعريفك هذا غير صادق على مادة
كذا مع انها من افراد المعرف وكل تعريف هذا شأنه
فاسد حتى لا يحتاج الى بيان تلك المفاسد ثانيا فانه
يكون ح من قبيل المفصول النتائج الا اذا كان الفساد بدوياً
في لا يكون النقص بلا بيان المفاسد مكابرة وانما لو كان
الموجهة من طرف المعرف في صغر القياس الاول اي

اي قياس عدم الجسمية وصغر القياس الثاني اي قياس عدم
المانعية منعاً حقيقياً اي حقيقة لغوية وذلك لان مقتضى
وهو الصغريين المذكورين مدلل فلا يقتضرا المنع المجاز
اللغوي واسناد مجازياً وذلك لان مقتضى المنع الحقيقي
انما يكون دليلاً او مقدمة فلذا كان اسناده الى الصغريين
المذكورين مجازاً او الى دليلهما حقيقة فان قيل القدران
المذكوران وان لم تكونا دليلين لكنهما مقدمة دليل
في نفسيهما فلم يكن اسناد المنع الحقيقي اليهما حقيقة
قلنا انهما وان كانا مقدمتين في نفسيهما لكنهما صادقتان مدعيتان
بالنسبة الى دليلهما فبالنظر اليه صار اسناد المنع الحقيقي
اليهما مجازاً وانما رتب جانب كونهما مدعيتين على جانب
كونهما مقدمتين لان كونهما مدعيتين لازم منهما فلا بد
من اعتبار جانب كونهما مدعيتين او كان اسناد ايضا الى
كامله حقيقياً لكن المجاز في الحدوث لان تقدير قوله مقدمات
ممنوعة دليل الصغريين والبراهين الى كون المنع حجة حقيقة
لغوية واسناده مجازياً او حقيقياً ايضاً شيئاً لا يقتضيه
الاعتبار **والثاني** ان دليل الصغريين في هذا القول لا يقتضيه
الى الامور الثلاثة المذكورة ولا الى الاخر كما هو المتبادر
الى الذهن ثم اعتبار دليل الصغريين في كون اسناد حقيقياً

مبنى على أن النقص لا يعتبر ما لم يبين الفساد وبيان لا يكون
ألا بالقياس الثاني دونه الأول والأخلاق استناد الحقيقى يوجد
في القياس الأول لأن الناقض على ما صورناه مستدل وهو
المشهور الأخرى في إثارة الجواز كون الناقض مناقضاً
كاسياني لا ناقضاً لكن الأصح هو الثاني لأن موجبه التعريف
مانع في الأغلب فلا يقابل بالمنع وإن كان المقابلة بالمنع
صحياً بأن اعتبر الموجبة مستدلاً والحاصل في إثارة إلى
جواز أن يكون معترض التعريف مانعاً للدعوى الضمنية
كما سيجى لكن الأخرى أن يكون مستدلاً بناء على أن عرف العلماء
في التعريفات فخصه في النقص ولم هذا الشترى بينهم أن ناقض
التعريف والعبارة مستدل وموجبه مانع ولو لا ذلك
الاختصار كما أخرج مع أن المنع اسم الوظائف وأسهلها
وأدخلها في أظهار الصواب والبيان المذكور دليل الصغرى
الأول هكذا أن تعريفك هذا غير صادق على مادة كذا
مع أنها من أفراد المعرف وكل تعريف كذلك فهو غير جامع
والثاني هكذا أن تعريفك هذا صادق على مادة كذا مع أنها
ليست من أفراد المعرف وكل تعريف كذلك فهو غير مانع
ويجوز تعلق المنع بصغريهما ويجوز تعلق المنع
ابتداء بصغرى كل من الدليلين المذكورين لبيان المفاسد

١٠٦
المفاسد كمن صغر وكل منهما مشيرة إلى مقدمتين فعلى هذا يكون
استناد المنع حقيقة عقلية بدون المجاز في الحذف كما أن نفس
المنع حقيقة لغوية على مادة كذا لكون صغيرهما مشيرة إلى مقدمتين
الأولى أن تعريفك هذا غير صادق على مادة كذا والمقدمة
الثانية أنها أي تلك المادة من أفراد المعرف وإن تعريفك
هذا صادق على مادة كذا والثانية أنها ليست من أفراد المعرف
فالمنع الأول متعلق بالأولى والمنع الآخر بالمقدمة الأخرى
كان يقال لا نعلم أن هذا التعريف غير صادق على مادة كذا
ولكن سلمنا أنه غير صادق عليها فلا نعلم أنها من أفراد المعرف
أو يقال لا نعلم أن هذا التعريف صادق على مادة كذا ولكن
سلمنا أنه صادق عليها فلا نعلم أنها ليست من أفراد المعرف
لكن على تقدير تسليم المقدمة الأولى والأولى لا يلزم الاعتراف
بعدم مانعة التعريف في صورة منع عدم الجامعة وبعدم جارية
في صورة منع عدم المانعة ثم المراد بالأولى ههنا هي الأولى
في تعلق المنع بظهر وجهه بنأمل سير فتدبر ويجوز منع
أو القياس الأول والثاني أو قياس عدم الجامعة وقياس عدم
المانعية على أن الثاني بيان الغرض من التعريف
وهو سنده المنع ولما كان كبيريهما مسلمة بين الناس ولا
يوجد منعهما به من السند أشار بقوله ببيان الغرض إلى أن

ذكر السند ههنا كالواجب والا فالمنع المجرد موجبه ومنع الكبرى
بان يقال لانهم ان كل تعريف غير جامع او غير مانع فهو فاسد
لم لا يجوز ان لا يكونه غرض المعرف ايراد تعريف جامع ومانع بل
يقع اي يقع المعرف بمعنى غير هذا المنع المعنى قال في الحاشية
وم قال الكل ان منعك لا يضربنا لانه واد على مقدمة لم ندعها
تتبع في موارد الانظار تجد انتهى وهذا اليسر يصح لان يجد
على التنظير بل مال الكل ان نفقذك هذا نفقذ لا يضربنا
لانه واد على تعريف لم نفقذ جامعية ولا مانعية بل لم
نفقذ تعريفنا لما المعنى في معنى غير هذا المعنى لذلك المعرف
او القلوطة او التوطئة للبحث الآتي او التقييم للآت
او تمييز معرف مخصوص من معرف آخر مخصوص كما ورد ايج
الحاجب في الكافية تقريباً للعدل لتمييزه عن سائر العلل
لا عن جميع ما عداه على ما اشار اليه الشارح الجاني هناك
افلا عن بعض الاشياء في ايراد تعريفات مخصوصة لتمييز
معرفات مخصوصة وهذه الاعراض لا تقتضي الجامعة
ولا المانعية عدم اقتضاء الجامعة في صورة كون
الغرض تمييز معرف محل قائل تدبر كذا فتح الباب بعون
الملك الوهاب قال في الحاشية هذا العنوان اشارة الى
ما قال ابو الفتح في حواشي التهذيب في مواضع متعددة انتهى

انتهى بل على مذهب المتقدمين لا يختلفون في ذلك بل ههنا
ليس في موقعه لان المراد الترتيب في الجواز على مذهب المتأخرين
الى الجواز على مذهب المتقدمين بل الترتيب في الجواز بشرط خصوص
الى الجواز مطلقا لا يراة قيد في الاول واطلوع في الثاني في خلاصة
كلامه ويجوز منع كبرها بشرط بيان الغرض على مذهب المتأخرين
بل مطلقا على مذهب المتقدمين نعم يصح الرقي ههنا من مذهب
المتقدمين الى مذهب المتأخرين ايضا ولكن للناس فيما يشقون
مذاهب لانهم اذا المتقدمون لم يشترط التساوي بين المعرف
والمعرف وهو ظاهر قوله لانهم آه علة لجواز منع الكبرى
على مذهب المتقدمين او سند للمنع المذكور ومنع كبرى القياس
الثالث وهو قياس اشتمال الاشتراك والمستند يظهر من
المنع المردود وذلك لانه رد فيه بين الاشتمال بلا قونية وبينه
مطلقا ولا ريب ان السند للمنع المذكور يظهر منه ويقال
لانهم ان كل تعريف اشتمل على المشترك فهو فاسد وانما يكون
فاسدا ان لولم يكن مع قرينة وهو م او لانه رد فيه بين الاشتمال
على مشترك لا غير جائز ارادة كل واحد من معانيه على حدة وبينه
مطلقا ولا شك ان السند للمنع المذكور يظهر منه ايضا
ويقال لانهم ان كل تعريف اشتمل على المشترك فهو فاسد
وانما يكون فاسدا ان لولم يشتمل على مشترك جائز ارادة

كل واحد من معانيه على حدة وهو ممنوع والمنع بالترديد في
صغره اي يمنع صفرا باعتبار وكبراه باعتبار اخر بان يقال
ان اردت بقولك ان تقريفا هذا شتمل على المشترك
اشتماله مفعول اردت والضمير للتقريف عليه اي على
المشترك بل قرينة فلا نم الصفري كيف والشيء الفلاني
قرينة معينة للمراد وان اردت اشتماله عليه اي اشتمال
التقريف على المشترك مطلقا اي سواء كان بل قرينة او معا
فالصفري مسلمة بناء على ان الاشتمال المطلق موجود
لكن لانم ان كل تعريف مشتمل عليه اي على المشترك فاسد
كيف والمشتمل عليه مع قرينة غير فاسد او يقال ان اردت
اشتماله على مشترك غير جائز ارادة كل واحد من معانيه
على حدة فالصفري قم قوله ارادة كل واحد من معانيه على حدة
يحتل احتماليين احدهما ارادة مجموع معانيه اما باعتبار
عموم المشترك على ما ذهب اليه الجمهور والحنفية وافي الحاجب
وبلا اعتبار ذلك على ما ذهب اليه الشافعي وبعض المعقولة
كالقاضي عبد الجبار والجبائي لكن يابى عن هذا الاحتمال
قوله على حدة كالاخفى والثاني ارادة كل واحد من معانيه
على سبيل الانفراد خلاصة انه لو صح ارادة كل واحد من معانيه
على سبيل الانفراد شتمل على واحد من تلك المعاني بدون

بدون الاحتياج الى قرينة معينة لذلك الواحد فظهر مما قررنا
ان من حمل على الاحتمال الاول فقد غفل عن قوله على حدة فتذكر
ولا تكلم من الغافلين وان اردت اشتماله على الاشتراك مطلقا
سواء جاز ارادة كل واحد من معانيه او لا فالصفري مسلم والكبرى
قم لانه اذا كان ارادة كل واحد من معانيه على حدة جائز احتملا
على واحد منها ولا يحتاج الى القرينة المعينة لذلك المعنى الواحد
لعدم لزوم الفساد كما قالوا بالجواز في تعريفات الفنون كتولهم
مثلا الخوعلم باصول آه وذلك ان اسماء الفنون كالخو
مثلا فطلق على الملكة وعلى الشامل وعلى التصديق بالمائل
وكذا العلم المأخوذ في تعريفاتها يطلق على هذه الاشياء الثلاثة
فيجوز ان يراد ان معنى كان من هذه الثلاثة من لفظ العلم بعد
ما كان موافقا لما اريد باسم الفن تدبر وقس عليه او على
الاشتمال على الاشتراك الاشتمال على المجاز فئاتل في منع
الكبرى والمنع بالترديد في الصفري بالوجهين المذكورين
اما الاول فبان يقال لانم ان كل تعريف مشتمل على المجاز
فاسد وانما يكون كذلك لو لم يكن مع قرينة معينة ويجوز
الاستناد في هذا المنع بكون المجاز مشهورا واما الثاني
فبان يقال ان اردت باشتمال التعريف على المجاز اشتماله
عليه بل قرينة فلا نم الصفري وان مطلقا فالصفري مسلمة

لكن الكبرى لم لجواز كون مع القرينة وبأن يقال ان اردت اشتماله
على المجاز الذي لا يصح اعادة كل واحد من معانيه المجازية فلا نم
الصغرى وان مطلقا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى نعم لجواز
ان يكون من المجاز الذي يصح اعادة كل واحد من معانيه المجازية
ويجوز التردد في الصغرى بشبهة المجاز وعدمها وبصفة اعادة
كل واحد من معناه الحقيقي والمجازي وعدمها ومنع الكبرى
باعتبار الاول والصغرى باعتبار الثاني والمستند في الاول
واعتماد عموم المجاز في الثاني ويجوز مقايضة الالفاظ الغريبة
في منع الكبرى وفي المنع بالترديد بكونها غريبة عند اعراب المختص
او مطلقا او بكونها غريبة قبيحة او مطلقا او عند المخاطب
فباعتبار الشقوق الاول يمنع الصغرى وباعتبار الثاني يمنع
الكبرى والجميع هذه اشار بقوله فتأمل هذا اذ كون الوظائف
في الثالث وهو قياس اشتمال الاشتراك منع كبراه والمنع
بالترديد في صغراه فقط اذا يقيد صغراه بقياس الثالث ببلا
قرينة والاى وان قيدت صغراه بقولنا ببلا قرينة بان يقال
ان تعريفك هذا مشتمل على المشترك ببلا قرينة هذا في قياس
اشتمال الاشتراك واما قياس اشتمال المجاز والغريبة
ففي الاول يقال هذا اذا لم يقيد صغراه بغير مشهور وان
قيدت بقولنا غير مشهور بان يقال ان تعريفك هذا

هذا على مجاز غير مشهور ويجوز التقييد في الاول ببلا قرينة ايضا
وفي الثاني بكون الغريبة عند اعراب المختص مثلا فيمنع صغراه
اي في صورة التقييد ايضا كما يمنع كبراه ويمنع بالترديد في صغراه
متعلق بالترديد في التقييد اي في صورة التقييد وهو متعلق
بمنع في المتن بطريق الذبح وفي بعض النسخ في عدم التقييد
في يتعلق بقوله في الشرح كما يمنع ثم هذا لا ينافي جريان
الترديد في صورة التقييد في الاشتمال على الاشتراك بان يقال
ان اردت بالاشتمال على المشترك ببلا قرينة الاشتمال
عليه بحيث يكون كل من المعاني مراد فلا نم الصغرى وان
مطلقا فالصغرى مسلمة لكن الكبرى نعم لجواز ان يكون من
قبل عموم المشترك وبأن يقال ان اردت بقولك ببلا قرينة
مطلقا فلا نم الصغرى وان اردت قرينة واضحة فالصغرى
مسلمة لكن الكبرى ممنوعة وعلى هذا ففسر التردد في
الاشتمال على المجاز والاشتمال على الغريب ومنع صغرى
القياس الرابع وهو قياس الاستلزام اي استلزام
والدور مثل ومنع كبراه اي كبرى القياس الرابع ومستندها
معلوم مما مر في نقص الدليل اما مستند منع الصغرى
فمنه بيان منع الجريان حيث قال اذ قد اعتبر فيه قيد
لا يوجد فيها فيقال ههنا لانم ان تعريفنا مستلزم للثمن

وانما يستلزم ان لو لم يقيد بقيد كذا او لو كان المراد بـهـ منته
انما مستند منع الكبرى فعند بيان منع الاستلزام بالترديد
في الصغرى حيث قال بان يقال ان اردت لقولك هو مستلزم
للسم ~~المفاسد~~ ^{المفاسد} فيقال عنها لانه ان كل تعريف مستلزم للس
فاسد وانما كان كذلك لو استلزم شلا لا محالا وهو ممنوع
لكن الاول في تعلق المنع ليس تسليم الاول فيقتصر وجهه انه لو
منع الثانية قبل تسليم الاول يكون مشغولا بما لا ينفع ولا يلزم
له قطعه ان علم تقدير عدم الاستلزام لا تعلق لفاده وصحة
ولادعواه تدبر والمنع بالترديد قد مر تفصيله اي في بيان
وظايف الممثل في مقابلة النقص بالاستلزام فتذكر فيقول
ان اردت بقولك ان تعريفك مستلزم للس شلا لا محالا
المحال فلا نتم الصغرى وان اردت مطلقا فالصغرى
سلم لكن الكبرى ممنوعة لجواز شلا لا محالا في الترتيب
فيما لم يوجد فيه شروط من الوجود والاجتماع والترتيب
تدبر والمفضان التحقيقات قد تم الكلام فيه اي في كونه
من باب التغليب يعني الاسل ان يقال والنقص التحقيق
والمعارضة الحقيقية لكن غلب النقص على المعارضة
الحقيقية فيقول المفضان التحقيقات وقد مر في بحث
النقص والمعارضة فتذكر او قدم الكلام فيه في بحث

في بحث النقص حيث اشير اليه في الجواز فنقص شاهد الاستلزام
بشاهده الاستلزام وبشاهد التلطف اذا كان صفرا بسيطة
ولم تكن كبراه بديهيته كما اذا قال الناقض تعريفك فاسد لانه
مستلزم للس فيقول الناقض الثاني وهو صاحب التعريف
دليلك هذا بجمع مقدّماته فاسد لانه جاز في التعريف الذي
يستلزم التسري في الاعتباريات مع ان مدعاؤه وهو الفناء
متخلف عنه فيه وانما اذا كان صفرا مركبة كقوله لانه
مستلزم للس المحال او كانت بسيطة لكن كبراه كانت
بديهيته كقوله لانه مستلزم لاجتماع النقصين فلا يجري
فيه النقص بالتلطف فتدبر والاحسن ان قوله والنقصان
التحقيقات معطوف على منع صغرى الاول لانه الاصل
ولان العطف عليه يفيد ما هو المقصود وهو تعلق النقصين
بكل واحد من القياسات الاربعة غير مختص بواحد منها
لكن فيه ان الاحسن يورهم جواز العطف على غيره بل حسنه
اللهم الان يقال ان الاحسن ههنا بمعنى البائع في الحسن
غاية لان افضل التفضيل قد يستعمل في هذا المعنى كما في
المستعمل في صفات الله تعالى نحو الله اكبر واعلم ونحوه
ولا يقتضيه حينئذ المفضل عليه صرح به بعض الفضلاء
في حواشي المطول ونحوه اجزاء التعريف مع شرط مقدارة

قريبة دالة على المراد لان اجزاء التعريف يجب حملها على المتبادر
وتغييرها او تغيير اجزاء التعريف بعضاً او كلاً ومحرر المعرف
واما تغييره اى تغيير المعرف فغير جيد لان تغيير المعرف يستلزم
تغيير التعريف لان علم المعرف لازم لعلم التعريف فلا يكون
وظيفة اخرى تدبر ومحرر مادة النقص والاحسن ان يجعل
مجموع هذه المحررات الثلاثة اى محرر اجزاء التعريف ومحرر
المعرف ومحرر مادة النقص اسانيد مجموع منوع المقدمات
قال في الحاشية ان جعل كل منها سندا لا يرد المنع عليه بخلاف
ما اذا جعل جواباً مستقلاً لانه يكون دليلاً فيعلق
به المنع انتهى لكن في كون المحررات المذكورة اجوبة مستقلة
نظر فلا يكون نسب عددها من الوظائف فغير اى في جعل
مجموع هذه المحررات الثلاث اسانيد مجموع منوع المقدمات
وفي الحسن الذال علم الاحسن من التقلب ما لا يخفى
على السبب اى العاقل اما في الاول فلان هذه المحررات
لا يجرى في شيء من الكبريات المذكورات وكذا الحال يجرى
في المنع بالترديد في الصفري فالمصرا اعتبر تغليب المجرى
فيها على غير المجرى فيها فجعل تلك المحررات كما انها مجرى
في الكل واما في الثاني فلان كون محرر مادة النقص سندا
ليس باحسن كما لا يخفى فالمصرا اعتبر تغليب ما هو الاحسن

هو الاحسن على غير الاحسن فجعل الغير الاحسن كان احسن
فالتغليب ههنا غير التغليب في قوله والنقصان التحقيق لان
فان التغليب باب واسع يجرى في اعتبارات كثيرة ثم ان
كلام المصرا يشعر حسن جعل تلك المحررات وظايف برلمها
بدون اعتبارها اسانيد او ادلة لكن التحقيق ان الوظائف
لا يبحر اما ان يكون مطلوبة او ابطالا او اثباتاً فاذا كان المحرر
وظيفة لا يبحر عن هذه الثلاثة فيكون المحررات المذكورة اما اسانيد
لتلك النوع او ادلة للمعارضة الجارية ههنا او ادلة للدعوى
الضميمة ان كان تلك المحررات عند منع تلك الدعوى فلا يكون
وظايف برأسها بدون اعتبار شيء منها فتدبر في المنع
مطلقاً حقيقة او محارزاً عقلياً او لغوياً او حدسياً مجرداً كلها
كل منها او مع السند والمعارضة مطلقاً حقيقة او تقديرية
من طرف الضميمة فلا يتوجه الى التعريف اى التعريف الحقيقي
والاسمى الذين اشار اليها آنفاً بلام العهد الحادج في قوله
الى التعريف فالظاهر ههنا ان يقال لان المقصود لم يرد جاع
الضمير المجرور مفرداً الى التعريف ولعل النكته في ارجاعه
مشتق مما للتنبية على ان اللام العهد اشارة الى النوعين
من التعريف كما اشارنا اليه ولهذه النكته قال لان المقصود
لهما اى للتعريف الحقيقي والاسمى بمنزلة نقاش في نقاش

لكن في ذهنك صورة شئ فاذا قال مثلا الانسان حيوان فاطوح
لم يقصد به ان يحكم على الانسان بانه حيوان فاطوح والا اى وان
قصد بقوله الانسان حيوان فاطوح الحكم على الانسان بانه حيوان
فاطوح لكان اى المعرف المتصدي مصدقا لا مصورا بل اراد
بذكر الانسان ان يوجه ذهنك الى ما عرفت بوجه ما تخم شرع
في تصويره بوجه الحمل لعل قوله بل اراد آه رفع لما يكاد ان يقال
انه اذا لم يقصد بالقول المذكور الحكم بانه الانسان حيوان فاطوح
فما الوجه في ذكر الانسان او لا فاذا كان الامر كذلك فليس
بين الحد والمحد وحكم لانه ليس بصدق التصديق بثبوت له حتى
يمنع هكذا قال المحقق الشريف في حاشية شرح مختصر الاصول
والتحقيق ما قاله الذواني في شوجه على التهذيب الميزاني من ان
المقصود بالذات من تعريف التصوير ولا يلزم من ذلك ان لا يكون
محمولا بل جميع اضاف المقول في جواب ما هو وانما شئ هو المقصود
منه التصوير ضرورة انها من المطالب التصورية مع انها
تحمّل على المسؤل عنه في الجواب تدبر فلا يصح ان يقال لا تخم ان
الانسان حيوان فاطوح فان ذلك يجري مجرى ان يقال للكاتب
لا تخم كتابتك فلما لا يصح عدم تسليم كناية الكاتب بالفعل لا يصح
عدم تسليم كون الانسان حيوانا فاطوحا وانما اذا قيل الانسان
حيوان فاطوح واريد هذا اى الحيوان الناطق مدلوله اى مدلول

110
اى مدلول الانسان لغة وعرفا كان هذا القول حكما فيمنع
ويطلب عليه الدليل من اهله اى من اجل اللغة او العرف تدبر والحاصل
ان المعرف بالكسر بمنزلة النقاش مشيرا الى انفسه يقتضيه
مثل المعرف كمثل النقاش الا انه يفتش في ذهن صورة مقولة
وهذا يفتش في اللوح صورة محسوسة فكما ان اذا شرع
يرسم فيه نقشا لم يتوجه عليه المنع كذلك الحاذ في صورة المحدود
فلا يجري فيه الخطية يكلمت فلا يتوجه اليه مناقشة يريد
بالمناقشة ههنا القضية للحكم والا فاعترف بوجه النقض به
وكذا يعرف بوجه المصراع المعارضة المقولة من الشريف فان قلت
يتصور تعلقها به قلت ان الفساد يطلق على معنيين احدهما
عدم مطابقة الشئ لما في نفس الامر مطلقا والثاني عدم مطابقة
الحكم للواقع وتعلقها به باعتبار المعنى الاول فيكون الفساد فيه
بالنظر الى عدم مطابقة الصورة الذهنية للصورة الخارجية
كاذبة الحدود والرسوم الحقيقية او للمفهوم الذي اعتبره
المعتبر كاذبة الحدود والرسوم الاسمية وانما باعتبار المعنى الثاني
فلا يتعلقان به بل بالاعتراض الضمنية فان قلت قد اشتهر
في السنة العلماء ان لا تخم ان هذا لما صدقتموه به فهذا يمنع عليه
اجيب بان الحد له مفهوم وما صدق عليه والمنع يتوجه على الثاني
دون الاول ففي المثال المذكور لا يمنع كونه حيوانا فاطوحا بل يمنع

كونه حدا له فانه حكم لازم للتخديد بتوجه عليه المنع تبرز الا ان يعتبر
الحصم الدعوى من المعرف بان تعريفي هذا حد وجزوه اي جزء
التعريف هذا جنس وجزوه ذلك فصل مثلا قيل هذا اب
قوله مثلا بناء اي مبني على جواز منع الرسمية والضرورة
عطف تفسيرى للرسمية الظاهر ان يقال هذا بناء على ما قيل
من جواز الح يعنى قال المصنف في تصوير اعتبار الدعوى من المعرف
بان تعريفي هذا حد وجزوه هذا جنس وجزوه ذلك فصل
وحمل على التمثيل بتقييده بقوله مثلا بناء على جواز تصوير
اعتبار الدعوى منه بان يقال تعريفي هذا رسم وجزوه هذا
جنس قريب وجزوه ذلك خاصة لازمة وجواز منع رسمية
واذا كان الرسم حقيقيا تاما يشبه حد حقيقيا تاما في قوة
ورود المنع عليه كما اشار اليه بقوله سيما في الرسوم الحقيقية
التامة وان تعريفي هذا جامع لجميع افرادها وان تعريفي هذا
مانع عن دخول اغياره فيه وعار عن المفسد كلها اي عن
كل المفسد ما عدا عدم الجامعة وعدم المانعية بقرينة
التقابل اذا المفسد عام شامل لهما ايضا والعام اذا قبل
بالخاص براد به ما ورا. الخاص ما هو المقرر ولو اكتفى بذكر هذا
العام عن ذكر دينك الخاصين في مقابلة لكانا موافقا لما سبق
في نفس التعريف من قوله وبقى المفسد في اندراج عدم الجامعة

الجامعة وعدم المانعية فيه مع كونه احصا كما ستلزام التسلسل
مثلا او اشتغال الاشتراك مثلا في اي حين اعتبار الحصم الدعوى
من المعرف يجوز الحصم ان يمنع احد هذه الضمنية او كلها الوحدا
تامنا اي لو كان الحد حدا تاما الفا ان يحذف قوله تاما تدبر واما
قال هذا لانه لو كان رسما تاما لا يتأتى منع الدعوى الثلاثة الاولى
على ان تعريفي هذا حد وجزوه هذا جنس وجزوه ذلك فصل بل يتأتى
منع ان تعريفي هذا رسم وجزوه هذا جنس قريب وجزوه ذلك
خاصة لازمة وفي الحد الناقص والرسم الناقص لا يتأتى الامنع
الحدية والرسمية مجازا لغويا واما قال هذا لانه لا يمكن المنع
ههنا حقيقة لغوية لتعلقها بمقدمة الدليل ولا دليل ههنا
اذ الدعوى الضمنية ليست بدلائل وهو ظاهر مطلقا
سواء كان المنع مجردا او مع التمهيد لكن لابد في الثلاثة الاخيرة
اي منع الجامعة والمانعية والعراء من شامدا لما قيل لابد
من ان يكون مادة النقص في المحققات فتأمل اي من المحققات
الخارجية او الاعتدالية فانه يشترط التحقق الاعتباري
في مادة النقص اذ اكاذا المعرف من الامور الاعتبارية لعل
الامور بالتأمل اشادة الى هذا ويحتمل ان يكون اشادة الى ان
هذا التعليل انما يجري في الاولين من الثلاثة الاخيرة دون
الثالث مع ان الدعوى عام الى الثلاثة ويحتمل ان يكون اشادة

الاعتبار مقابلة المنع الى النقص في جريان هذا التقليل فان
القوم انما اعتبروا لتحقيق مادة النقص وجه تخصيص النقص
لانه عبارة عن الحكم بالبطلان وههنا لا ثبت ما لم يثبت تحقق
مادة النقص وانما المنع فيكون فيه جواز تلك المادة كما لا يخفى
ويحتمل ان يكون اشارة الى ان لزوم تحقق مادة النقص
انما هو في المنوع الواردة على تعريفات الماهية الحقيقية وانما
في الاعتبارية فلا ويحتمل ان يكون اشارة الى ان المراد من
لزوم تحققها بتحققها في الخارج اذا كان المعرف من الامور
الخارجية وتحققها في الاعتبار اذا كان المعرف من الاسور
الاعتبارية لا لزوم تحققها في الخارج مطلقا ولا في الاعتبار
مطلقا قال في الحاشية وجهه انه لا يلزم الشاهد على اطلاقه
بل اذا لم يكن من البديهيات الجلية تدبر واما الوظائف الموجهة
من المعرف ففي المهورمات الاعتبارية او التعريفات الغير الحقيقية
اثبات تلك الدعاوى الضمنية باقامة الدليل عليها اي على صحة
تلك الدعاوى لان دفع المحذورات في الاعتباريات سهل
عند من هو بالمتوجهات اهل قوله لان دفع المحذورات بتقليل
لاسكان الاثبات بالنظر الى الدعاوى الثلاثة الاولى وانما
بالنسبة الى الثلاثة الاخيرة ففني عن الدليل كذا قال
في الحاشية وذلك بالقياس الى ان صعوبة المعرفة انما هي

112
انما هي في حد ذات الماهيات الحقيقية وجنسها وفصلها وانما معرفة
الجاهلية والمايعة والعراء عن المفسد فسهل في التعريفات
كلها لان حاصله يرجع الى الاصطلاح فيصح تعريفها بما هو عليه
الاصطلاح فان ما اعتبره اهل الاصطلاح جزء اعم بمنزلة
الجنس وما اعتبره جزء اخصر بمنزلة الفصل وما اعتبره
خارجا يكون عرضيا فمعرفة هذا الاسمي والاسم الاسمي
في الاعتباريات في غاية السهولة وتغيير اي تغيير التعريف
جزء او كلاً في كل اي في كل من المنوع الثلة متعلق بكل
واحد من الاثبات باقامة الدليل والتغيير اثباتها اي تلك
الدعاوى بابطال الشاهد اي شاهد الخصم وتحريم المعرف
يجوز عطفه على الاثبات يعني ان الاصل انه معطوف على ابطال
الشاهد فيكون المعنى اثباتها بتحريم المعرف ويجوز ان يكون
معطوفا على اثباتها لكن هذا العطف يقتضيه جواز جعل التحريات
وظايف مستقلة وفيه ما فيه فيجب عطفه على ابطال الشاهد بناء
على انه ما قلنا ان التحريم لا يكون وظيفة براسه فالفرض منه
اثبات تلك الدعاوى وانما تحريم التحريم قد مر غير مرة وتحريم
اجزاء التعريف وتحريم مادة ينقصه اي التعريف في الثلة
الاخيرة متعلق بكل واحد من الاثبات بابطال الشاهد و
التحريات وفيه اي في القول بان هذه الوظائف جارية

في الثلاثة الأخيرة تغليبات شتى جمع شئت بمعنى المتفرقة تظهر
اي هذه التغليات بالتأمل الاخرى اي الاولى لان ضمير اثباتها
راجع الى الدعوى الست والحال ان الاثبات بالابطال و
الحريرات الثلاثة لا يكون الا في الثلاثة الأخيرة فيوجد اربعة
تغليات تدبر وهي اي الوظائف الموجهة من المعرف في المفهوم
اي في التعريفات الحقيقية الحقيقية كما هي اي كالوظائف الموجهة
الجارية وهي الاثبات بابطال الشاهد وتحرير المعرف واجرائه
ومادة نقصه في المفهوم ان اي التعريفات الاعتبارية اي
غير الحقيقية في مقابلة النوع الثلاثة الأخيرة اي منع الجامعة
والمافية والعراء فتبصر يعني مجرى فيه اثبات الجامعة و
المافية والعراء عن المفايد باقامة الدليل وتغيير التعريف
وابطال الشاهد والحريرات بسهولة واما الحال في جواب
النوع الثلاثة الاول وهو منع الهدية والجنسية والفصلية
فدفعها سبب اي مشكل جداً ودون اي عند دفعها اي عند
دفع النوع الثلاثة او قريب او ادنى منه يعني ان لفظ دون في
هذا التركيب اما بمعنى عند او بمعنى القريب او بمعنى ادنى قال
في المطلق ان معنى دون في الاصل ادنى مكان من الشيء يقال
هذا دون ذلك اذا كان احط منه قليلاً ثم استعمل للتفاوت
في الرتبة فقل زد دون عمرو في الشرف ثم اتسع فيه فاستعمل

فاستعمل في كل عبارة واحدة وتحتفي لحكم الحكم انتهى ولذا
فشره بوجه ثلاثة وعلى تقدير هون في محل الرفع على انه خبر مقدم
عند المبتدأ وهو قوله عزط القتاد وعزط القتاد من ضرور الامثال
يستعمل في بيان صعوبة امر والقتاد شجرة شوك يقال له
بالتركي او غيلاً والحرط ان يقبض باليد على اعلاه وان يمتدحها
عليه الى اسفله فيكون اي دفع النوع الثلاثة الاول اصعب
منه اي من عزط القتاد هذا التفرع انما يظهر بالنسبة
الى المعنيين الاخيرين دون المعنى الاول اذ حصوله عنده
لا يقضي اصعب لجواز ان يكونا مترين في الصعوبة بخلاف
كون قريباً منه وادنى منه تدبر اذ لا مدخل فيه اي في التعريفات
الحقيقية للاصطلاح بل يجب فيه العلم بالذاتيات والعرضيات
والتفرقة بين الاجناس والعوارض والتفرقة بين الفصول
والخواص وهذا العلم والتفرقة فتعسر عند الشيخ بن سيف
بل متعذر عند الفارابي لان الجنسية شبه بالعرض العام في
احاطة الافراد والفصل يشبه بالخاصة في كون مميزاً في التفرقة
بينها محتصة بالعلام الغريب كذا قرر بعض المحققين والمراد
به سند الشرف في حاشية قطب الدين شرح الشمسية او
يعتبر الحضم عطف على قوله يجوز في قوله في يجوز ان يمنع تلك
الدعوى اي دعوى الستة المذكورة من الهدية والجنسية

والفصلية والجامعة والمأنفة والعراء من المفاسد يقدر
الدليل عليها أي على تلك الدعاوى في أوجين اعتبار الخصم تلك
الدعاوى وتقدير الدليل عليها يجوز أن يعاد من الخصم ويقول
وإن كان لك دليل مفروض دلالة على صحة دعواك المناسب
بقوله وهو أن تعريفك هذا غير جامع أو غير مانع آه إن يقيد
الدعوى بدعوى الجامعة والمأنفة والعراء عن المفاسد
ويقول على صحة دعوى جامعة تعريفك أو مانعة أو عرانة عن
المفاسد لكن سأخ في العبارة وأطلقها اعتماداً على الفهم
من سياق الكلام ولعل هذا هو المأخوذة التي أشاد إليها
فما سياتي بقوله لكن في هذا التصوير مسأخه بنية و
عند دليل دال على بطلانها أي بطلان دعواك وهو أي الدليل
الدال على بطلان دعواك أن تعريفك هذا غير جامع لخروج الفرد
الفلافي منه أي من تعريفك مع أنه أي ذلك الفرد من أفراد
أي من أفراد تعريفك أو تعريفك غير مانع عن الأغيار لدخول
الفرد الفلافي فيه أي في تعريفك مع أنه ليس من أفراد أو
تعريفك مستلزم للشر مثلاً لتوقف هذا الجزء من التعريف
على المرفق هذا دليل للاستلزام التعريف التل لليقال
لا يلزم من هذا الدليل استلزام التعريف التل بل يلزم منه
استلزام التعريف لأنه إذا توقف جزء التعريف على المرفق

١١٦
على المرفق والمرفق موقف عليه يلزم الدور فلا يتم التعريف
لأننا نقول هذا مبني على ما اشترط فيما بينهم من أن الدور
يستلزم التل في يلزم من هذا الدليل استلزام
التل بواسطة لزوم الدور فيتم التعريف وهو
أي تعريفك مثلاً على اللفظ المشترك مثلاً فكل تعريف
هذا شأنه باطل فتعريفك باطل وبين المفاسد على ما
أشرنا إليه أي إلى بيان المفاسد بقوله لخروج الفرد الفلافي
وبقوله لدخول الفرد الفلافي آه وبقوله لتوقف هذا
الجزء الخ وفيه أن من جملة المفاسد الاشتغال على المشترك
ولم يشر إليه بانه فينبغي أن يرتكب التجوز في إرجاع الضمير
المجوز ولكن في هذا التصوير أي تصوير المعارضة مسأخه
بنية لا يخفى على من لم فطنة قوية وأشرنا إليها فيما سبق
والتصوير الخالي عن المسأخه أن يقال إن مدعاك هذا وإن فرض
لك دليل مفروض دلالة عليه لكن عندنا دليل دال على
خلافه وهو أن تعريفك هذا خارج عنه الفرد الفلافي مع
أنه من الأفراد وكل تعريف كذا في غير جامع أو داخل فيه الفرد
الفلافي مع أنه ليس من الأفراد وكل تعريف كذا في غير مانع
أو أنه مستلزم للتل مثلاً أو هو مشتمل للفظ المشترك
مثلاً وكل تعريف كذا فليس بعارض عن المفاسد وكل مدعى

هذه اشارة فهو باطل فيعلم منه ان ذلك التصوير مساحه
بنية من وجوه متعددة واعلم ان تخصيص التصوير بالدعوى
الثلاث الاخيرة وهي الجامعة والمائية والعراة عن المفاسد
لا طرادها اي هذه الدعوى في كل التعريفات اي تعريف
الماهية الحقيقية والاعتبارية باعتبار الثلاثة الاول اي
الحدية والجنسية والفصلية والاوان لم يكن التخصيص
للاطراد فلا يصح ان يجري التصوير في الدعوى الثلاثة الاول
فالتركيب من قبل اقامة علة التالى مقامه فيجوز التصوير
باعتبار الثلاثة الاول ايضا اي كما يجري باعتبار الثلاثة
الاخيرة في بعض التعريفات اي الحد والثامة واما في غيرها
فلا يجري باعتبار الثلاثة وان كان جاريا باعتبار بعضها
فلا تغفل في اي حين اذا اعتبر الخصم تلك الدعوى وقد
عليها الذيل **الوظائف الموجهة** من طرف **المعرف** **تقريب**
اي تلك الوظائف **سجلا** **واقصلا** **ما ذكرنا** **ان**
اي قريبا او هذه الساعة والآنف اول الشئ بالمد
والقصر والمد اشهر ومنه عنقوان الشئ والنفوان
اي اوله من الآنف لانه اول الوجه وعين العنقوان بدل
من الممره في جواب النقص الاجمالى الوارد على هذين التعريفين
يعني تعريفى الحقيقى والاسمى من المناقضة بيان لما في قوله فما

فما ذكرنا سلقا اي سواء كانت مجردة او مع السنه وسواء
كانت منع الصغرى او الكبرى او المنع بالترديد في الصغرى
وسواء كانت حقيقة لغوية واسنادا مجازيا او كانت
اسنادا حقيقية بالمجاز في الحذف والفقطين التحقيق
اي النقص التحقيق والمعارضة التحقيق ووجوه التحرير اي
تحرير المعرف ومادة النقص واجزاء التعريف والتغير اي
تغير اجزاء التعريف **وجوز بعض المحققين** وهو السيد
قدس سره **ان اجازة الخصم** **في** **اي اعتبار الدعوى**
الضميمة من المعرف ومن غير التعريف اي فرض الدليل المفروض
دلالة عليها اي على الدعوى **ويقول** **اي الخصم ان** **ما ذكرنا**
من تعريف **سجلا** **واقصلا** **ما ذكرنا** **ان** **كل تعريف** **هذه اشارة**
باطل فتعريفك باطل وينبغي ان يعلم ان هذه المعارضة غير
المعارضة السابقة التي هي بتقدير الدليل لا يخفى عليك
ان قول المص من غير الاعتبار والتقدير صريح في ان هذه المعارضة
غير المعارضة السابقة فبيان الشارح تلك المغايرة بقوله
وينبغي ان يعلم انه قليل الجدوى اللهم الا ان يكون بالنسبة
الى الادهان القاصرة تدبر فلهذه المعارضة مثل النقص
الاجمالى الوارد على التعريف يعني في عدم اعتبار الدعوى من
المعرف او في كونها حقيقة في التعريف على رأى فاما المعارضة

على رأى السيد السند مشتركة بين مقابلة الدليل بالدليل
وبين مقابلة التعريف بالتعريف كما ان النقص مشترك
على رأى الفضل بين ابطال الدليل بشاهد وبين ابطال
التعريف والحاصل كما ان النقص الاجمالي بيان فاد التعريف
بالشاهد ابتداء من غير اعتبار شئ من المعرف كذلك هذه
المعارضة بيان فاد التعريف بالشاهد ابتداء من غير
اعتبار من المعرف الا ان الشاهد المعبر هناك عام شامل
لكل ما يدل على الفساد وهرنا خاص وهو التقاض بذلك
التعريف وكان وجه التنبيه المقتضى للمغايرة هذا مطلقا
سواء كان التعريف حذا او رسما حقيقيا او رسميا وسواء
كان تعريفا لفظيا او تنبيها ولا يبعد ان يعتبر الاطلاق
بالنسبة الى الوجود اى وجودا مطلقا غير مقتيد
بشاهد محصور بل عام شامل لكل ما يدل على الفساد
او بالنسبة الى النقص اى سواء كان حقيقيا او تشبيها
وسواء كان اجماليا او تفصيليا او بالنسبة الى المعارضة
سواء كانت حقيقية كما هو رأى السيد او تقديرية كما هو
رأى الجمهور تدبر على رأى بعض الافاضل وقال الرئيس
من طرف المعرف فانه تعارض التعريف مستند
اى جواز كون تعريف المعارضة كما نوضح هذا المقام بتوقف

بتوقف على تمهيد مقدمة وهي ان يمتنع لشيئ حقيقتان مختلفتان
وهو ظاهر فلا يكون لشيئ واحد حدان لانهما بحسب الحقيقة
وانت اذ يا وكذا لا يكون لشيئ تعريفان متباينان بحسب
الحقيقة وان كانا ركمي ناقصي واما ان كان التعريفان
او احدهما بحسب الكم فيجوز تباينهما وان كانا حدين نامين
اذ يجوز للفظ واحد مفهومان متباينان لتعدد وضعه ويجوز
ان يكون حدان بحسب الكم باعتبار وضع وزن يكون الحقيقة
متما باعتبار وضع آخر حدان بحسب الحقيقة متباين
لذلك الحد التام بحسب الكم واما الحد والناقصة
الغير المتساوية والرسوم مطلقا كذلك فيجوز تعددها
لشيئ واحد وان كان بحسب الحقيقة اذا عرفت هذا فاذا
قال المعارض ان ما ذكرته من التعريف معارض بذلك التعريف
وكل تعريف هذا شأنه فيا ظل فالصغرى مشتملة على مقدمتين
احدهما كون ما عرفت المعرف معروفا بما ذكره المعارض والثانية
كون ما ذكره المعارض معارضا لتعريف المعرف فللمعرف
ان يقول لانم ان ما عرفت بهذا التعريف معرف بما ذكرته
مستندا بانقاء بعض شروط الصحة عنه وان سلم هذه
المقدمة فله ان يقول لانم تعارض التعريف مستندا بالزمنية
بحسب الزمنية والحدية كذلك وكذا يستند بكونه حدا ناقصا

موجب للحقيقة او رسماً مطلقاً كذلك اذا لم يكن مبيناً للتعريف
الاول في زعم المعرف والافضل تعريفه بناء على تسليم المقدمة
الاولى واما قال صدك هذا معارض بذلك الحجة وكل حجة
هذه اشارة فباطل فيكون الصغرى مشتملة حينئذ على ثلثة
مقدمات وهي المقدمات المذكورتين مع كون ما ذكره المعارض
حجة الماعرفه القوم فلمعرف ح ان يمنع حجة بية ايضا والمستند
يظهر تمامه فانه تدبر فاذا عرفت ما متهناه لك فاعرف
انه كيف يستند بالترسمية مثلاً يعرف المعرف العلم بما يصح
من الموصوف به اى بالعلم احكام العقل مثل لزوم اللوازم الشرعية
والمواخذة بالاقتاويل عليه ويقول الخصم المعارض بانه اى العلم
الاعتقاد المقتضى لكون النفس انما يحصل العلم في حكم
يكون النفس مضطرباً بالتخيل ومتزلزلاً في ذلك الحكم
فاذا حصل كفى واستقر ثم الظان الباء في قوله بانه
متعلق بالمعارض وح يبقى القول بلا مقول ويحتمل ان يتعلق
بيقول على ان يجعل القول بمعنى الحكم ويحتمل ان يكون زائداً
ومدخولاً مقولاً للقول فالظن في العبارة ان يقول و
يعارض الخصم بانه الاعتقاد اه فيقول المعرف لان معارض
تعريفك واما يعارض لو كان حجة واحدة بية ممنوع لجواز
ان كونه رسماً قوله واما يعارض اه بيان لسنه منع تعارض

تعارض التعريف والمناسب لقوله مستنداً بالترسمية ان يقول
لان معارض تعريفك لجواز ان يكون رسماً ويكتفى به الا انه اراد
بيان وجه التعارض على تقدير الحدية وعدم التعارض على تقدير
الترسمية فاني بعض التفصيل لانه اذا سلم حجة بية بطل حدية
حجة نفسه هذا لتقليل وتحقيق لورود المنع المذكور للتأخير
اذ لا يكون شيئاً واحداً حقيقياً مختلفان والاى وان لم سلم
حدية فلا يبطل حدية حجة نفسه اذ لا تعاند بين مفهومين
هذين الحدين لجواز ان يكون احدهما حجة والاخر رسماً واما
التعاند بين حديهما شيئاً واحداً هو الاستناد بالترسمية
لجواز الاستناد بالاسانيد السابقة الظان المراد
بهما ما اشار اليه في جواب نقض التعريف بقوله والاحسن
ان يجعل مجموع هذه الحجتين الثلاث اسانيد مجموع
منوع المقدمات ويمكن ان يكون المراد مثل ان تعريفك
غير جامع او غير مانع او مستلزم لذلك الفساد فهو فاسد
فلا تعارض فيجوز ان يكون المراد بالترسمية ترسمية تعريف
المعرف فتبصر لهذا اشارة الى انه يرجع الى تحرير المراد
فكانه من الاسانيد السابقة والانه اختيار الضعيف
على القوي مع امكانه اذ اسناد الترسمية الى تعريف الخصم
والتعريف نفسه في الامكان في هذا المقام سواء فعلى الاول

يكون تعريف قويًا في الأصول وعلى الثاني ضعيفًا ولا يخفى وجوب
تدبره **وقال بعض الفضلاء في تعقيقاته على اداب المسعودي**
والمتواتر على جميع الاعتراضات الواردة على التعريفات
من النقص والمعارضة بيان للاعتراضات **مطلقا** سواء
كان النقص اجماليا او تفصيليا وسواء كان تحقيقا او شبهيا
وسواء كانت المعارضة بالتعريف او الدليل وسواء كانت حقيقية
او تقديرية **سواء المنوع الثلثة الاول** منع حدية التعريف
ومنع جنسية جزئه وخصلية مثلا لان متعلقاتها متعلقة
المنوع الثلثة الاول صادرة من المعرف البتة فلا بد من ملاحظة
الدعوى الضمنية فيها فلا يتأتى حملها على وضع الدعوى بلا
احتياج الى ملاحظة الدعوى الضمنية ولذا استثناهما ثم
فيه ان اريد بالصدور وهو الصدور الصريح فلا شبهة
في عدم الصراحة وان اريد الصدور والضمني فلا فرق بين
الثلثة الاول وبين الثلثة الاخيرة وان اريد تلفظ
المعرف لفظا يدل على صدور ذلك الدعوى كما يقال بحد
هذا يذاك او ما يؤدي مؤذاه فهو نادر جدا فلا وجه
لقوله البتة بخلاف الثلثة الاخيرة كما لا يخفى على ذوى
الفطرة السليمة اشارة الى ان النفي المستفاد من قوله
بخلاف الثلثة الاخيرة راجع الى الفيد الذي هو قوله البتة

١٢٠
البتة فالمعنى ان متعلقات المنوع الثلثة الاخيرة وان جاز صدورهما
ثم المعرف لكن غير قطعي اما الجواز مبنى على انه يجوز ان يكون غرض
المعرف ايراد تعريف علم مذهب المتأخرين واما كونه غير قطعي
فمبنى على انه قد يكون غرضه ايراد تعريف علم مذهب المتقدمين
او علم مذهب المتأخرين لغرض من الاعراض فلا يقتضيه الجامعة
ولا المانعية **واشارة الى ان الثالث من الثلثة الاخيرة**
وهو العراء من المفاسد ينبغي ان يصدر قطعاً تدبره على وضع
الدعوى متعلق بالحل اي وضع الخصم الاعتراضات المذكورة
عن الدعاوى بان قال مثلا تعريفك فاسد لانه غير جامع او غير
مانع آه **رأسه على وجه الاستلزام القدر في التعريف** اي على
كون الناقض والمعارض ولا يخفى عليك انه تفسير موضع الدعوى
لكن الاول في العبارة ان يقول اي علم ان يدعى الناقض والمعارض
مطلقاً من غير ابتداء فساد التعريف ومستدل عليه اي
على الفساد ببعض الشواهد الاربعة السابقة وعدم
المانعية والجامعة واشتمال الاشتراك واستلزام
الدور والثلث مثلا وانما قال ببعض الشواهد الاربعة
لان المستدل حين الاستدلال يستدل ببعض لا بالكل
ولو قال بالشواهد الاربعة لتوهم انه لا بد للمستدل ان
يجمعها حين الاستدلال وان امكن تأويل العبارة بحمله

على حذف المضاف ولكن لا عذب في العبارة ان يقول باحد
الشواهد الاربعة فيكون المعنى سائلاً خارجاً بلا احتياج
الى ملاحظة الدعوى الضمنية وحدها ناطقاً بالصورة النقص
او مع ملاحظة الدليل المقدر عليها اي على الدعوى هذا ناطقاً
الصورة المعارضة ولا الى البناء اي وبلا احتياج الى البناء
على القول المرجوح وهو قول الشبهة في مقابلة الجمهور الذي
اشار اليه بقوله وجوز بعض المحققين الخ ولا الى اعتبار
التشبيه المستفاد من قوله فهذه المعارضة مثل النقص
الاجمالي لكن فيه اي في قول بعض الفضلاء ما فيه فتأمل فيه
نقل عنه ههنا ما حاصله ان قوله لكن فيه ما فيه اشارة الى ان
لفظ الصواب في عبارة ذلك الفاضل ليس في محله اذ لا
احتياج الى ملاحظة الدعوى الضمنية وحدها او مع ملاحظة
الدليل المقدر عليها فلا يوجب بطلان هذا القول وكذا
المرجوحية والتشبيه لا يوجب بطلان هذين القولين
وقوله فتأمل اشارة الى الجواب بان لفظ الصواب ههنا
بمعنى الاصوب وبان الذهاب عن الفاضل الى المفضول بمنزلة
الخطا انتهى ولا ينبغي عليك ان لفظ الصواب بمعنى الاصوب
والذهاب المذكور لا يجمعان فينبغي ايراد كلمة او بدل الواو
لا ان يراد اجتماعهما في الجواز اي يجوز الجواب بهما وان كان باحد

بواحد منهما وان كنت فيه اي في الكلام الذي صدر منك قاسماً
تقسماً حقيقياً وهذا عطف على قوله وان كنت معرفاً فيه او
على قوله فان كنت ناقلاً فيه وفي بعض النسخ بالقاء والظان يكون
بالواو وانما قال قاسماً ولم يقل مقسماً مع ان قوله تقسماً يقتضيه
لما اشتهر من ان ما مضى التقسيم لم يأت مثلاً بل مخففاً وهو
اي التقسيم الحقيقي فيورد متباينة في الصدق اي في الحمل
بان لا يحمل احدهما على ما يحمل عليه الاخر كما اذا قسمنا الحيوان
الى الانسان والفرس والجمار يحصل بالنظام الناطقية و
الضاهلية والناهيقة التي فيورد متباينة الى المقسم وهو الحيوان
الذي هو المقسم الاسماء حقيقية له ويسمى هذه الاقسام
الحاصلة منه اي من التقسيم اسماً حقيقياً وينبغي ان يعلم
ان المقسم لو كان جنساً والقيود المضمومة فضلاً بكون التقييد
الحاصل من التقسيم للاقسام حدّاً تاماً او ناقصاً اذ الحيوان
مثلاً جنس قريب والقيود المنضممة له فصول قريبة فيكون
التقريبات الحاصلة من هذا التقسيم مدوراً تامة للاقسام
واذا قسمنا الجسم الى الالافام المذكورة يكون الالافام
الحاصلة اسماً حقيقياً له ايضاً والتقريبات الحاصلة
من هذا التقسيم حدوداً ناقصة لها اذ الجسم جنس بعيد والقيود
فصول قريبة وعليه ففسر يعني اذا كان المقسم جنساً قريباً

والقيود المنظمة خواص لازمة يكون التعريفات الحاصلة ركاما
قائمة واذا كانت القيود المنظمة قاسما الى المقسم عرضيات
صرفة تكون رسوما ناقصة او كنت فيه قاسما تقريبا اعتباريا
وعلى التقسيم الاعتباري من قيود متغايرة في الجملة أي غير
متباينة في الحمل بل يحمل احدهما على ما يحمل عليه الآخر وان كانت
مفهومات متغايرة في الظاهر الى المقسم الذي هو المقسم
كما اذا قسمنا الانسان الى الناطق والصاحك
والكتاب يحصل بالضمم هذه القيود التي هي متغايرة في
الظاهر متباينة في الحمل الى الانسان الذي هو مفهوم كلي
اقام اعتبارية له والتلخيص في هذا الباب ان يقال ان اذا
ضم قيود متباينة او متخالفة الى امر يسمى ذلك تقسيما
الاول تقريبا حقيقيا والثاني اعتباريا وما ضم اليه
القيود مقسما والقيود قيد المقسم وجميع القيد والمقيد
بالنظر الى ما ضم اليه القيد قسما وبالنظر الى القسم الآخر قسما
فالقسم يكون سندا رجا تحت المقسم واخص منه مطلقا فلا بد
فيكون الشيء قسما من الشيء الا اندراج والاحصية ولا
يكفي فيه احدهما لان الاول يوجد في الجزء بالنسبة الى الكل
والثاني يوجد في الاخص من الشيء بحسب التحقيق دون الحمل
مع ان سينا من لا يستعمل قسما وما ينبغي ان يعلم ههنا شرط

شروط التقسيم لتوقف الوظائف الجارية فيه عليها اما الحقيقي
فمن شروطه ان يكون كل من الاقسام مباينا للآخر بحسب الحمل
فانه لو ترادف القسمان منها او تساويا يلزم ان يكون نفس الشيء
قسما له وان كان بعضها اعم مطلقا من بعض يلزم قسم الشيء
قسما له وان كان اعم من وجه يلزم عدم التمايز بين الاقسام
والمقصود من التقسيم هو تمييزها والتوازم كلها باطلة ثبت
التباين وكذا من شروطه ان يكون كل من الاقسام اخص
مطلقا من القسم في الواقع والافان ان يكون بعضها نفس
القسم مرادف له فيلزم تقسيم الشيء الى نفسه او يكون مباينا
له فيلزم قسم الشيء قسما منه او يكون اعم مطلقا فيلزم ان يكون
قسم الشيء مقسما له او يكون اعم من وجه منه فيلزم تقسيم
الشيء الى نفسه والى قسمه بان يقال مثلا الحيوان اما ابصر
او اسود وكل منهما اما حيوان او غير حيوان فيلزم تقسيم الحيوان
الى الحيوان والى غير الحيوان والتوازم كلها باطلة فان قلت
ان القوم جوذ والعمرم والخصوص من وجه بين المقسم
واقسامه فانار بما يجد في كلامهم كذلك قلت ان تجوزهم
كلام ظاهري لا اعتبار اليه وكلامهم كذلك مساححة من قبل
وضع قيد القسم موضعه فان قيد القسم قد يكون اخص مطلقا
من القسم وقد يكون اخص من وجه منه فالقسم في الحقيقة في مثالنا

هذا هو الحيوان الابيض والحيوان الاسود مجرد الابيض والاسود
كأيدل عليه ما قالوا ضم قيود متباينة او متغايرة الى المقسم
ليحصل الاقسام واما التقسيم الاعتباري فشرطه ان يكون
كل قسم اخف مطلقا من المقسم بحسب الثقل والاعتبار فيجوز
ان يكون مساويا بحسب الواقع لكن لا يجوز الترادف فانه
لا تغاير بين المراد في في المفهوم وشرطه ايضا ان يكون
كل قسم متميزا عن الآخر بحسب الثقل والاعتبار ولا يضره
لصادق الاقسام بعد ذلك التمايز كقسم الكل الى اقسامه
الجنسية وايضا مما ينبغي ان يعلم ههنا ان للتقسيم معنى آخر غير
المعنى المذكور وهو تحليل الكل وتفصيله الى اجزائه ويقال لهذه
التقسيم الكل الى اجزائه فلا يصح المقسم فيه على اقسامه
ضرورة اذ الكل لا يحمل على الجزء ويكون كل قسم داخلا في
ما حيز المقسم فليس في هذا التقسيم ضم وتركيب بل الاقسام
فيه امور مفردة كقسم الكتاب الى اجزائه وكذا البيت والمجون
وهو لا يكون الاحقيقا ولا يجوز فيه ادخال حرف الانفصال
الا ان يرجع الى تقسيم الكل الى الجزئيات بان يراد ما يتضمنه
الكل مثلا فان تلك الاقسام اجزاء للكل وجزئيات لما يتضمنه
وشرط هذا التقسيم تباين الاقسام بحسب الحمل وان يكون
كل قسم مباينا للمقسم بحسبه واعلم مطلقا بحسب التحقيق وان لم

وان لم يعتبر في القسم حيثية كونه جزءا من ذلك المقسم والا
فهو مساو له بحسب التحقيق وهما اي هذان التقيمان اي التقسيم
الحقيقي والاعتباري من المبادى النظرية لان المقصود منهما تصوير
الاقسام ونقطة في الذهن بحيث يحصل تميز كل واحد منها عن
الآخر فكان ذكر المقسم اولاً كذا كذا المعرف للتعريف وقد عرفت
حاله في باب قال السيد قد ترسره التقسيم يحصل الطبيعة
الكلية انتهى المراد بالطبيعة الكلية ههنا ما هو للاقسام في تقسيم
الكل الى الجزئيات وما هو للمقسم في تقسيم الكل الى الاجزاء والدليل
الذي ذكره عقيب بعض التقسيمات فهو ليس للتقسيم بل للمحصر
المقصود بالتقسيم فان ما يعتبر فيه الحكم ههنا هو المحصر ثم النزاع
في كونها من المبادى النظرية او القصدية انما هو باعتبار ما صدق
عليه واما باعتبار مفهومها وهو ضم قيوداه فهما من المبادى
النظرية اتفاقا وكذا كونها من المبادى القصدية باعتبار
صورتها اتفاقا وهذا اي قوله وهما من المبادى النظرية من المبادى
القصدية وفيه صفة الطباقة في الحقيقة وانما في الحقيقة لانها
من المبادى القصدية صورة كاسيحي ولذا قال وفائدة
اي فائدة قوله في الحقيقة تظهر من اللاحق علم ما افاده
سيد المحققين يعني الوظايف الثلاثة بالنسبة الى الصور
التي هي القصدية تغاير الوظايف التي بالنسبة الى حقيقة

فالوظايف الموجبة من الخصم جواب لقوله وان كنت فيه قاسما
المنع مجازا لغويا مطلقا اي سواء كان بالسند او بدون
 اي بدون السند **والمعارضة التقديرية** اذا اعتبر الدعوى
الضمينية مثل كون التقسيم صحيحا متعلق بهما اي قوله اذا اعتبر
 الدعوى الضمنية متعلق بقوله المنع مجازا لغويا وبقوله و
 المعارضة التقديرية معا يعنى فيه لهما غير مخصوص بالآخر
 واما تقرض لبيان لانه لما كانت متعلقة بالاحيد ظاهرا توهم
 اختصاصه به فدفع هذه التوهم بتعميم لهما لكن لا يكفي
 مجرد اعتبار الدعوى في الآخر بل لابد من تقدير الدليل كما سبق
 والنقض **الاجمالى** **الشبهى** **بجسور الفساد** اي بشهادة
 الفساد المخصوص فيه اشارة الى ان المضاف محذوف واضافة
 المخصوص الى الفساد من قبيل اضافة الصفة الى الموصوف واما
 لم يرد بهى الشبهى والحقيقى كما في باب الترفيات لعدم القول
 ههنا لكونه تحقيقا ثم ان تأخيره عن قوله اذا اعتبر آه يدل على انه
 لا يحتاج الى اعتبار الدعوى الضمنية كما لا يحتاج في باب الترفيات
 ويجوز تعلقه اي تعلق قوله بمخصوص الفساد بهما اي بالمعارضة
 التقديرية والنقض معا وان كان متعلقا بالنقض الشبهى
 ظاهرا لان المعارضة ههنا عبارة في الحقيقة عن اقامة الدليل
 على عدم صحة التقسيم ولا ريب في دلالة خصوص الفساد عليه

١٢٤
 غير وتفصيل تصويرها اذ تصوير المعارضة التقديرية والنقض
 الاجمالى والشبهى يعلم مما سبق والاولة ان يقول تصويرها
 بارجاع الضمير الى المنوع الثلاثة لان المعلوم مما سبق غير
 مختص في تصوير التقصير بل تصوير المنع ايضا معلوم منه
 ومع هذا لا بأس ههنا في الاشارة الى تصويرها في مثال
 جزئى مثلا اذ قلنا الكلمة اما كلمة دلت على معنى في نفسها
 غير مقترن باحد الا زمرة الثلاثة واما كلمة دلت على معنى
 في نفسها مقترن باحد الا زمرة الثلاثة واما كلمة دلت
 على معنى في غيرها الا اول الاسم والثاني الفعل والثالث
 الحرف فللخصم ان يناقض على تقدير دعوى الصحة ويقول
 لان صحة كيف واستماء الافعال داخلية في القسم الثاني
 مع انها من القسم الاول وكذلك الافعال المسجلة عن الزمان
 داخلية في القسم الاول مع انها من القسم الثاني ولنا ان ثبتت
 صحة بتقييد الاقتران وعدم الاقتران في القسمين بكونهما
 بحسب اصل الوضع وكذلك له ان يعارض على تقدير دعوى
 الصحة وتقدير الدليل عليها ويقول لو كان لكم دليل دال
 على صحة فعندى دليل دال على عدم صحة وهو ان هذا التقسيم
 مشتمل على التداخل وكل تقسيم هذان فاسد ولنا
 ان يدفع هذه المعارضة بتحرير القسمين ونقول المراد

بالاقترااني وعدمه في القسمين ما هو بحسب اصل الوضع كذلك
له ان ينقض ويقول ان تقسيمكم هذا مشتمل على التداخل
وكل تقسيم هذا شأنه فاسد ولنا دفعه ببحرير القسمين
كما هو او يقول تقسيمكم هذا يستلزم كون قسم الشيء قسما
منه وكون قسم الشيء قسما الاول فلان الفعل له وكل
تقسيم هذا شأنه فاسد اما الاستلزام الاول فلان الفعل
والحرف قيمان للاسم وقد جعلنا قسمين من الكلمة التي
هي الاسم واما الاستلزام الثاني فلانها قيمان من الكلمة
التي هي الاسم وقد جعلنا قسمين له ولنا ان ندفعه ببحرير
المقيد الذي هو الكلمة ونقول المراد منها معناه لا لفظها
فلما يلزم كون قسم الشيء قسما منه وقسم الشيء قسما له
مثال الفساد المخصوص مثال التداخل اد تداخل الاقسام وعدم
الحاصرية اي عدم كون التقسيم حاصرا لاقسامه مثلا اذا قلنا
ان الوظيفة الموجبة من طرفات مثل امانا قضية او تنقض
او معارضة فللمخصص ان يقول ان الدخلة في الدليل بانه لا يستلزم
المدعى وفيه مقدمة مستدركة او يحتاج الى اخذ مقدمة
اخرى من الوظائف الموجبة من طرفات مثل وليس شيئا
من الاقسام المذكورة فليس هذا التقسيم حاصرا لاقسامه
ولنا ان ندفعه ونقول انه داخل في المناقضة بناء على القول

١٢٥
على القول بان الاستلزام مقدمة او في النقض بناء على انه ابطال
للدليل بفاد معين او في المعارضة بناء على انه متعلق بالدعاء
الضميمة في الدليل عليها على ما سبق تفصيله وكذا من الفساد
كون قسم الشيء قسما منه اي من ذلك الشيء وقسم الشيء قسما له
وقد عرفت مثالهما وكون التعريف الحاصل من التقسيم مختلفا
باختلاف ما فاقا مثل كما يقال ان التعريف الحاصلين للاسم
والفعل من تقسيم الكلمة الى اقسامها الثلاثة غير جامعين و
غير مانعين اما تعريف الاسم فلانه غير جامع لخروج غير السماء
الافعال عنه وغير مانع لدخول الافعال المنسجمة عن
الزمان فيه واما تعريف الفعل فلانه غير جامع لخروج الافعال
المنسجمة عنه الزمان عنه وغير مانع لدخول اسماء الافعال
فيه ودفعه يعلم مما قررناه سابقا وقوله فليتاملا اشارة
الى تفتيش ما قررناه من التصورات او اشارة الى انه كما يرد
النقض على نفس التقسيم بشهادة اختلاف التعريف الحاصل
منه كذلك يجوز ودوده على نفس التعريف الحاصل منه بشهادة
ذلك الاختلال مع قطع النظر عن ودوده على ذلك التقسيم
او اشارة الى ان المراد من الاختلال ما عدا عدم الجامعة
وعدم المانعية لانها لا يبعد ان خلافا على مذهب المتقدمين
في التعريف مطلقا وكذا على مذهب المتأخرين ان كان التعريف

لغرض من الاغراض ثم اعلم ان التقسيم انما يحصل منه التعريف اذا كان
ذلك التقسيم تفصيلياً بان يكون التقسيم بلفظ يدل على كل من
المقسم والقيد مطابقة كما نقول الحيوان اما حيوان ناطق
او حيوان صاهل مثلاً او بان يذكر القيد ويقدر المقسم فوق
كما نقول الحيوان اما ناطق او صاهل مثلاً فانه في تقدير امنا
حيوان ناطق او حيوان صاهل لما عرفت من ان كل قسم
عبارة عن مجموع المقسم والقيد واما اذا كان تقسيماً اجمالياً
بان يذكر المقسم بلفظ يدل على كل من المقسم والقيد تضمننا
فلا يحصل منه التعريف كما نقول الحيوان اما ان
او فرس مثلاً ثم ان حصول التعريف للاقسام انما يكون
في تقسيم الكل الى الجزئيات واما تقسيم الكل الى الاجزاء
فلا يحصل منه التعريف للاقسام لكن لا شبهة في حصول
للمقسم فان ماهية الكل اجزائه واما الوظائف الموجهة
من صاحب التقسيم في التقسيم او النقص الشبهى
والمعارضة التقديرية فيقته او في قوله النقصى تغليب
او تغليب النقص على المعارضة **النقصان** التحقيقان وفيه
ايضاً تغليب **وغير المقسم** عطف على النقصان و**غير**
الوظائف قد مر بيان **وغير المقسم** ومنع **الصفوى**
القائلة بان تقسيمها من لاقسامه ومستند منع

منع الصفوى قد يكون محرر المقسم وقد يكون محرر الاقسام
ولا يخفى كيفية الاسماء او اى محرريها سبب من ذلك المنع
وعليها اى على هذه الصفوى فتسببها من القائلة بان تقسيمها
مستلزم كون قسم الشئ في كماله وقسم الشئ في كماله وغيرها
فقط او الوظائف من صاحب التقسيم منع الصفوى فقط اى دون
منع الكبرى هذه الوظائف اى النقصان ومحرر المقسم ومحرر
الاقسام وتغيير التقسيم ومنع الصفوى فقط **لو كان** التقسيم
المتعلق للموضوع تقسيماً حقيقياً وهو مضم يتوهم متباينة في
الصدق الى المقسم الذى هو المفهوم الكلى والوظائف الموجهة
من صاحب التقسيم ايضاً منع **كبر** القائلة بان كل تقسيم
غير حاصل لاقسامه ففاسد مثلاً ايضاً او كمنع الصفوى
مع الوظائف السابقة **لو كان** التقسيم المتعلق للموضوع
اعتبارياً فمنع الكبرى في التقسيم الاعتبارى مع الوظائف
الثلاث السابقة وظيفه سابقة لصاحب التقسيم
كما ان منع الصفوى في التقسيم الحقيقى مع الوظائف الخمس
السابقة وظيفه سادسة له فالوظائف الموجهة لصاحب
التقسيم الحقيقى اثنا عشرة باعتبار النقصى ماصلة من
غيره الاثنى عشر في الستة كما انها لصاحب التقسيم الاعتبارى
اربع عشرة باعتبارها ماصلة من ضرب الاثنان في الستة

ثم في تخصيص منع تلك الكبرى للتقسيم الاعتباري نظر لانه
يجوز منعها في الحقيق ايضا مستندا بان كل تعريف كذلك
انما يكون باطلا ان لو كان الحصر فيه عقليا او قطعا وهو
بل هو استقرائي ههنا وهو لا يبطل الا عند تحقق تلك المادة
وهي ليست بمحققّة او مستندة يجوز عدم حاصرية التقسيم
اذا دلّ القرينة على عدم قصد الحصر لكنه مشروط باظهار
القرينة وقيل وجه جواز منع الكبرى في الاعتباري وعدم جوازه
في الحقيق اخذ القنود المتغايرة في الجملة في مفهوم الاعتباري
واخذ القنود المتباينة في مفهوم الحقيق فتدبر واما الوظائف
الموجهة من صاحب التقسيم في المناقشة فابناء اي دعوى الضمنية
امّا بالاقامة اي اقامة الدليل على صحتها اي صحة الدعوى الضمنية
او بابطال الشاهد المذكور المناسب لقوله فيما سبق
سواء كان بلا سند او معه ان يقول او بابطال السند لكن
بني الامر على عدم الفرق بين السند والشاهد فقال ما قال
وليس مجيب او باحد التحريم من تحرير المقسم وتحرير الاقسام
والغير اي تغية التقسيم وهذا مع الوظائف الاربعة السابقة
وظيفة خامسة فمجموعها خمسة ههنا واحدة منها مختصة
بما فيه سند وهو باطل السند والاربعة منها اعم ثم الوظائف
المذكورة السابقة على كونها اي التقسيمين المذكورين من

١٢٧
من المبادئ التصورية واما على كونها اي التقسيمين المذكورين
يعني التقسيم الحقيق والاعتباري من المبادئ التصورية
مسورة فقط على ما افاده السند الشريفي ومن المبادئ
التصديقية حقيقة كما انهما اي هذان التقسيمان منها من المبادئ
التصديقية مسورة على ما افاده التقاضي في قبل هذا من
التقاضي في مبنى على زعم بان التقسيم عبارة عن الحكم
بانقسام المقسم الى اقسامه فهي اي الوظائف الموجهة
كالاول اي كبرى اي كالوظائف الموجهة على كونها اي التقسيمين
المذكورين من المبادئ التصورية والخاصة ان الوظائف الموجهة
فيها على تقدير كونها من المطالب التصديقية كالوظائف الموجهة
فيها على تقدير كونها من المطالب التصورية في جميع الاحوال
اي جميع الوظائف المذكورة ثم قول المصنف في جميع الاحوال
المفسر بجميع الوظائف المذكورة لا يخلو اما ان يتعلق بالوظائف
المشبهة او بالوظائف الموجهة المشبهة بها او بمعنى الشبه
المستفاد من الكاف وعلى جميع التقادير لا يصح التعلق كاللاخف
فالتصواب ان يقول المصنفها كالاولين ويغتر الضمير بالتصميمين
المذكورين على تقدير التصديقية ويغتر قوله كالاولين بالتصميمين
المذكورين على تقدير التصورية في يتعلق قوله في جميع الاحوال
بمعنى التشبيه المستفاد من الكاف وان يحذف المصنف قوله في

في جميع الاحوال اذ قوله فري كالاول يؤيد مؤداه وبما قررنا
ظهر انه لا زيادة ولا نقصان في وظائف التقسيم المذكورة
على التقديرين فقوله مع زيادة المنع المجازي والافوت و
المعارضة التقديرية بلا احتياج الى اعتبار دعوى الضمنية
ليس على ما ينبغي فالاول ان يقول بدله الا ان المنع المجازي
التفوتي والمعارضة التقديرية لا يحتاج فيهما الى اعتبار
دعوى الضمنية فتدبر ثم قوله بلا احتياج احتياج الى اعتبار
الدعوى الضمنية اي على تقدير يكون التقسيم المذكورة
من المطالب الصديقية صودة فقط او حقيقة ايضا
لا يحتاج في المناقضة المجازي التفوتي والمعارضة التقديرية
الى اعتبار الدعوى الضمنية لان الدعوى فيهما على التقدير
المذكور صريحة لكن يحتاج الى تقدير الدليل عليها في المعارضة
التقديرية **ومثل استواب السابح بعض الفضلاء**
اي حمل جميع الاعتراضات على وضع الدعوى اه عبادهم
لكن بلا استثناء اي بلا استثناء شئ من الاعتراضات
لعدم سد ورث من متعلقاتها من القاسم كاستثناء
فيما سبق لقوله سوء المنوع الثلاثة الاول فيحمل كله من
الاعتراضات الموردة على التقسيمات على وضع الدعوى
برأيه **وقس عليه** اي على التقسيم في جميع الوظائف السابقة

السابقة من الطرفين اي من الخصم وصاحب التقسيم **التقديرات**
والتخصيصات والمبادر من التقيد التقيد الوصفية حيث
حصر البعض التركيب التقيدى من المركب من الموصوف
والصفة ومن التخصيص الاضافة والاكثر علم انه لا فرق
بين التقيد والتخصيص حتى يطلق كل منهما على ما حصل من
التوصيف والاضافة **وعلم هذا** فالعطف للتفسير لكن
فيكون الثاني اوضح من الاول نظر والمراد منها اي من التخصيصات
التخصيصات الذكورية مثل الاضافة والتوصيف **للتخصيص**
لا التخصيص للعموم لانه لم يصح المقابلة للتقديرات
ويحتمل ان يكون المراد منها التخصيصات الحصرية وهي
ما حصل من طرق القصر وهي اربعة العطف وانما والتقي
والاستثناء او من غيرها كما استفاد من الاختصاص
وضمير الفصل وتقديم المسند على المسند اليه وتقرير
المسند وتقرير المسند اليه لكن باعتبار الشب الغير
الصريحة فانظر اليها بالاستطاد الصحيحة لا الانظار الغير
الصريحة **وفقه الله** تعالى بالظافة العميمة **الواقعة** صفة
للتقيد والتخصيصات **في الخبرات** او تحريرات او
المقدمات ويجوز ان يكون المراد بها اي بالخبرات
تحريرات الدلائل **والحقائق** عطف على الخبرات والمراد بها

اى بالتحقيقات دلائل الدلائل والحاصل اذا صدر منك
 كلام مقيد او مخصص في التحريات والتحقيقات فالوظائف
 الموجهة من الخصم النقض الشبهى مخصوص بالفساد وباعتبار
 الدعوى الضمنية هو المنع المجازى للقوى او المعارضة
 التقديرية والاصوبة عند كل منها يعلم بالمقايضة فلا
 حاجة الى البيان وما ينبغي ان يعلم ههنا ان السؤال قد يعلق
 بالافهام ويسمى بالاستفسار وهو طلب بيان معنى
 اللفظ في الاغلب وهو من الفسر وهو البيان والتفسير مثله
 والتفسير كذا سأل ان يفسره وهو على تقرير المدعى
 وعلى جميع المقدمات وعلى جميع الاول والسؤال اعم منه
 وانما يسمى اى الاستفسار اذا كان في ذلك اللفظ اجمال
 او غرابة المجل ما اشبه المراد به اشتباها لا يدرك بنفسه
 العبارة بل بالرجوع الى الاستفسار من المجل والغريب
 ما كان وحشيا غير ظاهر المعنى ولا مانوس الاستعمال
 كذا كذا كذا كذا فافرقوا فالغريب قسم من المجل
 بهذا المعنى فيكون من تقابل الحاضر بالعام ولذا قيل
 فائدة ابو زيد الدبوسي ما يمكن فيه الاستفهام اى لفظ وجب
 فيه الاستفهام يقال استفهم الامر وابهم اذا اشبه
 فيكون لادنا وهو المراد ههنا واستفهم عليه الكلام اى استفلج

اى استفلج فيكون متعذبا بمعنى المراد به الابهام والشي
 للمشكلة مع الاستفهام او للاعتقاد حسن فيه الاستفهام
 ولا يابا استفار معنى اللفظ المجلد لانه لا اذ لم يفهم
 المراد ولا يجوز الاستفهام عنه خوفا من الحمل على الجهل
 لان الجهل ببعض الامور ليس بعيب ولو كان عيبا لكان عيبا
 على المجهل وهو ليس كذلك كيف وقد قال ابن الحاجب
 في المختصر وقد سأل الامام مالك عن اربعين مسألة
 فقال في ست وثلاثين منها لا ادري وهو مجتهد بالاجماع
 بل هو امام الائمة عند علماء المالكية فالاستفهام عن
 الاستفسار لا يليق بالعاقل والاى وان لم يكن في ذلك
 اللفظ اجمال وغرابة فهو اى الاستفسار للحاج ونعت
 الحاج الخصومة والتفت طلب ذلة الخصم وبفائدة
 المناظرة مفوت وفائدة المناظرة قيل هي اظهار القصور
 في مجلس واحد ودبابة لا يلزم اظهاره ولو في مجلس
 بل يكفي كون الغرض منها اظهاره وان لم يحصل نعم حصوله
 مستحسن لا سيما في مجلس واحد اذ ياتى السائل بهذا
 اذ بالاستفسار في كل لفظ يعتبر به في السائل والجواب
 عن الاستفسار بيان ظهوره اى ظهور اللفظ في مقصوده
 او المتفكر السائل قبل الاول ترك اللفظ الظهور اذا الاستفسار

طلب المعنى المراد من اللفظ لعدم ظهوره في مراد معلوم حتى
يحتاج في الجواب الى اثبات ظهوره تدبر اما بالنقل عن اهل
اللغة ان كان اعلى اصل الوضع او بالنقل عن العرف العام او
العرف الخاص ان كان على اصطلاحهم او بالقراءة المضمومة
معهم اي ذلك اللفظ فان عجز عن ذلك اي عن البيان المذكور فا
التغير اي تغير المتكلم ذلك اللفظ مما يصلح اي ذلك الشيء
للتغير له اي لذلك اللفظ والايكون من جنس اللعب اي وانه لم
يفسر بما يصلح للتغير بل فسر بما لا يصلح للتغير ولم يفسر
اصلاً المعنى الاول مبني على اعتبار رجوع النفي الى القيد والثا
مبني على اعتبار رجوعه الى القيد والمقيد جميعاً وكونه من جنس
اللعب اما على الاول فظ واما على الثاني فلانه اذا لم يفسر
مع قدرته على ذلك فايراده اللفظ المجمل او الغريب يكون
من قبيل اللعب لعدم الافادة فيخرج عما وضعت له المناظرة
من اظهار الصواب بيان لما في عما كذا فهم التفسير به بعد
العجز عما قبله من تفريرات الفضلاء لكن فيه اي فيما فهم من
تفريده عن الفضلاء شيئاً فتأمل لعل وجهه ان التفسير
بما يصلح للتغير له مندرج في البيان المذكور فلا يتمكن هذا
التغير على تقدير العجز عن ذلك في لوجه لقوله وان عجز عن
ذلك كذا في التغير بما يصلح للتغير له يعني المقابلة ليست

ليست بصحيفة الا ان يقال انه من تقابل الخاص بالعام بناء
على ان التغير مبالغة في البيان لانه كشف لاشبهه فيه او
يقال ان البيان الاول بيان بالذليل والتغير بيان بالعبارة
فتدبر واما قيل في الاغلب في تفسير الاستفاد لانه
اي الاستفاد لا يختص ببيان معنى اللفظ بل يقال لم قيل
ولم قال كقولك لم قدم الرخص على الرخص ولم طول الباء
في بسم الله مثلاً استعاراً عن نكتة ما فعل على هذا المنوال
والاخرى والاو انه لا يكون هذا المقال يعني قوله لم قيل
ولم قال مواخذة في قوله والاخرى اشارة الى جواز كون
هذا المقال مواخذة على ما فعل على هذا المنوال اما منعاً
محراز لغوياً باعتبار الدعاء والضمنية فيكون البيان المذكور
اثباتاً لتلك الدعوى او معارضة تقديرية كذلك او نقضاً
اجمالياً شبيهاً فيكون البيان معارضة على المعارضة او على
النقض لكن ليس شيئاً منها ولا خلا للسؤال بل المحل له
اي للسؤال هو البيان للنكتة والحاصل الاخرى لما قيل
انه سؤال بالمعنى اللغوي لا الاصطلاحي والمشار بقوله
الاخرى انه يجوز ان يكون سؤال بالمعنى الاصطلاحي قال
ابن الحاجب ان الاعتراضات كلها راجع الى منع او معارضة
ومنها الاستفاد لان عرض المستدل الالتزام باثبات

مدعاه بدليله ونحوه المعترض عدم الالتزام بمنعه وقوله راجع
الى منع اعم من النقص والمعارضه والمنافضة صرح بالقائه
العضد في شرحه فيكون المقال مؤاخذة على فعل على هذا
المناول ثم ان وجه الرجوع هو ان الاستدلال بالمعلوم
على المجهول يتوقف على معلومية المراد باللفظ المذكور
في الدليل فالمدعى يدعى ظهوره من ذلك اللفظ والسؤال
المستفسر بمنع الظهور ويرده ويقول هذا جمل والجمل
غير ظاهر في المراد ويجب المستدل باثبات الظهور بالنقل
الذي هو البيان بترقيقه على اهل المباحث والمذاكرة
ان يعلم ويعلم شعبة اشياء في آداب المناظرة وفي آداب
المناظرة شعبة آداب اعتبرها الامام فخر الرازي للمناظرة
احدها الاحتراز عن الايجاز والاختصار في الكلام الايجاز
اداء المقصود بانقص من العبارة المتعارفة لتلا يكون
الايجاز خلو لفهم المقال اي فهم السائل ان كان ذلك
في كلام المعلن وفهم المعلن ان كان في كلام السائل والاختصار
هو ان يكون اللفظ ناقصا عن اصل المراد غير واضح ببيان
والكلام الموجزة لا يكون مقبولا الا اذا كان ناقصا عن
اصل المراد وافي ببيان فالاجاز المحمل بالفهم مردود
وتأنيها الاحتراز عن الاطناب وهو ان يكون اللفظ زائدا

زائدا على اصل المراد لفائدة والطويل ان يكون زائدا لا
لفائدة والمراد بالاطناب مهننا الزيادة على القدر
الذي يتضح به معنى المراد لتلا يؤدى الى الاطناب
الى الملل او التثاقل وتالتهما الاحتراز عن
استعمال الالفاظ الغريبة في البحث وهي ما لا يكون
مشهورا لاستعمال وهي في مقابلة المعتادة كاثبات
الالفاظ الوحشية ما يشمل على تركيب يتنفر الطبع
عنه وهي في مقابلة العذبة لتلا يؤدى الى استعمال الالفاظ
الغريبة الى عسر فهم الطبيعة او فهم المعلن والسائل فاذا كان
مستعمل الالفاظ الغريبة في البحث المعلن يكون مؤدبا الى غير
فهم السائل واذا كان المستعمل السائل يكون مؤدبا الى غير
فهم المعلن ورابعها الاحتراز عن استعمال اللفظ المجمل في الكلام
بلا تفسير بل على المرام ان لا بأس في استعمال المجمل مع التفسير
الدال على المراد لتلا يلزم التردد في فهم المرام اي تردد السائل
او المعلن وكذا فهم السائل والمعلن كما مر غير مرة ثم اللفظ
المجمل كالحجاز والمشارك فانه متردد بين المعاني المتعددة
واتما قد رالا استعمال في الموضوع لعدم المعنى بدونه وفي
الكلام لتلوه الاستعمال ويفرق المجمل عن الموجز بعد
توهم اشتراكهما في الذات اما باعتبار اللفظ ان المجمل لفظ

لا كلا والموجز كلام واما باعتبار المعنى ان العسرة في الموجز
كلام في فهم اصل المعنى وفي الجمل في تعيينه واما في فهمه
فسهولة فيه وفي الثاني يلزم تقدير المعنى بخلاف الاول
واما فوفقه عن الغريب بعد اشتراكهما في عسرة فهم المعنى
مطلقا فباعتبار المعنى فقط لكنه من وجهين ايضا واما
فوفقه الغريب عن الموجز بعد اشتراكهما في عسرة الفهم
فباعتبار اللفظ بلا تقييد تدبر وخامسها الاحتراز
عن الدخول في الكلام قبل فهم المرام اي عن الدخول في كلام الخصم
قبل فهم مراده من كلامه تمامه وهو اعلم من المعتل والثاني فان
بالمعتل ان يفهم تمام مراد الثاني ان يجيب عن اعتراض الثاني
ان قدر عليه وكذا الحال في جانب الثاني كالا يخفى لثلاث يلزم الضلال
اي الحيرة في البحث بالخروج عن الصدد والبعد عن افادة المرام
واظهار الغرض والغاية والافهام عطف على الضلال ولا بأس
بالاعادة اي بمطالبة الاعادة اذ الكلام قبل الفهم اشنع
واقبح من مطالبة الاعادة ففي كلام المصوح حذف المضاف
في الموصعي كما اشرنا اليه يدل على ما ذكرنا كلام قطب الكيلان
فالاظهر ان يقول ولا بأس بمطالبة الاعادة وان يقول
اذ الكلام قبل الفهم اقبح من مطالبة الاعادة انتهى فان
الاعادة نفسها وقت الاحتياج امر لازم والا يبقى الكلام

الكلام غير مفهوم فلا قبح فيها احلا واحلا اصل اذ لم يفهم مراده
من كلامه في المرة الاولى يطالب الاعادة يفهم في المرة الثانية
ثم اثار بقوله اشنع اي ان مطالبة الاعادة شنع لان اللابيض
يشان المناظر ان يفهم الكلام قبل ابتداء الامر لثلاث بطول
الكلام لكنه دون شناعة الكلام قبل فهم المرام يعني ان القبح
وان كان لا محالة يوجد في الاعادة لكن هنا ما هو اقبح منها
وهو الشروع في الكلام قبل فهم المرام لان الاعادة يزول
بقهرها مع الحسن المعتبر فيها وهو الاهتداء في البحث بخلاف
الكلام قبل الفهم اذ ليس مع ما يزيل قبحه وسادسها الاحتراز
عن التعرض او التعرض المناظر لما لا دخله في المرام كالترقى
للقصص والحكايات في اثناء المباحثات كما يفعل الجربال
ليستر وابه كله ليستر وابه جهلهم ويطلع شأنهم بهي امثالهم
لثلاث ينشئ الكلام ويحصل البعد عن المرام وهو اظهار الصواب
في مجلس واحد فاذا تعرض لما ينشئ به الكلام يطول البحث
ويخرج عن التصبص فيؤدى ذلك اي افادة المرام في مجلس
آخر والمقصود ليس ذلك فان البحث الواحد اذا اخذ
محامله واطر فيه لا يفي مؤنه بحال فضلا عن مجلس
او مجلسين تدبر وسابعها الاحتراز عن الضحك ورفع
الصوت بالمقال في اثناء المناظرة وكذلك تحريك اليد

وتمزيك الحاجب والعين واظهار العنق وسائر ما
يدل على الخفة والسفاهة من افعال السفهاء لانها اي تلك
المذكورات من الضحك ورفع الصوت وبغيرها من اوصاف
الجهال ووظايفهم يسترون بهذا بكل واحد من هذه
الافعال جهلهم ويفعلونها لئلا يغلب عليهم خصمهم
يعني ان هذه الصفات من اوصاف الجهال وخصايصهم
يسترون بها جهلهم عند جهلة العوام لانهم يظنون ظنا
فاسدا ان هذه الامور الخارجة عن الآداب مشبهها
الشوق الحاصل من كمال العلم واما الخواص فيستدلون
بهذه الصفات على جهلهم فيكون ملزما بالحقبة في نفس
الامر لكن يرفع الالتزام عن نفسه بالضحك فيما ظن
العوام وان كان ملزما في نفس الامر وعند الخواص يدل
المنقول عن بعض الفقهاء على هذا وهو ما اذا الزمت حقبة
قابلية بالضحك والقرينة ان كان ضحك المرء من فقره
فالدب في التخراب ما فقره وثامنها الاحترار من
المنظرة مع اهل المهابة والاحترام اي مع من كان مهيبا
عند الاعين عظيما في النفوس يخافه من يراه ويهابه ويحترمه
كل من حقبة ومن لا حقبة لئلا يشغل ذهنه بجلالة قدر
الخصم وعظمة مقداره والاحتشام فيسقط حدة

حدة ذهنه ورقته ويقوت عرض المناظرة لان العيني
اذا امتلأت من المهابة يتأثر القلب لا محالة فضعف
قوة الذهن الذهن قوة للنفس معة لاكتساب
العلوم والاحتشام الاستحياء والخوف والهيبه
والكل مناسب هنا فندبروقا سفها الا لا بحسب
المنظر ان خصمه حقير ضعيف اي ان يعده حقيرا
صغيرا ذليلا والمعدود محسوب وفي الضحاح ليكون
عملك بحسب ذلك بفتح السين اي على قدره وعدده
والحقير مقابل العظيم كما ان الصغير مقابل الكبير لكن
الحقير دون الصغير كما ان العظيم فوق الكبير لئلا يرد
استحقاقه او استحقاق الخصم سواء كان سائلا او
معللا الرد وكلام سخيف اي ضعيف عن
المنظر لعدم المبالاة فيكون اي المنظر المحقر
مفلوب بالخصم الضعيف بالافحام يعني يكون استحقاق
الخصم سببا لغلبة الخصم الضعيف عليه فيكون الضعف
قويا والقوى ضعيفا والشر اذا جاء من حيث
لا يحتسب كما اغتم مع ان هذا اي غلبة الخصم الضعيف
سبب صدور الكلام الضعيف الشنع وجوه الالتزام
اي اقبحها وافظعها لانه كان سببا لالزام نفسه

مع كون مراد اسكات خصمه والالتزام ههنا ليس على معناه
 الاصطلاحي لان الاصطلاح مختص بالتائل كما هو المشهور
 بل المراد به المغلوبية سواء كان في جانب المعلن او في جانب
 التائل وعلى الله التوكل وبه اعتصام والحمد لله رب
 العالمين على الاتمام وعلى نبينا الصلوة والسلام
 يقول الفقير الى الله الغني يعون الله الملك الوهاب
 يقول الفقير الى الله الغني حبيب بن خليل الكمال
 قد اشرح القلم من نقل السواد الى البياض يعون
 الله الملك الفياض • في يوم الجمعة الثانية من شعبات
 سنة ثمان وثلاثين ومائة و الف من الهجرة النبوية عليه
 افضل التحية والحمد لله على لطفه العلية وفضل الجلية على
 التوفيق في شرح الرسالة الحسينية اللهم افعل
 هذه الرسالة نافعة للناظر فيها نظرا لا نضاف واحفظها
 عن الناظر فيها نظرا لا اعتاف اللهم افخ علينا ابواب
 الخير والفضل والادضاف واعلج علينا ابواب الشر
 والاعتاف محرمة سيد المرسلين
 والحمد لله رب العالمين

